متمم

بالوعـي نــرتــقي

مجلة ربع سنوية يصدرها مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم)

العدد (الحادي عشر) ديسمبر 2025م

سمو ولي العهد:
سنواصل المسير بثبات نحو تحقيق أهدافنا

وزارة المالية تطلق
معجم المصطلحات المالية والاقتصادية

ميـزانيــة 2026:
كفـاءة ماليــة..
واستثمار في المستقبل

مقابلـة خـاصـة:
الهيئة السعودية للمواصفات
والمقاييس والجودة نحو الريادة العالمية

مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center

متمم

مركـز التواصـل والمعرفـة الماليـة "متمـم" إحـدى مبـادرات وزارة الماليـة، يهـدف إلـى إثـراء المعرفـة الماليـة وتعزيـز التواصـل مع أصحاب المصلحة في المنظومة المالية والاقتصادية

حقوق التأليف والنشر محفوظة لمركز التواصل والمعرفة المالية "متمم"، ولا يجوز اقتباس جزء من هذه المجلة أو إعادة طباعتها بأي وسيلة دون موافقة كتابية من المركز، إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل مع وجوب ذكر المصدر.

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز.

للتواصل والمشاركات:

مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم) - هاتف : 966118216160+ - البريد الإلكتروني : CFKC@mof.gov.sa

افتتاحيــة العـدد

نضع بيــن أيديكــم **العــدد الحادي عشــر مــن مجلــة "متمــم"** الذي يصــدر بعــد إعــلان البيــان النهائي للميزانيــة العامــة للدولــة للعــام 2026م، حيــث أبــرزت المجلــة تأكيــدات **ســمو ولــي العهــد ومعالــي وزيــر الماليــة، بــأن الميزانية جعلــت مصلحة المواطن فــي صــدارة أولياتهــا**. إلــى جانب تغطية فعاليــات ملتقــى الميزانية، واســتطلاع عــدد مــن الخبــراء.

تحتــوي المجلــة علــى تغطيــة شــاملة لزيــارة **ســمو ولــي العهــد، رئيــس مجلس الــوزراء، الأميــر محمــد بــن ســلمان – حفظه اللــه-** للولايــات المتحدة الأمريكيــة، **وتوقيعه مــع الرئيس دونالــد ترمــب، اتفاقيــة الدفاع الإســتراتيجية**، ومــا تحقــق من توقيع اتفاقيــات ومذكرات تفاهم واســتثمارات. إضافة إلى تعليقات عميقة لعــدد مــن الخبــراء حول **الأثــر الإســتراتيجي والمالــي والاقتصــادي للزيــارة التاريخية**.

وأبــرز العــدد مشــاركة وفــد المملكة في الاجتماعات الســنوية لمجموعــة البنك وصنــدوق النقد الدولييــن للعام 2025م، برئاســة **معالــي وزيــر الماليــة محمــد الجدعان**، وتوقيع **اتفاق الشــراكة الماليــة والاقتصادية** الســعودية الأمريكيــة. إلــى جانــب تغطيــة ملتقيات بيبان والاســتثمار الخاص 2025، وآراء الخبــراء حــول الأثــر المالــي والاقتصــادي للحدثين.

وفي "ضيــف العدد"، تســتضيف المجلــة **معالي الدكتور ســعد بن عثمان القصبي، محافــظ الهيئة الســعودية للمواصفات والمقاييــس والجودة**، الذي ســلط الضوء على أهــم إنجازات الهيئــة، والمهام الموكلــة لها ضمن رؤية الســعودية 2030، وأهدافهــا، وأهم مرتكــزات **إســتراتيجيتها الثالثة 2025-2029م**، ومــا تم إنجازه خــلال قيادتهــا المنظومة الوطنيــة للبنية التحتيــة للجودة.

كمــا يضم العــدد مجموعــة مــن الأخبــار والتقاريــر والتحقيقــات المالية والاقتصاديــة، والتــي تزخــر بتحليــلات عميقــة لعدد مــن **الخبــراء حول الأثر المالــي والاقتصــادي**. إلى جانــب مقــالات تحليلية كتبهــا نخبة من المتخصصيــن، أبرزهم الدكتــور رياض بن محمــد الخريّف وكيــل رئيس اللجنة الدوليــة للشــؤون النقديــة والمالية في صنــدوق النقــد الدولي.

أبـرز الموضـوعـات

06
موضوع العدد
ميزانية 2026

25
ضيف العدد
محافـظ الهيئـة السـعودية للمواصفـات والمقاييـس والجـودة 2025م

معالي الدكتور سعد بن عثمان القصبي

36
أخـــبار

وزارة المالية السعودية
ونظيرتها الأمريكية توقعان
"الشراكة المالية والاقتصادية"

44
أحـــداث

زيارة سمو ولي العهد للولايات
المتحدة الأمريكية

البيـان النهائـي للميزانيـة العامة للدولة للعـام المالي 2026م

مصلحـة المـواطن في صـدارة الأولويـات

أقر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها برئاسة **سمو الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية** -حفظه الله-، يوم الثلاثاء 11 جمادى الآخرة 1447هـ الموافق 2 ديسمبر 2025م، الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1447 / 1448هـ (2026م).

وكان المجلس استعرض بنود الميزانية العامة للدولة، وأصدر قراره باعتماد بنودها التي شملت: **النفقات العامة للدولة بمبلغ 1,312.8 مليار ريال** (ألف وثلاثمائة واثني عشر ملياراً وثمانمائة مليون ريال، **والإيرادات العامة للدولة بمبلغ 1,147.4 مليار ريال** (ألف ومائة وسبعة وأربعين ملياراً وأربعمائة مليون ريال)، فيما قدّر **العجز بمبلغ 165.4 مليار ريال** (مائة وخمسة وستين ملياراً وأربعمائة مليون ريال).

سمو ولي العهد
سنواصل المسير بثبات نحو تحقيق أهدافنا

أكد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية -حفظه الله- بمناسبة إقرار الميزانية العامة للدولة للعام المالي (1447 / 1448هـ) 2026م، أن ميزانية 2026م تعكس التزام حكومة المملكة بوضع مصلحة المواطن في صدارة أولوياتها، وأن ما تحقق من إنجازات كبيرة كان بفضل الله ثم بفضل توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -أيده الله- وبجهود أبناء وبنات المملكة.

وأوضح سمو ولي العهد أن رؤية السعودية 2030 تدخل في العام 2026م المرحلة الثالثة، الأمر الذي يدعو إلى مضاعفة جهود التنفيذ وتسريع وتيرة الإنجاز وزيادة فرص النمو لتحقيق الأثر المستدام لما بعد العام 2030م، وتكريس مكاسب التحول الوطني للأجيال القادمة، وأشار إلى أن ما حققته المملكة من تحول هيكلي منذ إطلاق الرؤية أسهم في تحسين معدلات نمو الأنشطة غير النفطية، واستمرار احتواء التضخم عند مستويات أدنى من نظيراتها العالمية، وتطوير بيئة الأعمال، وتعزيز دور القطاع الخاص ليكون شريكًا فاعلًا في التنمية، وترسيخ مكانة المملكة مركزًا اقتصاديًا واستثماريًا عالميًا.

وأكد سموه -حفظه الله- أن حكومة المملكة تواصل مساعيها لدعم النمو الاقتصادي والمحافظة على استدامة المالية العامة؛ بما يعزز من قدرة الاقتصاد المحلي على مواجهة التقلبات والتحديات العالمية، مع الحفاظ على زخم التنمية المستدامة، وذلك من خلال مواصلة تبنّي سياسات مالية واقتصادية واجتماعية مرنة ومنضبطة تستند على تخطيط طويل المدى، مع استخدام منهجي لأدوات التمويل السيادية وفق إطار إستراتيجية الدَّين متوسطة المدى.

وبين سموه أن المملكة قد حققت خطوات غير مسبوقة في تمكين الشباب، إذ ارتفعت أعداد العاملين السعوديين في القطاع الخاص لأعلى مستوياتها على الإطلاق عند (2,5) مليون موظف، وانعكس ذلك بشكل إيجابي على استمرار انخفاض معدلات البطالة للسعوديين التي وصلت إلى مستوى قياسي، متجاوزًا مستهدف رؤية السعودية 2030 عند 7%، وزيادة فرص التوظيف النوعية، ودعم ريادة الأعمال، إلى جانب تمكين المرأة السعودية وتعزيز مشاركتها في مختلف القطاعات.

سمو ولي العهد: ميزانية 2026 تعكس التزام حكومة المملكة بوضع مصلحة المواطن في صدارة أولوياتها

وأكد سموه استمرار دعم برامج منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية وتوجيهها للفئات الأكثر حاجة، وكذلك الاستمرار في تحقيق التوازن في القطاع العقاري بهدف تسهيل تأمين السكن للمواطنين والمقيمين والتيسير عليهم، إذ بلغت نسبة تملك الأسر السعودية للمساكن 65,4% بنهاية العام 2024م، متجاوزة مستهدف العام 2025م البالغ 65%، وتعزيز فرص الاستثمار بما يحقق المصلحة العامة للمجتمع.

وأشاد سمو ولي العهد بالمؤشرات الإيجابية للاقتصاد السعودي التي تأتي امتدادًا للإصلاحات المستمرة في المملكة في ظل رؤية السعودية 2030؛ إذ تشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4,6%، مدفوعًا بنمو الأنشطة غير النفطية التي واصلت دورها المحوري في قيادة النمو الاقتصادي مسجلةً نموًا بمعدل 4,8%.

وقال سموه: ميزانية 2026م تؤكد عزم الحكومة على تعزيز متانة ومرونة الاقتصاد المحلي بما يسهم في استدامة نموه وتمكينه من تجاوز تحديات وتقلبات الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال المحافظة على مستويات مستدامة من الدَّين العام وتكوين احتياطيات مالية معتبرة، وأن المملكة تواصل تحقيق مستهدفاتها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وتتبوأ مراكز متقدمة في المؤشرات والتصنيفات الدولية، وأن المملكة مستمرة في التركيز على تنويع

القاعدة الاقتصادية، وتحفيز الاستثمار، وتسريع وتيرة التحول الاقتصادي بما يتوافق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وأكد سمو ولي العهد مواصلة صندوق الاستثمارات العامة -بوصفه الذراع الاستثماري في المملكة- دعم تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 وتنمية القطاعات الإستراتيجية والواعدة وبناء شراكات اقتصادية إستراتيجية بما يتكامل مع جهود تنويع الاقتصاد المحلي ويُسهم في تعزيز متانته واستدامة المالية العامة على المدى الطويل، مشيرًا سموه إلى دور صندوق التنمية الوطني والصناديق التنموية التابعة له، المكمّل لدور الميزانية العامة للدولة في تحفيز النمو والتنويع الاقتصادي.

وأوضح سموه -حفظه الله- أن الإصلاحات الاقتصادية مستمرة لتعزيز دور القطاع الخاص في دعم النمو والتنويع الاقتصادي، إذ سجلت مساهمة القطاع الخاص 50,3% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مؤكدًا مواصلة العمل على تحقيق وتنفيذ البرامج والمبادرات المتعلقة بتطوير البنية التحتية، ورفع جودة الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين والمقيمين والزائرين، كما أكد سموه التزام الحكومة بالمحافظة على كفاءة الإنفاق على المديين المتوسط والطويل بما يحقق التوازن بين متطلبات التنمية ومحددات الاستدامة المالية، مع أهمية مواصلة الالتزام بكفاءة الإنفاق، والتنفيذ المتقن والشفاف لجميع البنود الواردة في الميزانية، وإتمام البرامج والمشاريع المخطط لها في برامج رؤية السعودية 2030.

وفي ختام تصريحه، أكّد سمو ولي العهد الاعتزاز بنهج المملكة الراسخ في الاستثمار في قدرات أبنائها وبناتها، وتحقيق التنمية الشاملة، والريادة في مختلف المجالات، والاستمرار في الأعمال الإنسانية في الداخل والخارج؛ إعمالًا للواجب وانطلاقًا من المبادئ والقيم المستمدة من الدين الحنيف، وقال سموه: "إننا سنواصل المسير بثبات نحو تحقيق أهدافنا، مستعينين بالله عز وجل ومتوكلين عليه".

معـالي وزيــر الماليـة

استمرار مسيرة التحوّل الاقتصادي

رفع معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان شكره وتقديره إلى خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد - أيدهما الله - على ما يوليانه من رعاية كريمة، وتوجيهات سديدة، ومتابعة دقيقة، لتحقيق الازدهار للاقتصاد السعودي، ودعم نجاح السياسات المالية؛ بما يضمن أفضل العوائد الاقتصادية والاجتماعية، بالاستغلال الأمثل لموارد المملكة ونقاط قوتها، وفي مقدمتها المواطن السعودي الذي يحظى بعناية واهتمام كبيرين لتلبية احتياجاته الأساسية وتعزيز جودة حياته.

وأكّد معاليه استمرار مسيرة التحول الاقتصادي نحو مزيدٍ من التنوع والابتكار واستثمار القطاعات الواعدة، مشيرًا إلى أن النتائج المتحققة حتى الآن تؤكد نجاح الإصلاحات الاقتصادية والمالية الهادفة إلى تعزيز النمو الشامل، وتطوير إدارة المالية العامة، مع التركيز على الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين والزائرين.

معالي الجدعان:
الحكومة ثابتة على نهج الاهتمام بالمواطن وتلبية احتياجاته الأساسية

وأكّد الجدعان أن الحكومة ثابتة على نهج الاهتمام بالمواطن وتلبية احتياجاته الأساسية، إذ يستمر الإنفاق على قطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية، وتتواصل البرامج والمشاريع الرامية إلى رفع مستوى جودة الخدمات والمرافق الحكومية وتطوير البنية التحتية في مختلف مناطق المملكة؛ بما يسهم في تعزيز جودة الحياة.

وأشار إلى أن التركيز مستمر على تحسين منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية وزيادة فعاليتها وأثرها الملموس القابل للقياس، موضحاً أن التراجع في الإنفاق على بعض القطاعات في تقديرات العامين 2025م و2026م يعود إلى اكتمال عدد من المشاريع في بعض القطاعات، والنجاح في رفع كفاءة النفقات التشغيلية، إضافة إلى وجود نفقات ذات طبيعة غير متكررة في العام 2024م.

وواصل معالي الجدعان التأكيد على أن السياسة المالية في المدى المتوسط داعمة للمرحلة الثالثة من رؤية السعودية 2030 والتي تركز على تعظيم الأثر، مشيراً إلى أن ميزانية العام 2026م تؤكد مواصلة الإنفاق الإستراتيجي على المشاريع التنموية وفق الإستراتيجيات القطاعية وبرامج رؤية السعودية 2030، إلى جانب الإنفاق على ممكنات تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل، وتحسين وتطوير بيئة الأعمال، ودعم الصادرات، وزيادة حجم ونوع استثمارات القطاع الخاص.

وأكّد معاليه على أن من أهم أولويات الحكومة إدارة العجز في الميزانية وتنفيذ إستراتيجيات تضمن إدارة الدين بشكل مستدام، وأن الحكومة تسعى إلى مواصلة عمليات التمويل المحلية والدولية لتغطية العجز المتوقع في ميزانية العام 2026م، وسداد أصل الدين المستحق في العام ذاته وعلى المدى المتوسط، مع الاستفادة من الفرص المتاحة وفق ظروف الأسواق المالية لتنفيذ عمليات التمويل الحكومي البديل، التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي ودعم تمويل المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية.

وتهدف ميزانية العام 2026م إلى المحافظة على متانة المركز المالي للمملكة وتعزيز الاستدامة المالية من خلال المحافظة على مستويات مستقرة من الدين العام واحتياطيات مالية معتبرة، بما يعزّز قدرة المملكة على التعامل مع الصدمات الخارجية؛ إذ توقع البيان النهائي لميزانية العام 2026م استمرار رصيد الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي (ساما) بنهاية العام 2026م عند المستوى نفسه المسجّل في العام 2025م، ليبلغ نحو 390 مليار ريال.

وأكّد معالي الجدعان أن الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي تشهدها المملكة أسهمت في تحسين المؤشرات المالية والاقتصادية، وحققت تقدماً مهماً في تعزيز التنوع الاقتصادي والاستقرار المالي، وأوضح أن التقديرات الأولية للعام 2025م تشير إلى نمو الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية بنسبة 5.0%، نتيجة استمرار الأنشطة الاقتصادية في تحقيق معدلات نمو متزايدة؛ مدعومةً بالتوسع في الاستثمارات، وارتفاع مستويات الاستهلاك، وفيما يخص التقديرات الأولية للعام 2026م فتشير إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.6%، مدفوعاً بنمو الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية بصفتها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

وحول أوضاع الاقتصاد العالمي والتحديات التي يواجهها، أوضح معاليه أن وتيرة نمو الاقتصاد العالمي تتسم بالتباطؤ؛ نتيجة حالة عدم اليقين بشأن تصاعد التوترات الجيوسياسية، وتشديد السياسات الحمائية عبر فرض قيود تجارية؛ مما أسهم في تعميق حالة عدم اليقين بمستقبل النمو العالمي، مشيرًا إلى أن معدلات التضخم عالميًا تواصل التراجع تدريجيًا، مما دفع عدداً من البنوك المركزية حول العالم إلى انتهاج سياسة نقدية أقل تشددًا؛ من خلال تثبيت أسعار الفائدة أو خفضها تدريجيًا، بهدف دعم النشاط الاقتصادي، مضيفًا أن استمرار ارتفاع مستويات الدين العالمي يشكل عبئًا متزايدًا على استدامة المالية العامة في العديد من الدول، لاسيّما الاقتصادات الناشئة والنامية.

واختتم معالي الجدعان بالتأكيد على أن نجاح الحكومة في مواجهة المخاطر الناجمة عن التغيرات الجيوسياسية والحد من آثارها الاقتصادية والاجتماعية يثبّت قوة ومتانة اقتصاد المملكة، ويؤكد سعيها الدائم للإسهام في دعم نمو واستقرار الاقتصادين المحلي والعالمي.

ميزانيـــة العـام المالي 2026م في أرقـــام

بالمليـار ﷼

الإيـــرادات

1,147

1,091 العام 2025م

النفقـــات

1,313

1,336 العام 2025م

العجـــز

165-

245- العام 2025م

الدين العام

1,622

1,457 العام2025م

نمو الناتـج المحلي الإجمالي الحقيقي

%4.6

%4.4 العام 2025م

التـضـخـــم

%2.0

%2.3 العام 2025م

إجمالي النفقات على القطاعات 2026م

بالمليـــار ﷼

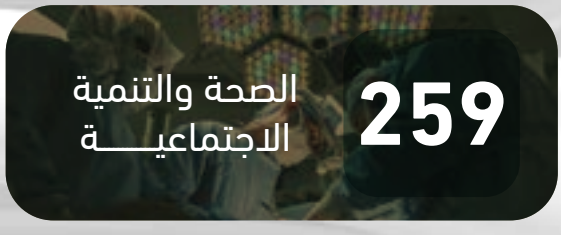

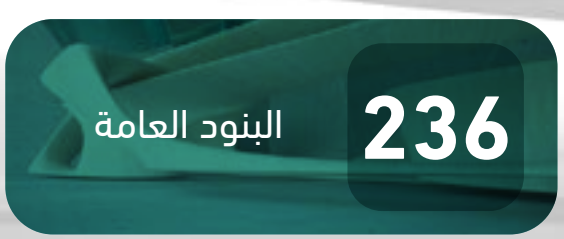

الإجمالي 1,313

المواطن أولًا.. في مسيرة التنمية

في وطننا، التنمية ليست مجرد مشاريع تُشيّد، بل هي رؤية تُصاغ من أجل المواطن، ولمستقبل يليق بتطلعاته. إذ تتسارع وتيرة الإنجاز، وتترسخ قيم الكفاءة والعدالة والتمكين، ومع كل خطوة، يكون المواطن حاضرٌ في قلب السياسات والقرارات، ومشاركٌ في البناء، ومستشعرٌ للأثر.

من أوجه الدعم الاجتماعي في ميزانية العام 2025م

مليار ﷼

36.4 حساب المواطن

المصدر: وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

16.4 دعم التعليم

36.0 نفقات أدوية ومستلزمات طبية*

43.2 الضمان الاجتماعي

المصدر: وزارة المالية، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

4.6 دعم تثبيت سقف السعر المحلي للبنزين

9.3 دعم ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والأيتام

18.3 مخصص دعم مرافق الخدمات الأساسية**

13.7 دعم الإسكان***

9.1 إعانات لمشاريع زراعية وغذائية

12.9 تحمل الدولة عن المواطنين ضريبة التصرفات العقارية إلى مليون ريال من سعر شراء المسكن الأول وضريبة القيمة المضافة المستحقة على الخدمات التعليمية الأهلية والصحية

*تتضمن النفقات على الأدوية، والغازات ومحاليل ومستلزمات طبية، ونفقات طبية أخرى.
** دعم مقدم لبعض شركات الخدمات العامة.
*** الدعم المالي لمستحقي الدعم السكني، وضمانات التمويل العقاري، ودعم الشراكات والاستثمار مع القطاع الخاص لتحفيز تطوير المنتجات السكنية.
المصدر: وزارة المالية

ميزانية عام 2026م وتقديرات المدى المتوسط

(مليار ﷼ ما لم يذكر غير ذلك)

تقديرات ميزانية 2026م

	ميزانية 2025	توقعات 2025	ميزانية 2026
الإيرادات			
إجمالي الإيرادات	**1,184**	**1,091**	**1,147**
الضرائب	**379**	**393**	**412**
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	31	32	33
الضرائب على السلع والخدمات	290	297	314
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	23	27	28
ضرائب أخرى	36	37	39
الإيرادات الأخرى	**804**	**698**	**735**

المالية العامة على المدى المتوسط

(مليار ﷼ ما لم يذكر غير ذلك)

	فعلي 2024	ميزانية 2025	توقعات 2025	ميزانية 2026	تقديرات 2027	تقديرات 2028
إجمالي الإيرادات	1,259	1,184	1,091	1,147	1,230	1,294
إجمالي النفقات	1,375	1,285	1,336	1,313	1,350	1,419
عجز الميزانية	116-	101-	245-	165-	120-	125-
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي *	%2.5-	%2.3-	%5.3-	%3.3-	%2.3-	%2.2-
الدين العام	1,216	1,300	1,457	1,622	1,742	1,867
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي *	%25.9	%29.9	%31.7	%32.7	%33.1	%33.1

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

*الأرقام الفعلية المحدثة للناتج المحلي الإجمالي بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، والناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2025-2028م بحسب التوقعات المحدثة.

الميزانية العامة 2026.. في عيــون الخبـــراء

الدكتور محمد الطيار:ما بين المتحقق والسائر على المسار الصحيح.. وصلنا إلى ما نسبته 93% من مستهدفات الرؤية بفضل إدارة الموارد المالية بكفاءة

تحدث الباحث في الاقتصاد السياسي الدكتور محمد الطيار، معلقاً لمجلة "متمم"، على عدد من محاور البيان النهائي للميزانية العامة للدولة 2026: ابتدأها بمحور إدارة الموارد المالية بكفاءة وفعالية، والمحافظة على إدارة المالية العامة وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، إذ قال: "منذ انطلاق رؤية السعودية 2030 مرت الميزانية عبر مرحلتين والآن نحن في المرحلة الثالثة، أثبتت من خلالها كفاءة إدارة الموارد المالية وفعاليتها.

وأكد أنها ظلّت في نمو مستمر ومتراكم جعلت من الاستدامة نتيجة حتمية وفي المسار المرسوم للوصول لتعظيم الأثر، وعليه تم تعزيز مفهوم كفاءة الإنفاق وعوائده الاقتصادية والاجتماعية الذي نمى وتراكم أثره مما جعلنا نصل ما نسبته 93% من مستهدفات الرؤية و85% من تحقيق للمبادرات.

وأشار الطيار إلى أنه "لا يتم النظر للميزانية من منظور عجز أو فائض، وإنما النظر للميزانية كتحقيق نمو اقتصادي مستدام، عبر إدارة الموارد المالية بكفاءة وفعالية، والمحافظة على المكتسبات وتنميتها، من أجل حاضر متنامي ومستقبل أكثر استدامة.

وحول التوسع المدروس في الإقراض وفق إطار إستراتيجية الدين متوسط المدى: أوضح د. محمد: "لدينا نهج مستمر منذ إطلاق رؤية السعودية 2030 وهو الاستمرار في الإنفاق لتحقيق كافة الأهداف المخططة؛

مما يلزم المحافظة على الاحتياطيات، والتوجه نحو الاقتراض المدروس، وفق إستراتيجية تخدم التوجه العام للرؤية".

وبيّن أنه"تمت الموازنة بين الاقتراض الداخلي والخارجي مما أنتج تكاملية مع السوق الداخلي والسوق الخارجي لتعظيم المنفعة وعدم خلق أي أثر عكسي، وتم توسيع قاعدة الاقتراض وتنويعها وزيادة مصادرها من أجل تكلفة أقل ومخاطر أقل واستدامة أكثر تجمع بين إدارة ذات كفاءة وتوسع مدروس وتكلفة أقل ومنافع دائمة".

وعن الموازنة بين تكلفة التمويل والعائد الاقتصادي بدعم الاستثمار في المشاريع التحولية، أشار الطيار إلى أنه "يتم النظر للمشاريع بعين الفاحص والموازن لكافة الأمور ومن ضمنها الموازنة بين تكلفة التمويل والعائد الاقتصادي، لذا تم التوجه في الاستثمار في مشاريع تخلق عوائد اقتصادية وإيرادات دائمة، لهذا نجد دائمًا العائد الاقتصادي يحقق أعلى درجاته بأقل تكلفة ممكنة في مشاريع تحولية ينتج منها منافع أكبر وتخلق تكاملية مع الأدوات المالية الأخرى مما يجعل تعظيم الأثر في أعلى منافعة".

وأكد أن تكيّف العجز أو الدين العام مع المستجدات الاقتصادية يُعد خياراً إستراتيجيًا يعكس مرونة السياسة المالية وقدرتها على دعم النمو، من خلال استمرار تنفيذ المشاريع ذات الأولوية بما يحقق مستهدفات رؤية السعودية 2030، دون الارتباط بتقلبات الدورة الاقتصادية.

وبيّن أن من أكبر التحديات العالمية هو استمرار النمو للاقتصاد الكلي ولكافة الأنشطة الاقتصادية للدولة، وهذا يتم عبر مقاومة كافة التحديات والصعوبات الداخلية والخارجية، والتي من أهمها الاستمرار على رفع الإنفاق أكثر من الإيرادات؛ مما يخلق العجز ثم الدين، لذا تم تكيفهم دون التوجه للاحتياطيات من أجل أبعاد مالية واقتصادية تنتج استدامة وتكلفة أقل.

وشدّد الدكتور محمد الطيار في ختام تعليقه بقوله: "مرونتنا في السياسة المالية وقدرتنا على النمو المستمر جعلتنا غير مرتبطين بالدورة الاقتصادية وتقلباتها، وهذا جعلنا من ضمن أكبر خمس دول بمجموعة العشرين في النمو وأقل خمس دول بمجموعة العشرين بالتضخم وثالث أقل دولة بمجموعة العشرين بالدين العام، وأقل تضخماً بين الثلاثة دولاً الأقل بالدين العام بمجوعة العشرين".

ملتقى ميزانية 2026

قراءة معمّقة في رسائل التنمية واستدامة النمو

نظّمت وزارة المالية أعمال ملتقى ميزانية 2026م، يوم 3 ديسمبر 2025 بالرياض، وسط حضور واسع من أصحاب السمو والمعالي وعدد من القيادات والمسؤولين والاقتصاديين والماليين، في مشهد يعكس أهمية الملتقى بصفته منصة وطنية تستعرض ملامح المرحلة المقبلة لمسارات التنمية وإستراتيجية الإنفاق الحكومي.

معالي وزير الاقتصاد والتخطيط: ميزانية 2026 تركز على رفع كفاءة الإنفاق وتوجيهه نحو القطاعات التي تحقق قيمة اقتصادية واجتماعية أعلى

استهل الملتقى أعماله بجلسة بعنوان **"التنمية المستدامة في ميزانية 2026"**، قدّم خلالها معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، ومعالي وزير الاقتصاد والتخطيط فيصل بن فاضل الإبراهيم، رسائل محورية تعكس انتقال الميزانية من كونها "مجرد أرقام" إلى أداة إستراتيجية تُوجَّه بعناية لتعزيز النمو وتنويع الاقتصاد وحماية المكتسبات.

وأكد **معالي الجدعان** خلال حديثه أن السياسة المالية للمملكة تراعي طبيعة الاقتصاد الوطني، ومنذ إطلاق رؤية السعودية 2030، شكّلت المالية العامة ركيزة استقرارٍ أساسية، ومع ارتفاع مساهمة الأنشطة غير النفطية إلى 56%، تواصل المملكة تعزيز هذا المسار وزيادة معدلات نموها مستقبلا، مشيرًا إلى أن كفاءة الإنفاق لا تعني بالضرورة خفض الإنفاق، وأن الثقافة المالية وكفاءة الإنفاق باتت ثقافة عامة يتحلى بها كل العاملين السعوديين.

من جهته، أكد **معالي وزير الاقتصاد والتخطيط فيصل الإبراهيم،** أن ميزانية 2026 تركز على رفع كفاءة الإنفاق وتوجيهه نحو القطاعات التي تحقق قيمة اقتصادية واجتماعية أعلى، وأن رؤية السعودية 2030 خلقت بيئة تنافسية جذبت أكثر من 600 شركة عالمية، كما ارتفع التوطين الدوائي من 20% إلى 35%، والعسكري من 4% إلى أكثر من 20%، ما يعكس استجابة قوية للقطاع الخاص، منوها إلى نمو 74 قطاعًا في الخمس سنوات الماضية سنوياً بأكثر من 5%، منها 37 نشاطًا سجلت نسبة نمو بنحو 10% من أصل 81 نشاط في القطاع غير النفطي.

تطوير الخدمات الأساسية

وجاءت الجلسة الثانية بعنوان **"الميزانية في إطار تطوير الخدمات الأساسية"**، بمشاركة أصحاب المعالي وزراء الصحة والتعليم والموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، الذين أكدوا أن الإنسان يقف في قلب أولويات ميزانية 2026.

وذكر **معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد الراجحي**، أن منظومة الوزارة تشارك في 8 من برامج رؤية السعودية 2030 وتعمل على تحقيق (26) هدفًا إستراتيجيًا عبر أكثر من 100 مبادرة، وأن مشاركة المرأة في سوق العمل ارتفعت إلى 34%، بينما انخفضت بطالة السعوديين إلى 6.8%، مشيرًا إلى أن الوزارة عملت على إستراتيجية طموحة لسوق العمل في العام 2020م، تضمنت 28 مبادرة إصلاحية، وحاليًا تعمل على إستراتيجية أخرى لنكون من أفضل أسواق العمل على مستوى العالم.

وكشف **معالي وزير الصحة الأستاذ فهد الجلاجل**، عن زيادة مساهمة القطاع الصحي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 5%، وانخفضت وفيات الأمراض المعدية بنسبة 50%، فيما بلغت التغطية الصحية 94.7% وهي من أعلى النسب عالميًا.

من جانبه، أوضح **معالي وزير التعليم الأستاذ يوسف البنيان**، أن ميزانية 2026 دعمت التعليم بـ202 مليار ريال، منها 30 مليار ريال خصصت للنفقات التشغيلية لمنظومة التعليم، وأن المملكة تستثمر في الإنسان، منوهًا أن برنامج تنمية القدرات البشرية أحد برامج رؤية السعودية 2030 نقل التعليم من كونه قطاعًا خدميًا إلى قطاع مؤثر في التنمية والاقتصاد، وبكفاءة الإنفاق سنصل إلى تحقيق أهدافنا في البرنامج، مشيرًا إلى أن 66% من المبتعثين يدرسون في أفضل 50 جامعة عالمية، كما حصل 100 ألف موهوب على 335 جائزة محلية وإقليمية ودولية، وأن ميزانية 2026 ركزت في قطاع التعليم على المشاريع النوعية التي توفر بيئة تعليمية مميزة.

القطاعات الواعدة... صناعة اقتصاد جديد

وجاءت ثالث جلسات الملتقى تحت عنوان "**القطاعات الواعدة وفق مستهدفات الإنفاق الحكومي**"، وركزت على القطاعات الواعدة وفي مقدمتها السياحة والرياضة، إذ أشارت **نائب وزير السياحة صاحبة السمو الأميرة هيفاء آل سعود**، خلال مشاركتها، أن حجم الإنفاق السياحي بلغ 275 مليار ريال، مع تجاوز عدد السياح أكثر من 116 مليون سائح من الداخل والخارج، وأن نسبة السياح الأوروبيين ارتفعت هذا العام 14%، كما ارتفعت نسبة السياح من شرق آسيا والمحيط الهادي إلى 15%، فضلًا عن السائح المحلي، الذي يعد عنصرًا أساسًا في النمو المستدام للقطاع، وأن المملكة تستهدف الوصول إلى 150 مليون سائح في 2030.

وأشار **معالي نائب وزير الرياضة بدر القاضي**، إلى أن 70% من الفعاليات الرياضية في المملكة تُدار بسواعد سعودية، مؤكدًا أهمية شراكة القطاع الخاص في تحقيق مستهدفات الإستراتيجية الوطنية للرياضة، مبينًا أن حجم سوق الرياضة بلغ 32 مليار ريال ومن المتوقع أن يصل إلى 80 مليار ريال في 2030.

البنية التحتية... مدن ذكية وطرق المستقبل

أعادت الجلسة الرابعة التأكيد على أن الإنفاق على البنية التحتية أصبح يشمل مفاهيم المدن الذكية والتنقل المتكامل واللوجستيات المتقدمة، إذ كشف **معالي وزير البلديات والإسكان ماجد الحقيل**، أن خدمات الإسكان استفاد منها أكثر من 1.2 مليون مستفيد حتى نهاية العام 2025، وجرى تمكين 50 ألف أسرة من تملك السكن عبر الإسكان التنموي، ودعم 16 ألف مستفيد غير قادر على السداد، بينما أشار **معالي وزير النقل والخدمات اللوجستية المهندس صالح الجاسر**، إلى أن قطاع النقل والخدمات اللوجستية يسير بخطى ثابتة نحو مستهدف تحويل المملكة إلى مركز لوجستي عالمي.

قـصـص النجـــاح

شهدت أعمال ملتقى ميزانية 2026 استعراضًا لقصص النجاح لعدد من المشاريع الوطنية، في مقدمتها مشروع توطين الصناعات العسكرية، إذ استعرض **معالي محافظ الهيئة العامة للصناعات العسكرية المهندس أحمد العوهلي**، دور الميزانية في بناء منظومة صناعية وطنية، مشيرًا إلى أن الإنفاق العسكري المحلي أسهم بأكثر من 6.5 مليارات ريال في الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام 2024.

وتحدث **معالي نائب وزير الصناعة والثروة المعدنية لشؤون الصناعة المهندس خليل بن سلمة**، ضمن أعمال الملتقى عن قصة نجاح برنامج تنافسية القطاع الصناعي، مبينًا توجه القطاع نحو رفع قدرته الإنتاجية للوصول بمساهمته في الناتج المحلي إلى 1.4 تريليون ريال بحلول العام 2035.

وعلى مستوى الخدمات العدلية قدم **معالي نائب وزير العدل الدكتور نجم الزيد**، قصة التحول الرقمي في الخدمات العدلية وكيف نقلت وزارة العدل الخدمات العدلية من نماذجها التقليدية إلى خدمات رقمية متقدمة، أسهمت في تقليل الزيارات وخفض الاعتماد على الورق وتسهيل الإجراءات للمستخدمين داخل المملكة وخارجها.

فيما قدم **سعادة رئيس الهيئة العامة للموانئ المهندس سليمان المزروع**، نموذجًا واضحًا لكيفية نقل البنية التحتية من كونها "خدمة تقليدية" إلى قطاع اقتصادي جاذب للاستثمارات، من خلال حديثه في قصة مشروع "موانئ السعودية.. شراكة وتمكين" عن زيادة الاستثمارات إلى أكثر من 30 مليار ريال منذ إطلاق الرؤية رفعت الطاقة الاستيعابية إلى 50% في الموانئ.

معجم المصطلحات المالية والاقتصادية

وكيل وزارة المالية للتواصل والإعلام حسن آل الشيخ:
المُعجم يسهم في توحيد اللغة والمفاهيم المالية، ويعزز من دقة التواصل بين الجهات الحكومية والقطاعين الخاص والأكاديمي

خلال ملتقى الميزانية العامة للدولة 2026، أطلقت وزارة المالية معجم المصطلحات المالية والاقتصادية والذي يعد ثمرةَ تعاون بين وزارة المالية، ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، وهيئة السوق المالية، وهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية، والهيئة العامة لعقارات الدولة، والمركز الوطني لإدارة الدين، والمركز الوطني لنظم الموارد الحكومية، والمركز الوطني للتخصيص، وبرنامج تطوير القطاع المالي.

ويهدف المعجم إلى توحيد المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في المجالات المالية والاقتصادية، وتقديم تعريفات دقيقة لها باللغتين العربية والإنجليزية، بما يُسهم في رفع مستوى الوعي المالي، ودعم المحتوى الأكاديمي والإعلامي المتخصص، وتسهيل عملية التواصل بين الجهات الحكومية، والقطاع المالي، والمجتمع الأكاديمي.

ويضم المعجم أكثر من (2,000) مصطلح تشمل تعريفات دقيقة بالعربية مع مقابلاتها بالإنجليزية تغطي مفاهيم محورية في السياسات المالية والنقدية، والاستثمار، والتخطيط الاقتصادي، وصيغ التمويل، وأدوات السوق، وقد صُمم ليكون أداة تعليمية وتثقيفية تدعم الباحثين والطلبة وصنّاع القرار، وتسهم في رفع جودة الأداء وتيسير التواصل العلمي والمهني داخل المؤسسات المالية والاقتصادية.

وأوضح وكيل الوزارة للتواصل والإعلام الأستاذ حسن بن عبدالرحمن آل الشيخ، أن معجم المصطلحات المالية والاقتصادية يسهم في توحيد اللغة والمفاهيم المالية، ويعزز من دقة التواصل بين الجهات الحكومية والقطاعين الخاص والأكاديمي، وهو ما يدعم مستهدفات رؤية السعودية 2030 في بناء اقتصاد معرفي متطور.

كما أكّد أن هذا المعجم يأتي امتداداً لجهود المملكة الرائدة في تمكين اللغة العربية، وتسخير الإمكانات اللغوية والتقنية بما في ذلك تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمتها وتطوير أدواتها.

للاطلاع على المعجم

مشاركة "متمم".. ملتقى المعرفة وجلسات جامعية

"متمم" شارك بأربع جلسات معرفية بملتقى الميزانية، وجلستين بجامعتي الملك فيصل والملك عبد العزيز حول الميزانية 2026

شهدت أعمال ملتقى الميزانية 2026، مشاركة مركز التواصل والمعرفة المالية "متمم"، عبر إقامة "منطقة معرفية" تضمنت أربع جلسات معرفية تخصصية، حضرها عدد من المهتمين من القطاعين الحكومي والخاص، وذلك في إطار سعي المركز المستمر لتعزيز الوعي المالي وترسيخ الثقافة الاقتصادية لدى مختلف شرائح المجتمع.

أربع جلسات معرفية

في الجلسة الأولى قدّم المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية، تعريفاً بمنصة "اعتماد" ودورها، في خدمة الجهات الحكومية والقطاع الخاص، وما توفره من خدمات رئيسية، تسهم في تعزيز الشفافية وتسريع الإجراءات المالية الحكومية، إضافة إلى دورها في دعم التحول الرقمي المالي وتحسين كفاءة الإنفاق، واستعراض رحلة المستخدم داخل المنصة.

تلتها جلسة ثانية عن مركز مشاريع البنية التحتية بمنطقة الرياض، وتناولت دور البنية التحتية في تحقيق مستهدفات الميزانية ورؤية السعودية 2030، وأهمية حوكمة المشاريع لضمان استدامة الأثر التنموي، والتكامل بين القطاعين العام والخاص في تطوير المشاريع، إلى جانب التحول الرقمي والأتمتة، والاستدامة البيئية والاجتماعية في البنية التحتية الحديثة.

واستعرضت هيئة الحكومة الرقمية في الجلسة الثالثة، دور التحول الرقمي في تطوير الخدمات الحكومية، وأهمية الحوكمة الرقمية لضمان كفاءة واستدامة التحول الرقمي، وتكامل البيانات والأنظمة، وتمكين الكفاءات الوطنية في مجالات التقنية إضافة إلى أثر التحول الرقمي، في تعزيز الشفافية ورفع كفاءة الإنفاق.

وتناولت الجلسة الرابعة جهود الهيئة الوطنية للأمن السيبراني في تعزيز الأمن السيبراني في المملكة والحد من المخاطر السيبرانية على المستوى الوطني، فضلاً عن دورها في دعم وتمكين الجهات الحكومية في توفير الممكنات المالية؛ من خلال استحداث بنود لنفقات الأمن السيبراني في الميزانية العامة للدولة، وتحديث إجراءات طلبات ميزانيات مشروعات الأمن السيبراني وذلك بالتعاون مع وزارة المالية وهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية.

يذكر أن منطقة "متمم" تشرفت بزيارة **معالي وزير التعليم الأستاذ يوسف البنيان** والالتقاء بطلبة برنامج (سفير متمم) وهو أحد البرامج التوعوية لمركز التواصل والمعرفة المالية "متمم".

معالي وزير التعليم وسفراء "متمم" في جناح "متمم" بملتقى الميزانية

جلستان معرفيتان بالجامعات السعودية

كما نظم مركز التواصل والمعرفة المالية "مُتمم" جلستين معرفيتين بعنوان "البيان النهائي للميزانية العامة للدولة 2026.. مستهدفات ومنجزات"، أقيمت الأولى بالأحساء بالتعاون مع جامعة الملك فيصل يوم الأحد 7 ديسمبر 2025م، والثانية بمحافظة جدة بالتعاون مع جامعة الملك عبد العزيز، يوم الأحد الموافق 14 ديسمبر 2025م، وحضر المحاضرتين عدد من أعضاء هيئة التدريس وطلبة الجامعتين.

واستضافت جلسة الأحساء: المستشار المالي والاقتصادي المهندس عمر باحليوه والمحلل الاقتصادي الدكتور محمد بن دليم القحطاني، ، وأدار الحوار والنقاش الإعلامي عبدالله الطياش، كما أدار جلسة محافظة جدة الدكتور بندر الجعيد أستاذ الإعلام الاقتصادي بجامعة الملك عبدالعزيز ، بمشاركة كل من وكيل وزارة المالية المساعد لتحليل سياسات الاقتصاد الكلي الدكتور عمر العنزي ، والمحلل المالي خالد الزايدي، والكاتب الاقتصادي حسين الرقيب.

وسلّطت الجلستان الضوء على محاور رئيسية، أبرزها: آلية إعداد البيان النهائي للميزانية العامة للدولة، ومستهدفات البيان النهائي للميزانية العامة للدولة للعام المالي 2026م، وأبرز إنجازات الجهات الحكومية في إطار الميزانية العامة للدولة، ودور التوعية المالية في دعم وتعزيز هذه الإنجازات، وأفق التنمية المستدامة بالمملكة، في سياق الميزانية العامة.

جلسة معرفية بالتعاون مع جامعة الملك فيصل - الأحساء

جلسة معرفية بالتعاون مع جامعة الملك عبدالعزيز - جدة

المواصفات السعودية
Saudi Standards
SASO

معالي الدكتور
سعد بن عثمان القصبي
محافظ الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة

تنطلق الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، نحو الريادة العالمية في البنية التحتية للجودة لتعزيز تنافسية المملكة والارتقاء بجودة الحياة. حيث تعمل على قيادة المنظومة الوطنية للبنية التحتية للجودة من خلال شراكات فاعلة وخبرات فنية وخدمات متميزة لتعزيز تنافسية وجودة المنتجات والخدمات. ولتسليط الضوء على أبرز المهام الموكلة للهيئة بقطاعاتها المختلفة، وأبرز أهداف الهيئة، باعتبار دورها المحوري في دعم مستهدفات رؤية السعودية 2030. ولتوضيح أهم مرتكزات إستراتيجيتها الثالثة 2025-2029م، وما تم إنجازه في إستراتيجياتها السابقة. تلتقي مجلة "متمم" بمعالي الدكتور سعد بن عثمان القصبي، في هذا الحوار الموسع.

مرحباً بك معالي الدكتور سعد بن عثمان القصبي، محافظ الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، في هذا الحوار مع مجلة "متمم"، الذي نود أن نطّلع فيه على إنجازات الهيئة، بدايةً بمقدمة حول نشأة الهيئة؟

أهلاً بكم، ويسعدني الحديث عن الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، التي أُنشئت بموجب المرسوم الملكي رقم (م/10) بتاريخ 03/03/1392هـ، كهيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة، تتمتع بالاستقلال المالي والإداري.

تضطلع الهيئة بإعداد واعتماد المواصفات السعودية للسلع والمنتجات والخدمات، وأجهزة القياس والمعايرة، إضافة إلى إصدار اللوائح الفنية المنظمة لأنشطة تقويم المطابقة ومنح الشهادات ذات العلاقة، إلى جانب تطوير أنظمة وأدلة الجودة، كما تتولى تطبيق النظام الوطني للقياس والمعايرة داخل المملكة، وضمان الالتزام باللوائح الفنية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وتعد الهيئة هي المرجع في المملكة في كل ما يتعلق بالمواصفات القياسية، وإجراءات تقويم المطابقة، ومنح علامة الجودة والقياس والمعايرة.

وتشمل مهام الهيئة كذلك تمثيل المملكة في المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالمواصفات والمقاييس والمعايرة والجودة، والمشاركة الفاعلة في أعمالها.

وتحرص الهيئة على مواءمة مواصفاتها ولوائحها الفنية مع المعايير الدولية، والالتزام بمتطلبات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ولا سيما اتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة (TBT)، وذلك بما يراعي أحكام الشريعة الإسلامية ويحقق مصالح المملكة.

كما تسعى الهيئة إلى تعزيز الصحة والسلامة العامة، وحماية البيئة من خلال التأكد من مطابقة المنتجات للوائح الفنية والمواصفات المعتمدة، إلى جانب دعم جودة المنتجات الوطنية عبر اعتماد مواصفات تسهم في تعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والدولية.

وتلتزم هيئة المواصفات السعودية بدورها المحوري في دعم مستهدفات رؤية 2030، من خلال تعزيز البنية التحتية للجودة وتعزيز تنافسية الأسواق، بما يسهم في سلامة المنتجات وجذب الاستثمارات، وتحفيز الابتكار.

حدثنا بصورة عامة عن القطاعات التي تنضوي تحت مظلة الهيئة، وتخصص كلٍ منها؟

تضم الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة عدة قطاعات متخصصة تسهم مجتمعة في تعزيز جودة المنتجات والخدمات في المملكة، يأتي في مقدمتها قطاع المواصفات والمعايرة، الذي يُعنى بإعداد المواصفات السعودية في مختلف المجالات باستثناء الغذاء والدواء والأجهزة الطبية، وقد تجاوز عدد المواصفات التي أصدرها أكثر من (33,800) مواصفة، يعتمد هذا القطاع على التعاون مع جهات من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الجهات الأكاديمية والبحثية والقطاع غير الربحي، لتطوير المواصفات عبر لجان وفرق فنية متخصصة، ويضم القطاع مركز البحوث والدراسات الذي يُجري الدراسات الفنية لدعم أنشطة الهيئة، بالإضافة إلى المركز الوطني للقياس والمعايرة والذي يوفر خدمات فنية متقدمة، كما يشرف القطاع على إصدار اللوائح الفنية التي تحدد متطلبات السلامة وإجراءات تقويم المطابقة بما يتماشى مع خطورة المنتجات والإستراتيجيات الوطنية.

وتضم الهيئة - أيضا - قطاع المطابقة والعمليات الذي يتولى تطبيق برنامج سلامة المنتجات، وهو أحد عناصر البنية التحتية

للجودة ومبادرات برنامج التحول الوطني 2020 لتحقيق رؤية السعودية 2030، كما أن القطاع يعتمد على نموذج متكامل يجمع بين الأطر التشريعية والفنية والرقابية، بالإضافة إلى منح شهادات المطابقة بأنواعها، مثل علامة الجودة السعودية وشهادات كفاءة استهلاك الطاقة وترشيد استهلاك المياه.

كذلك تعمل الهيئة على توفير بيئة عمل رقمية متطورة تسهم في رفع الأداء وتحقيق الكفاءة التشغيلية من خلال قطاع التحول الرقمي والبيانات، وتماشياً مع رؤية السعودية 2030 وتعزيز الابتكار الرقمي، طورت الهيئة منهجية شاملة لتبني التقنيات الناشئة، حيث تهدف هذه المنهجية إلى استكشاف واعتماد التقنيات المتطورة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لدعم عمليات الهيئة ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمستفيدين.

أما قطاع تمكين المستفيد، فهو ركيزة إستراتيجية تدعم رفع جودة المنتجات والخدمات الوطنية وتعزيز القدرة التنافسية للمملكة محلياً ودولياً، يعمل القطاع على مواءمة احتياجات مختلف القطاعات مع خدمات الهيئة، وتقديم استشارات نوعية، وتسهيل تبنّي نظم الجودة والتميّز المؤسسي، بالإضافة إلى إيصال صوت المستفيدين إلى مختلف قطاعات الهيئة.

كما أن للهيئة دور في مجال السلامة المرورية وسلامة المركبات، من خلال مركز سلامة المركبات، والذي يعنى بتطوير منظومة الفحص الفني الدوري بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية والخاصة، بالإضافة إلى تنظيم قطاع صيانة المركبات وفق معايير فنية معتمدة لضمان الجودة والسلامة. كما تشرف الهيئة على مركز المعدات الثقيلة الذي يُعنى بإعداد اللوائح والمعايير التشغيلية للمعدات الثقيلة، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية، واعتماد جهات الفحص والتدريب، وإصدار التراخيص، بالإضافة إلى متابعة العمر الافتراضي للمعدات وضوابط الإتلاف والتصدير.

ويبرز ضمن برامج الهيئة أيضاً برنامج المعايرة القانونية "تقييس" الذي يعد من البرامج الوطنية الحيوية، ويهدف إلى رفع كفاءة منظومة القياس والمعايرة القانونية، وتعزيز الموثوقية في أدوات القياس المستخدمة في التبادلات التجارية، والمجالات التي تؤثر على صحة وسلامة المواطنين وحماية البيئة، كما يسعى البرنامج لتحقيق العدالة والشفافية في المعاملات التجارية، ودعم تمكين القطاع الخاص، وخلق فرص استثمارية ومهنية في هذا المجال الحيوي.

وتتكامل أدوار قطاعات الهيئة بما يعكس التزامها في تطوير البنية التحتية للجودة، وتعزيز التنافسية الاقتصادية للمملكة، وجودة الحياة.

وهذا يقودنا إلى تسليط الضوء على أبرز المهام الموكلة للهيئة بقطاعاتها المختلفة، وأبرز أهداف الهيئة، باعتبار دورها المحوري في دعم مستهدفات رؤية السعودية 2030؟

تضطلع الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة بدور محوري في دعم رؤية السعودية 2030 من خلال منظومة متكاملة ترتكز على تعزيز جودة

المنتجات والخدمات ورفع مستوى الثقة في السوق المحلي، وتحقيق عدالة المنافسة عبر تضافر الجهود بين الجهات الحكومية التشريعية والفنية والرقابية، كما تعمل الهيئة على إرساء البنية التحتية الوطنية للجودة عبر تطوير المواصفات واللوائح الفنية التي تضمن سلامة المنتجات، إلى جانب تطبيق برامج تقويم المطابقة وإصدار شهادات المطابقة التي تعزز موثوقية السوق.

كما تسعى الهيئة إلى تمكين القطاع الخاص ورفع كفاءة الأعمال من خلال تقديم خدمات فنية واستشارية متخصصة، وتعزيز الشراكات مع مختلف الجهات لضمان مواءمة الاحتياجات الوطنية مع المعايير الدولية.

وتواصل الهيئة جهودها ضمن التوجهات الإستراتيجية بدعم التحول الرقمي، وتحفيز الابتكار، وتطوير الخدمات الإلكترونية، وتحقيق الاستدامة المالية، مما يعزّز القدرة التنافسية للمملكة إقليميًا ودوليًا، فمن خلال هذه الجهود المتكاملة، تواصل الهيئة دورها الريادي في تمكين الاقتصاد الوطني وتحقيق تطلّعات رؤية السعودية 2030 نحو اقتصاد مزدهر ومستدام.

أطلقت "المواصفات السعودية" إستراتيجيتها الثالثة 2025-2029م، فما هي أبرز مرتكزات هذه الإستراتيجية وارتباطها بمستهدفات رؤية السعودية 2030؟

ترتكز الإستراتيجية الجديدة من 2025 - 2029م على خمسة محاور رئيسة؛ تشكل أساس منظومة العمل القادم، حيث تتمثل هذه المحاور في ضمان سلامة المنتجات وتعزيز ثقافة الجودة بهدف تحسين جودة الحياة ورفع مستوى الأمان والثقة في المنتجات المعروضة في السوق، كما تسعى الاستراتيجية إلى تطوير بنية تحتية للجودة تدعم الاقتصاد الوطني، من خلال تمكين القطاع الخاص وتحفيز الاستثمار وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات السعودية.

وتولي الإستراتيجية اهتماماً بتقديم خدمات ذكية تركّز على احتياجات المستفيدين، عبر تبنّي حلول تقنية مبتكرة وتطوير قنوات تفاعلية محسّنة تسهم في تحسين تجربة العملاء، كما تعزّز تأثير المملكة إقليمياً ودولياً من خلال المشاركة الفاعلة في المنظمات الدولية والتأثير الإيجابي في تطوير المواصفات والممارسات العالمية للبنية التحتية للجودة.

وفي إطار تحقيق التميز المؤسسي، تركز الإستراتيجية على تطوير القدرات البشرية، وتبنّي أفضل الممارسات المؤسسية، وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

تؤكد هذه الاستراتيجية التزام الهيئة بدورها كممكن رئيس لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، من خلال ضمان سلامة المنتجات ودعم تنافسية السوق الوطنية، وتمكين القطاع الصناعي، وتعزيز وصول المنتجات السعودية إلى الأسواق العالمية، كما تهدف إلى رفع إسهام القطاع الخاص في سلسلة القيمة الوطنية وخدمات البنية التحتية للجودة، وتعزيز مكانة المملكة إقليمياً ودولياً في هذا المجال الحيوي.

نود أيضاً أن تطلعنا معاليك على أبرز ما تحقق في ظل الإستراتيجيات السابقة؟

ولله الحمد، حققت الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة العديد من الإنجازات المهمة ضمن إستراتيجيتها السابقة، والتي انعكست بشكل ملموس على منظومة الجودة الوطنية.

فقد أطلقت الهيئة مبادرة المعايرة القانونية "تقييس" التي أرست منظومة وطنية دقيقة تعزّز الموثوقيّة في القياسات، وتدعم العدالة في التعاملات التجارية، كما أنشأت مركز تنظيم المعدات الثقيلة، المعني بإعداد معايير تشغيلية موحدة تُسهم في رفع كفاءة الأداء وتعزيز سلامة المعدات، وفي مجال السلامة المرورية، اعتمدت الهيئة خطة انتشار مواقع الفحص الفني الدوري والتي بلغت (128) مركزاً، شملت المواقع الثابتة والمتنقلة لمختلف مناطق المملكة، منها (11) مركزاً افتتحت هذا العام ليصبح إجمالي المواقع الفعالة (53) مركزاً ثابتاً، و(16) معدة متنقلة تغطي

المصدر: تقرير الهيئة السنوي 2024م

خدماتها 85% من مناطق المملكة، مما ساهم بشكل مباشر في تعزيز السلامة على الطرق وحماية الأرواح والممتلكات.

وفيما يخص سلامة المنتجات، طورت الهيئة مبادرة سلامة المنتجات، التي كان لها أثر واضح في رفع مؤشر المطابقة، وهو مؤشر يعكس مستوى سلامة المنتجات الاستهلاكية المعروضة في السوق السعودي، ويعد مرآة حقيقية للتقدّم في مجال حماية المستهلك وضمان جودة المنتجات.

ومن أهم مخرجات الإستراتيجية السابقة، هو ارتفاع نسبة النمو في عدد الجهات والمنشآت الوطنية المشاركة في اللجان الفنية للمواصفات الخاصة بالأولويات الاقتصادية السعودية لـ 84%، كما ارتفعت نسبة النمو في عدد البرامج الاستشارية المقدمة للمنشآت إلى 464%، حيث ارتفع عدد البرامج الاستشارية المقدمة للمنشآت من (11) إلى (62) برنامج، كما زاد نمو المنتجات الحاصلة على علامة الجودة السعودية إلى 22.3% لعام 2025م مقارنة بنهاية العام 2024م، ليصل الإجمالي إلى (419,282) منتج حاصل على علامة الجودة لترخيص سارٍ بنهاية شهر أكتوبر 2025م.

وعلى الصعيد الدولي، حققت المملكة المرتبة الأولى على مستوى الشرق الأوسط والعالم العربي، والمركز العشرين عالميًا في مؤشر البنية التحتية للجودة للتنمية المستدامة الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، وهو إنجاز يعكس التزام المملكة بتطوير منظومة جودة متكاملة ومستدامة، كما فازت المملكة بعضوية مجلس المنظمة الدولية للتقييس (ISO) للفترة 2024-2026م، كذلك ارتفعت نسبة نمو عدد البرامج الفنية التي تم تنفيذها مع الشركاء الدوليين لـ 414%، مما يعزّز حضور المملكة دوليًا، ويمنحها دورًا رياديًا في صياغة السياسات والمواصفات الدولية.

هذا يقودنا إلى السؤال عن التداخل والتنسيق داخل الهيئة بين المواصفات، والمقاييس، والجودة؟

تُعد المواصفات والمقاييس والجودة – بما في ذلك تقويم المطابقة – من الركائز الأساسية للبنية التحتية للجودة، وهي عناصر مترابطة ومتكاملة، تعمل وفق المهام المحددة لها في الأنظمة ذات العلاقة، بما يُسهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للهيئة.

ويقوم التنسيق داخل الهيئة على نموذج تشغيلي يضمن التكامل بين مختلف عناصر المنظومة، ويتضمن ثلاث مراحل رئيسة:

1. مرحلة التأسيس: تبدأ من خلال فرق إعداد المواصفات، التي تُحدِّد متطلبات الأداء للمنتجات أو المواد، مثل الحدود المقبولة للجودة أو السلامة.

2. مرحلة التطبيق: تُستخدم المواصفات المعتمدة كمرجعية فنية لإجراء الاختبارات، ومن خلالها تُجمع بيانات دقيقة عن مدى التزام السوق بهذه المتطلبات.

3. مرحلة التحسين: تُحلل هذه البيانات وتُعاد إلى لجان إعداد المواصفات، ما يُسهم في تطوير المواصفات أو إصدار لوائح فنية داعمة، لضمان المواءمة بين المتطلبات النظرية وواقع الأداء الفعلي.

وبفضل هذا النموذج، تظل المواصفات حيّة ومتجددة، بينما تضمن المختبرات والجهات المعنية تطبيقها بشكل موضوعي وشفاف، بما يعزّز فاعلية منظومة الجودة بشكل مستمر.

ما الجديد الذي تعمل عليه المواصفات السعودية لضمان الامتثال للمواصفات القياسية. نود أن نتعرف على هذه الأنظمة؟

حظيت الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة بدعم كريم من القيادة الرشيدة، تمثل في صدور ثلاثة أنظمة محورية: نظام سلامة المنتجات، ونظام المواصفات والجودة، ونظام القياس والمعايرة، وتُعد هذه الأنظمة نقلة تاريخية تعكس الرؤية الطموحة للمملكة في بناء منظومة جودة وطنية حديثة ترتكز على أفضل الممارسات والمواصفات والتشريعات الدولية، وتمثل هذه الموافقة تتويجًا لجهود المملكة في تعزيز سلامة المنتجات، ورفع الثقة في القياسات، ودعم الابتكار، والتميّز المؤسسي.

وفي هذا الإطار، تعمل الهيئة على ترسيخ هذه التحوّلات من خلال تطوير بنية تحتية متقدمة للقياس والمعايرة، تضمن دقة وموثوقية القياسات المستخدمة في مختلف القطاعات، وتعزّز العدالة في التعاملات التجارية، وتحمي المستهلك، وتدعم تنافسية المملكة في الأسواق العالمية.

كما أعادت الهيئة صياغة منظومة سلامة المنتجات عبر إطار متكامل مع الجهات الحكومية ذات العلاقة يستند إلى اللوائح الفنية وإجراءات تقويم المطابقة، ما أسهم في تقليل المخاطر الصحية والبيئية، ورفع جودة المنتجات والخدمات، وتعزيز ثقة المستهلكين في المنتجات الوطنية والمستوردة، وذلك من خلال إصدار اللوائح الفنية، حيث بلغ إجمالي اللوائح الفنية المعتمدة (62) لائحة فنية وفقاً لأفضل الممارسات والتشريعات الدولية، وتقوم لجنة سلامة المنتجات ومراقبتها بتنسيق الجهود والتكامل بين الجهات ذات العلاقة من القطاع الحكومي والخاص، وتبادل المعلومات، والمساهمة في إعداد سياسة سلامة المنتجات والإعلان عن المنتجات غير الآمنة، وغيرها من المهام.

وعلى صعيد تطوير المواصفات، رسّخت هذه الأنظمة آليات التعاون مع الشركاء المحليين والدوليين، بما يضمن مواءمة المواصفات السعودية مع أفضل الممارسات العالمية، ومواكبة التطورات التقنية والصناعية، لدعم الصناعات الوطنية وتلبية احتياجات السوق، وقد أسهم في دعم هذه التوجهات مجموعة من العوامل، أبرزها:

- تسارع التحول الرقمي في خدمات الهيئة.
- تعزيز الابتكار.
- رفع كفاءة الأداء المؤسسي.
- تمكين القطاع الخاص من تبنّي أفضل ممارسات الجودة والامتثال.

كل ذلك يُسهم في حماية المستهلكين، وضمان سلامة المنتجات، وتعزيز تنافسية المملكة، وتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 نحو اقتصاد مزدهر ومستدام.

باعتبارنا في "متمم" مركز معني بالتوعية، نريد أن توضح لنا أبرز الجهود التي تبذلها الهيئة في جانب التوعية والتثقيف؟

تحرص الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة على إيصال رسائلها التوعوية بلغة مبسطة وواضحة لعموم المستهلكين، مع تعزيز قنوات التواصل الفعّال مع المستفيدين في القطاعات الحكومية والخاصة وغير الربحية. وتولي الهيئة أهمية خاصة لتوعية قطاع الأعمال، وخصوصًا المشغّلين الاقتصاديين، بأهمية الالتزام بالمواصفات القياسية واللوائح الفنية والتشريعات ذات العلاقة، بما يُسهم في رفع مستوى السلامة والجودة، وتعزيز تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق المحلية والدولية.

كما عقدت الهيئة خلال العام 2024م (52) ورشة عمل، ووصل عدد الورش للعام 2025م أكثر من (38) ورشة تعريفية تعزز الوعي بمتطلبات اللوائح الفنية وأهميتها للقطاع الحكومي والخاص، ويضمن التطبيق الأمثل للتشريعات للارتقاء بمستوى سلامة المنتجات المعروضة في السوق السعودي.

وخلال العام 2024م، أطلقت الهيئة (34) حملة توعوية متنوعة، تجاوزت مشاهداتها على منصات التواصل الاجتماعي (200) مليون مشاهدة، ما يعكس التفاعل الواسع من الجمهور المستهدف، كما بلغ عدد المواد الإعلامية المنشورة عن أنشطة الهيئة ومبادراتها في الصحف والقنوات والحسابات الإخبارية أكثر من (35,000) مادة إعلامية.

ونتيجة لهذه الجهود، حافظت الهيئة على مكانتها كإحدى أكثر الجهات الحكومية تفاعلاً ضمن البرنامج الإعلامي الموحد، وفقًا لتقرير مركز التواصل الحكومي، كما تُوّجت هذه الجهود بحصول الهيئة على جائزة جمعية حماية المستهلك في مسار القطاع الحكومي، تقديرًا لإسهاماتها في تعزيز سلامة المنتجات ورفع مستوى وعي المستهلك.

كما أنّ الهيئة تقوم بدورها التوعوي والتعريفي بخدماتها وبرامجها مع الجهات المناظرة والمصنعين، حيث أجرى فريق الهيئة جولات لعدد من الدول شملت الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الآسيوية والأوروبية، وذلك لاستعراض التجربة السعودية في سلامة المنتجات، وتعزيز الوعي بالمواصفات القياسية السعودية، وإجراءات التحقق من المطابقة بما يسهم في تعزيز الشراكة، وتحسين وزيادة التبادل التجاري وتقليل العوائق الفنية للتجارة.

تشارك المملكة ممثلة بالهيئة كعضو عامل في عدد من المنظمات الدولية والإقليمية في المجالات ذات العلاقة، ما هي أبرز هذه الشراكات من حيث التعاون الدولي والتعاون الثنائي؟

تشارك المملكة العربية السعودية، ممثلةً بالهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، كعضو فاعل في عدد من المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالمواصفات والمقاييس وتقويم المطابقة، وتسهم الهيئة بفعالية في أعمال اللجان الفنية والبرامج الإستراتيجية، مع التركيز على تعزيز التمثيل السعودي في مواقع اتخاذ القرار داخل تلك المنظمات.

وتضطلع الهيئة بأدوار قيادية بارزة، من بينها:

- عضوية المملكة في مجلس المنظمة الدولية للتقييس (ISO).
- عضوية مجلس الإدارة الفني في المنظمة الدولية للتقييس (ISO/TMB).
- رئاسة مجلس إدارة معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC) للمرة الثالثة على التوالي.
- رئاسة التجمع الخليجي للمترولوجيا (GULFMET).

وتعكس هذه الأدوار مكانة المملكة الريادية في مجال البنية التحتية للجودة، كما تُعزّز تأثيرها على المستوى الدولي، وتسهم في مواءمة المواصفات الوطنية مع المواصفات الدولية، ورفع جودة المنتجات والخدمات، ودعم الاقتصاد الوطني، تحقيقًا لمستهدفات رؤية السعودية 2030.

وفي إطار التعاون الثنائي، أقامت الهيئة شراكات إستراتيجية مع عدد من أجهزة التقييس الوطنية والجهات المعنية بتطوير المواصفات في دول عديدة، من بينها: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، دول الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى الدول العربية والإسلامية، ودول مجلس التعاون الخليجي.

وتتضمن هذه الشراكات التعاون في المسائل الفنية ذات الاهتمام المشترك، وتبادل المعلومات والتشريعات، والدعم المتبادل تحت مظلة المنظمات الإقليمية والدولية، إلى جانب برامج بناء القدرات ونقل المعرفة، ما يُسهم في تطوير منظومة التقييس الوطنية وتعزيز جاهزيتها لمواكبة التطورات الدولية.

حدثنا أيضاً عن الشراكات الإستراتيجية المحلية للهيئة، أهدافها وأنواعها، وما قدمته للهيئة من دعم في تنفيذ خططها الإستراتيجية؟

تُدرك الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة أن تحقيق مستهدفاتها الإستراتيجية يتطلب العمل ضمن منظومات متكاملة، تتوزع فيها الأدوار وتتضافر فيها الجهود، ومن هذا المنطلق، أولت الهيئة أهمية كبيرة لبناء وتفعيل شراكات إستراتيجية محلية، من خلال منهجية واضحة تقوم على تصنيف الشراكات وفقًا لمستوى الأثر والأهمية، وقياس فاعليتها بشكل دوري، بما يعزز من قدرة الهيئة على تنفيذ خططها وتحقيق رؤيتها.

تغطي هذه الشراكات قطاعات متعددة تشمل الجهات الحكومية، والمؤسسات التعليمية والبحثية، والقطاع الخاص، حيث تمثل هذه الشراكات رافدًا أساسيًا في تطوير منظومة البنية التحتية للجودة، وتعزيز التكامل والتنسيق في الجهود الوطنية.

وعلى وجه الخصوص، تولي الهيئة اهتمامًا بالغًا لشراكاتها مع القطاع الخاص، إدراكًا لدوره المحوري في تطبيق المواصفات والمعايير، ورفع جودة المنتجات والخدمات، وقد ساهمت هذه الشراكات في:

- تمكين المنشآت من الاستفادة من خدمات الهيئة الاستشارية والتدريبية.
- زيادة مشاركة القطاع الخاص في اللجان الفنية لتطوير المواصفات.
- تعزيز الكفاءة التشغيلية للمنشآت.
- وتمكينها من الوصول إلى الأسواق العالمية عبر الامتثال للمعايير والمواصفات الدولية.

وتُعد هذه الشراكات أحد العوامل المهمة التي انعكست بشكل إيجابي على أداء الهيئة، وأسهمت في تقدمها ضمن العديد من المؤشرات الإستراتيجية المرتبطة بجودة الأداء، ورضا المستفيدين، وكفاءة الخدمات المقدمة.

أطلقت الهيئة عدداً من خدماتها الإلكترونية للمستهلكين عبر التطبيق الوطني الشامل "توكلنا"، هل يمكن أن تسلط الضوء على هذا الجانب؟

تحرص الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة على التكامل الرقمي مع الجهات ذات العلاقة، وتسخير الحلول التقنية المبتكرة لتعزيز التحول الرقمي، وذلك بهدف تيسير وصول المستفيدين إلى الخدمات الحكومية وتحسين تجربتهم، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وفي إطار هذا التوجه، أطلقت الهيئة باقة من الخدمات الإلكترونية المتنوعة للمستهلكين عبر التطبيق الوطني الشامل "توكلنا"، بالتعاون مع الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا).

يتيح التطبيق للمستخدمين الاستفادة من خدمات الهيئة بكل سهولة ويسر، ومن أبرزها:

- البحث والتحقق من بيانات علامة الجودة.
- التحقق من سريان وصحة بيانات بطاقات الكفاءة على الأجهزة الكهربائية.
- التحقق من بطاقة اقتصاد الوقود للمركبات والإطارات.
- إمكانية التحقق من حالة الفحص الفني الدوري للمركبة.
- التحقق من بطاقة ترشيد استهلاك المياه.
- التحقق من بيانات منتجات البلاستيك القابلة للتحلل.
- التحقق من بطاقة كفاءة الإنارة.
- إشعار استيراد مركبة.

بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الخدمات الإلكترونية التي تم تصميمها لتلبية احتياجات المستفيدين بكفاءة عالية، باستخدام قارئ رمز الاستجابة السريع (QR).

هذه الخدمات الرقمية تُسهم بشكل كبير في تعزيز الشفافية، وتوفير الوقت والجهد على المستهلكين، كما تدعم جهود الهيئة في تعزيز سلامة وجودة المنتجات والخدمات في السوق السعودي.

ما هي الإجراءات الرقابية التي تضعها الهيئة على المخالفات التي يمكن أن تحدث في نطاق مهامها المختلفة، وما تحقق في هذا الجانب؟

تُولي الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة أهمية قصوى لضمان الامتثال الصارم للتشريعات واللوائح الفنية التي تنظّم جودة وسلامة المنتجات والخدمات داخل المملكة، وفي هذا الإطار، وضعت الهيئة منظومة رقابية متكاملة ترتكز على مبدأ الوقاية والاستجابة السريعة لأي مخالفات تقع ضمن نطاق اختصاصاته، ووفق ما تضمنته الأنظمة الجديدة كنظام سلامة المنتجات، ونظام المواصفات والجودة، ونظام القياس والمعايرة.

وتعتمد الهيئة على آليات متعددة تشمل: الرصد والمسح الميداني المنتظم للأسواق، باستخدام مؤشرات مثل مؤشر المطابقة الذي يقيس مدى التزام المنتجات بالمعايير

المعتمدة، وتشمل أيضا برامج التوعية والتثقيف التي تهدف إلى رفع وعي المشغلين الاقتصاديين والمستهلكين بأهمية الامتثال للمتطلبات والتشجيع على الإبلاغ عن المخالفات.

كما تتعاون الهيئة بشكل وثيق مع الجهات الرقابية والجهات ذات العلاقة لضمان تنسيق الجهود وتبادل المعلومات بشكل فوري وفعّال، مما يعزّز من سرعة الاستجابة وحل المشكلات.

وتسعى الهيئة باستمرار إلى تعزيز كفاءة هذه الإجراءات من خلال تطوير التحول الرقمي، واعتماد تقنيات ذكية تساعد في رفع جودة وفعالية الرقابة، وتحسين آليات الإبلاغ والتبليغ عن المخالفات.

كل ذلك يدعم بناء بيئة أعمال آمنة وموثوقة، تتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 في مجال تعزيز الجودة والابتكار والاستدامة.

نود أن تعرفنا على مختبرات الهيئة والتطور الكبير الذي حدث في هذا الجانب؟

تعود بدايات مختبرات الاختبار في الهيئة إلى العام 1972م، إذ أُنشئت أول نواة لها بالتزامن مع تأسيس الهيئة. وعلى مدار أكثر من خمسة عقود، توسعت شبكة المختبرات لتضم اليوم (26) مختبراً نوعياً تغطي مجالات متنوعة تشمل الكهرباء والإلكترونيات، والكيمياء والبترول، ومواد البناء، والميكانيكا، والمنسوجات، وكفاءة الطاقة. وتعتمد هذه المختبرات على أكثر من (347) طريقة اختبار معتمدة دولياً، وترسيخًا للمعايير المرجعية العلمية والفنية للهيئة فقد أنجزت في العام 2024م ما يزيد على (40) ألف اختبار شملت خمسة آلاف عيّنة، وقد استندت على تقاريرها أكثر من مئة جهة صناعية ورقابية.

يمكن وصف مختبرات الفحص بالجسر الحيوي الذي يربط بين المواصفة والسوق، حيث تضمن سلامة المنتجات، وتدعم الابتكار المحلي، وتعزز تنافسية الصناعة السعودية.

ويجدر بالذكر تبنّي المختبرات لأحدث التقنيات؛ فقد طوّرت حلولاً داخلية باستخدام الطباعة ثلاثية الأبعاد، ودمجت خوارزميات الذكاء الاصطناعي في عمليات القياس، مما رفع من دقة الاختبارات وسرّع زمن إنجازها، كما نشرت المختبرات العديد من الأبحاث في مجلات علمية عالمية مرموقة، وعقدت شراكات فاعلة مع الجامعات لدعم مشاريع طلبة الدراسات العليا، الأمر الذي أتاح تنفيذ أبحاث تطبيقية مبتكرة تعزّز مكانة المملكة في مجاليّ العلوم والتقنية على الساحة الدولية.

كما قامت الهيئة بإنشاء وتطوير المختبرات الوطنية للقياس منذ تأسيس المركز الوطني للقياس والمعايرة في العام 1406هـ (1986م)، والذي يُعتبر المرجع الوطني للقياس والمعايرة في المملكة، ويوفّر المعايير الأساسية للقياسات في مختلف المجالات، ويعمل المركز بدقة عالية لتقديم الثقة في القياسات المرجعية،

من خلال تقديم أكثر من (300) خدمة معتمدة، وحصل المركز على ثلاث شهادات اعتماد مهمة في مجالات القياس والمعايرة (ISO 17025)، وإنتاج المواد المرجعية (ISO 17034)، واختبارات الكفاءة الفنية (ISO 17043)، بالإضافة إلى (83) خدمة معترف بها دولياً، و(103) مقارنة قياس دولية، وأكثر من (144) نتاجاً علمياً محكّماً.

تعتمد الهيئة بصفة يومية مواصفات قياسية سعودية جديدة، هل يمكن أن تحدثنا في هذا الجانب؟

تُعد الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة الجهة المسؤولة في المملكة عن تطوير واعتماد المواصفات بشكل منتظم لضمان مواكبة التطورات التقنية وتلبية احتياجات السوق، وتهدف هذه الجهود إلى تعزيز جودة وسلامة المنتجات والخدمات، وتشجيع مشاركة الجهات المعنية المختلفة في هذا العمل الوطني الحيوي.

ويتم ذلك من خلال (52) فريقًا فنيًا وطنيًا تشكّل داخل الهيئة، بمشاركة أكثر من (270) جهة تمثل القطاع العام والخاص والبحثي، بالإضافة إلى القطاع غير الربحي، كما تولي الهيئة اهتمامًا مستمرًا بتقييم وتحسين المواصفات المعتمدة من خلال تحديثها وفقًا لدليل العمل الفني للهيئة، وذلك لضمان توافقها مع المستجدات والتغيرات في الأسواق المحلية والدولية، حيث تضع فرق الهيئة المختصة عند إعداد المواصفات خطة سنوية تحدد الأولويات الوطنية وتوجهات إصدار المواصفات لتلبية احتياجات قطاعات المملكة خصوصًا مع نموها المستمر في ظل التطورات المستقبلية.

وتسهم هذه العملية بشكل مباشر في دعم التنمية الاقتصادية للمملكة، وتحقيق بيئة أكثر أمانًا وابتكارًا.

هل يمكن أن تعكس لنا خلاصة مساهمة الهيئة في دعم الاقتصاد الوطني من خلال رفع تنافسية المنتجات السعودية وتعزيز ثقة المستهلكين؟

تُواصل الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة جهودها الإستراتيجية لدعم الاقتصاد الوطني عبر تعزيز تنافسية المنتجات السعودية في الأسواق المحلية والعالمية، من خلال تطوير وتطبيق مواصفات قياسية متقدمة تُمكّن المنتجات الوطنية من استيفاء متطلبات الجودة العالمية، الذي بدوره يزيد من ثقة المستهلكين، ويُعزّز القدرة التنافسية للمنتجات السعودية، ويحفّز جذب الاستثمارات.

في صلب هذه الجهود، تحرص الهيئة على سلامة المستهلكين عبر ضمان مطابقة المنتجات للوائح الفنية، مما يضمن جودتها ويقلل المخاطر الصحية والبيئية، كما تُسهم في خلق بيئة تجارية عادلة عبر منظومة متكاملة للمواصفات والمقاييس والجودة، تمنع دخول المنتجات غير المطابقة وتحمي حقوق جميع الأطراف في سلسلة الإمداد.

وإلى جانب ذلك، تدعم الهيئة الصناعة الوطنية من خلال تطوير مواصفات قياسية تلبي احتياجات السوقين المحلي والعالمي، مما يعزّز قدرة المصانع الوطنية على الابتكار وتحسين جودة الإنتاج، كما تولي اهتماماً خاصاً بحماية البيئة والاستدامة عبر اعتماد مواصفات تقلل الأثر البيئي وتُحسّن كفاءة استخدام الموارد والطاقة.

يمتد دور الهيئة أيضاً إلى قطاعات الترفيه والسياحة، حيث تعمل على رفع معايير السلامة والجودة، مما يسهم في تطوير هذه القطاعات الحيوية ويعزّز ثقة الزوّار والسيّاح بالخدمات المقدمة داخل المملكة.

بهذا النهج المتكامل، تساهم الهيئة بفعالية في بناء اقتصاد وطني مستدام ومزدهر، يرتكز على جودة المنتجات والخدمات، ويعزّز من تنافسية المملكة إقليمياً وعالمياً.

من السلـــوك إلـى الثقافـــة: كيف تتحول التوعية المالية إلى ممارسـة وطنيـة؟

دينا فهد الموح
لجنة الإعلام والتوعية المصرفية

شهدت المملكة خلال العقد الأخير تحولاً واسعاً في الوعي المالي، حيث أصبحت المعرفة المالية جزءاً أساسياً من بناء مجتمع قادر على اتخاذ قرارات مدروسة تتماشى مع متطلبات حياة معاصرة واقتصاد سريع النمو. ولم يعد مفهوم التوعية المالية مقتصراً على تنبيه المستهلك أو تصحيح السلوكيات، بل أصبح مساراً وطنياً يهدف إلى تحويل السلوك الفردي إلى ثقافة مستدامة تدعم جودة الحياة والاستقرار الاقتصادي.

ويأتي هذا التحول متسقاً مع رؤية 2030 التي تؤكد أهمية تطوير مهارات المواطن المالية، وتمكينه من إدارة دخله، وتقييم خياراته، وفهم حقوقه وواجباته في التعاملات المصرفية والمالية. ومع توسّع الخدمات الرقمية والمنتجات التمويلية، أصبحت القدرة على اتخاذ قرار مالي واعٍ ليست مجرد مهارة، بل ضرورة لحماية الفرد والمجتمع من المخاطر المرتبطة بالاستدانة غير المنظمة، أو الاحتيال، أو القرارات الاستثمارية المبنية على العاطفة لا المعرفة.

لقد أثبتت التجربة العملية في برامج التوعية المصرفية أن بناء ثقافة مالية يبدأ من "الفهم" وليس من "النصح". فالسلوك الواعي يتكوّن عندما يفهم الفرد كيف تؤثر قراراته الصغيرة اليومية على مستقبله المالي، وكيف يمكن للخطط البسيطة -مثل الادخار المنتظم، وتحديد الأولويات، وفهم المنتجات- أن تصنع فارقاً كبيراً في حياته. وهذا ما دفع الجهات المعنية في المملكة، ومن ضمنها اللجنة التي نعمل من خلالها، إلى تطوير مبادرات تتجاوز نشر الرسائل العامة إلى تبني أساليب أكثر عمقاً مثل: المحتوى التفاعلي، المحاكاة، التجارب الواقعية، والبرامج التعليمية المبنية على تحليل سلوك الجمهور واحتياجاته.

ومع توسّع هذه الجهود، أصبح من الواضح أن التوعية المالية الناجحة لا تنفصل عن التكامل بين المؤسسات. فالمدارس والجامعات تُشكّل نقطة البداية في غرس المفاهيم الأساسية، في حين تتحمل البنوك مسؤولية تقديم المعرفة بوضوح وشفافية، بينما تلعب وسائل الإعلام دوراً محورياً في تبسيط المفاهيم وربطها بالسياق اليومي للمجتمع. هذا التكامل هو ما يصنع الانتقال من "السلوك الفردي" إلى "الثقافة المجتمعية".

ومما برز خلال السنوات الأخيرة أن الجمهور لم يعد يبحث فقط عن معلومة مالية، بل عن فهم شامل يساعده على مواجهة التحديات. فالمواطن اليوم يريد أن يعرف كيف يحمي نفسه من الاحتيال، وكيف يدير التزاماته، وكيف يميّز بين الفرص الحقيقية وتلك المضللة، وكيف يخطط لرفاهيته المستقبلية. وهنا يظهر دور التوعية المالية الذكية التي تستند إلى البيانات، وتحليل السلوك، والقدرة على تقديم محتوى مصمم بدقة يلامس احتياجات قطاعات مختلفة من المجتمع.

وعندما يصبح الوعي المالي جزءاً من الثقافة لا السلوك فقط، يعكس ذلك آثاراً إيجابية واسعة، من رفع مستوى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتقليل المخاطر المالية، إلى تعزيز دور الفرد في المساهمة في التنمية الوطنية من خلال قرارات واعية ومسؤولة.

في الختام، فإن بناء ثقافة مالية وطنية ليس مشروعاً وقتياً، بل مسار طويل يتطلب استمرارية وتطويراً مستمراً، وإيماناً بأن المعرفة المالية ليست ترفاً، بل ركيزة أساسية لتمكين الفرد والمجتمع، وتعزيز جودة الحياة، ودعم الاقتصاد الوطني.

وزارة المالية السعودية ونظيرتها الأمريكية توقعان "الشراكة المالية والاقتصادية"

وقعت وزارة المالية في المملكة العربية السعودية ووزارة الخزانة في الولايات المتحدة الأمريكية يوم الثلاثاء 27 جمادى الأولى 1447هـ الموافق 18 نوفمبر 2025م، شراكة مالية واقتصادية، لتعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في عدد من المجالات التي تعد أساساً للاستقرار والازدهار الاقتصادي المشترك ومن أبرزها المالية العامة والتعاون في المؤسسات المالية الدولية، ومعالجة الديون والسياسة المالية، وتبادل الخبرات والمعرفة الفنية.

وأوضح معالي الجدعان أن هذ الاتفاق يأتي إدراكاً من الجانبين بأن الاستقرار، والنمو الاقتصادي، ومرونة المؤسسات المالية الدولية، تسهم جميعها في دعم الازدهار على المدى الطويل، كما تؤكد على الاهتمام المشترك في بحث سبل تحسين السياسات وتعزيز الإدارة المالية بما يتماشى مع أفضل الممارسات المتبعة.

الاجتماعات السنوية
2025 | واشنطن العاصمة
مجموعة البنك الدولي
صندوق النقد الدولي

وزير المالية يرأس وفد المملكة المشارك في الاجتماعات السنوية

لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين للعام 2025م

برئاسة معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، شارك وفد المملكة العربية السعودية في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين للعام 2025م، وذلك في العاصمة الأمريكية واشنطن خلال الفترة 13 - 18 أكتوبر 2025م.

وضم وفد المملكة معالي محافظ البنك المركزي السعودي (ساما) الأستاذ أيمن بن محمد السياري، ومساعد وزير المالية للسياسات المالية الكلية والعلاقات الدولية المهندس عبدالله بن عبدالرحمن بن زرعة، ووكيل رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية الدكتور رياض الخريّف، ووكيل وزارة المالية للعلاقات الدولية خالد باوزير، والرئيس التنفيذي للصندوق السعودي للتنمية سلطان المرشد، والرئيس التنفيذي للمركز الوطني لإدارة الدين هاني المديني، ومساعد محافظ البنك المركزي السعودي للشؤون النقدية طلال الحمود، ووكيل المحافظ للمدفوعات عبدالعزيز أبانمي، إضافة إلى عدد من المختصين من وزارة المالية، والبنك المركزي السعودي، والصندوق السعودي للتنمية، وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، والمركز الوطني لإدارة الدين.

الجدعان يشارك في عدد من الاجتماعات والجلسات

وشارك **معالي وزير المالية** في اجتماع الطاولة المستديرة بالغرفة التجارية الأمريكية، وأكّد خلاله أن الاقتصاد السعودي -بالرغم من حالة عدم اليقين التي يمر بها الاقتصاد العالمي- يظهر كمثال على الصمود والتحول الإستراتيجي والنمو القوي والمستدام.

وبيّن معاليه في الجلسة الخاصة بالمجلس الأطلسي، أن الجهود في المملكة العربية السعودية قد توحدت خلف رؤية واضحة وطويلة المدى، إذ جاءت رؤية السعودية 2030 بهدف إحداث التحول الاقتصادي في المملكة.

وخلال مشاركته في اجتماع المحافظين العرب مع رئيس مجموعة البنك الدولي أجاي بانغا، أوضح الجدعان أن إعادة تعاون المجموعة مع سوريا بعد تسوية متأخراتها يمثل محطة فارقة، مشيرًا لكونها خطوة مهمة نحو تعزيز التنمية الإقليمية.

وأشار معاليه في اجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان مع معالي المدير العام لصندوق النقد الدولي الدكتورة كريستالينا جورجيفا، إلى أن الاقتصاد العالمي يواجه حاليًا واقعًا تتداخل فيه الصدمات الاقتصادية والتحديات الجيوسياسية، مما يستوجب تعزيز التعاون الدولي، وإعادة رسم مسارات النمو، وتعزيز شبكات الأمان المالية العالمية لضمان الاستدامة والوقاية من الأزمات.

كما أكّد أهمية رفع الوعي بالفرص والمخاطر المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وتمكين الدول من الاستفادة منه عبر دعم بنيتها التحتية وتطوير رأس مالها البشري، وذلك خلال مشاركته في الجلسة الرئيسية لصندوق النقد الدولي في الاجتماعات السنوية بعنوان "تعزيز نمو الإنتاجية في العصر الرقمي".

ودعا معالي الجدعان إلى تنفيذ سياسات مالية فعّالة، ودعم الابتكار المالي، وتكثيف التعاون الدولي، لتعزيز المرونة الاقتصادية، وذلك خلال مشاركته في اجتماع الطاولة المستديرة العالمية للديون السيادية لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين.

وخلال مشاركته في الاجتماع الرابع لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين تحت رئاسة جنوب أفريقيا والمنعقد على هامش الاجتماعات السنوية، بيّن معالي الجدعان أن حل التحديات الاقتصادية العالمية لا يكمن في الانعزال عن النظام التجاري متعدد الأطراف بل في إصلاحه، لتعزيز الثقة والاستثمارات طويلة المدى.

وأوضح معالي الوزير في اجتماع لجنة التنمية التابعة لمجموعة البنك الدولي، التزام المملكة العربية السعودية الراسخ بدعم الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار الدولي والإقليمي، وذلك من خلال مبادراتها التنموية والإنسانية الإقليمية والدولية.

ورأس الجدعان اجتماع اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي، لبحث تطورات الاقتصاد العالمي وآفاق النمو والمخاطر المحيطة به، ومناقشة أولويات السياسات الاقتصادية العالمية، ودور الصندوق في التعامل مع هذه التطورات من خلال تقديم الدعم المالي والمشورة وبناء القدرات الفنية للدول الأعضاء.

وعقد معالي الجدعان، على هامش الاجتماعات السنوية، عددًا من اللقاءات الثنائية مع أصحاب المعالي وقيادات المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص، لبحث أبرز التطورات المالية والاقتصادية العالمية، وسبل تعزيز التعاون المشترك.

وزيـر الاقتصاد والتخطيط يشـارك فـي الاجتماعات السـنوية لمجموعة البنـك وصندوق النقـد الدوليين

شـارك **مـعـالـي وزيـر الاقـتـصـاد والـتـخـطـيـط الأسـتـاذ فـيـصـل بن فاضل الإبراهيم**، في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين، التي أُقيمت في العاصمة الأمريكية واشنطن.

وشملت مشاركة معاليه عقد عددٍ من الاجتماعات الجانبية، تركزت على تعزيز التعاون الاقتصادي القائم، واستعراض آخر التطورات العالمية ذات الاهتمام المشترك. من بينها لقاء مع وزراء المالية والاقتصاد بكلٍ من: بولندا، واليونان، وسلوفينيا، وآيسلندا، إضافةً إلى نائب رئيس البنك الدولي لشؤون البنية التحتية، وعددٍ من كبار المسؤولين في مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وشارك معاليه بجلسةٍ حوارية في كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز، استضافها مركز رايشاور لدراسات شرق آسيا، واستعرض خلالها رحلة التحول الاقتصادي التي تشهدها المملكة في إطار رؤية السعودية 2030، إلى جانب مناقشة أهمية الشراكات الدولية في مواجهة التحديات العالمية. كما استضافت وزارة الاقتصاد والتخطيط فعالية جانبية بالتعاون مع جامعة جورجتاون.

مساعد وزير المالية يشارك في عدد من الندوات والاجتماعات

شـارك **مـسـاعـد وزيـر الـمـالـيـة لـلـسـيـاسـات الـمـالـيـة الـكـلـيـة والـعـلاقـات الـدولـيـة عبدالله بن عبدالرحمن بن زرعة** في الجلسة رفيعة المستوى لتنمية القدرات بعنوان "تعزيز قدرة النظام المالي على الصمود في الأوقات المضطربة – بناء القدرات في البلدان الناشئة والنامية"، وأكّد خلالها أن المملكة تنظر إلى صندوق استقرار القطاع المالي أداة مهمة في مساعدة الدول على تعزيز مرونة أنظمتها المالية.

وخلال مشاركته في الاجتماع الوزاري لدائرة وزراء المالية التابعة لمؤتمر الأطراف الثلاثين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ، أوضح مساعد الوزير أن المملكة تدعم إصلاحات بنوك التنمية متعددة الأطراف لتعزيز الشفافية وتوسيع آفاق التمويل الميسر بما يتماشى مع الأولويات الوطنية، كما حذر من فرض المعايير التي تحد من فعالية السياسات وتؤثر سلبًا على تكاليف التمويل.

وتعد الاجتماعات السنوية منصة عالمية تجمع وزراء المالية، ومحافظي البنوك المركزية، وكبار المسؤولين من المنظمات الدولية والقطاع الخاص، وممثلي منظمات المجتمع المدني، والأكاديميين؛ لمناقشة عدد من الموضوعات المهمة بما في ذلك الاقتصاد والنظام المالي العالمي، والتنمية المستدامة، وسبل القضاء على الفقر، إضافةً إلى عدد من القضايا الاقتصادية والمالية.

المركز الوطني لإدارة الدين
NATIONAL DEBT MANAGEMENT CENTER

وزير المالية يعتمد خطة الاقتراض السنوية للعام المالي 2026م

اعتمد معالي وزير المالية ورئيس مجلس إدارة المركز الوطني لإدارة الدين الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان خطة الاقتراض السنوية للعام المالي 2026م، بعد مصادقتها من قبل مجلس إدارة المركز، إذ تضمنت الخطة أبرز تطورات الدين العام للعام 2025م، ومبادرات أسواق الدين المحلية، بالإضافة إلى خطة التمويل للعام 2026م ومبادئها التوجيهية، مع استعراض تقويم إصدارات برنامج صكوك المملكة المحلية بالريال السعودي للعام 2026م.

وبحسب الخطة، فإن الاحتياجات التمويلية المتوقعة للعام 2026م ستبلغ ما يقارب (217) مليار ريال؛ لتغطية العجز المتوقع في الميزانية العامة للدولة للعام 2026م، الذي يقدر بحوالي (165) مليار ريال وفقًا لبيان وزارة المالية للميزانية العامة للدولة للعام المالي 2026م، وسداد مستحقات أصل الدين خلال العام 2026م والتي تبلغ قرابة (52) مليار ريال.

وتستهدف المملكة خلال العام 2026م الحفاظ على استدامة الدين وتوسيع قاعدة المستثمرين وتنويع مصادر التمويل محليًا ودوليًا عبر القنوات العامة والخاصة، من خلال إصدار السندات والصكوك والقروض بتكلفة عادلة، إضافة إلى التوسع في عمليات التمويل الحكومي البديل عن طريق تمويل المشاريع وتمويل البنى التحتية ووكالات ائتمان الصادرات خلال العام 2026م وعلى المدى المتوسط، وذلك ضمن أُطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر.

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

البنك المركزي السعودي يستضيف الاجتماع العام ومنتدى الأسواق الناشئة والنامية التابع لمجلس الاستقرار المالي

استضاف البنك المركزي السعودي "ساما" الاجتماع العام ومنتدى الأسواق الناشئة والنامية التابع لمجلس الاستقرار المالي، الذي عقد خلال الفترة من 18 إلى 19 نوفمبر 2025م في الرياض، بمشاركة معالي محافظ البنك المركزي السعودي الأستاذ أيمن بن محمد السياري، إلى جانب رئيس مجلس الاستقرار المالي وأعضائه، والرؤساء بالمشاركة للمجموعات التشاورية الإقليمية التابعة للمجلس.

وتعد هذه الاجتماعات منصة للتعاون والتنسيق الدولي؛ بما يعزز متانة السياسات المتعلقة بالقطاع المالي التي من شأنها دعم الاستقرار الاقتصادي والمالي.

اختتام أعمال قمة الابتكار في الرياض

اختتمت أعمال قمة الابتكار اليوم في الرياض بمشاركة معالي محافظ البنك المركزي السعودي الأستاذ أيمن بن محمد السياري، والمدير العام لبنك التسويات الدولية بابلو هيرنانديز دي كوس، نوقش خلالها مستقبل الابتكار في القطاع المالي، واستعراض أبرز الفرص والتحديات التي تواجهه.

وركزت القمة، التي نظمتها "ساما" بالتعاون مع بنك التسويات الدولية BIS لمدة يومين، على تعزيز الوعي بالتقنية المالية، ودور الابتكار في تطوير الأنظمة المالية الحديثة، إضافة إلى إبراز الدور المحوري الذي يمكن أن تؤديه البنوك المركزية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في هذا الشأن.

وشهدت أعمال القمة، بمشاركة عدد من محافظي البنوك المركزية والخبراء من القطاعين العام والخاص والأكاديميين من المجتمع الدولي، مناقشة عدد من المواضيع الرئيسية التي من أبرزها، الوضع الحالي للجهود الدولية لتطوير أنظمة المدفوعات عبر الحدود، وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خارطة طريق مجموعة العشرين التي أُطلقت بشأن تحسين منظومة المدفوعات عبر الحدود والتحديات المرتبطة بها، إلى جانب الرؤية المستقبلية لغرض إنشاء بنية مدفوعات عبر الحدود متسارعة وبتكلفة أقل تتسم بالشفافية والشمولية، ودور التعاون متعدد الأطراف، وتأثير التقنيات الناشئة والأطر التنظيمية لها للتخفيف من مخاطرها، والتوازن بين الابتكار والاستقرار المالي.

القويز يفتتح ملتقى الأكاديمية المالية 2025 للابتكار وتمكين الكوادر المالية

أقيمت فعاليات النسخة الرابعة من "ملتقى الأكاديمية المالية 2025"، بالرياض يوم الأربعاء 08 أكتوبر 2025 م، تحت رعاية معالي رئيس مجلس هيئة السوق المالية ورئيس مجلس أمناء الأكاديمية المالية الأستاذ محمد القويز، وبمشاركة نخبة من القيادات التنفيذية وصنّاع القرار والخبراء المحليين والدوليين في مجالات المال والأعمال.

وأكد القويز، أن الملتقى الذي يأتي تحت شعار "نبتكر لنمكّن" وهو شعارٌ لا يُجسّد مجرد طموح، بل يُعبّر عن التزامٍ وطني عميق تجاه صناعة مستقبل أكثر تمكّنًا وابتكارًا في قطاعنا المالي.

وذكر إن المملكة تجاوزت مرحلة الاعتماد الأحادي على النفط، لتبدأ فصلًا جديدًا من التنوع والاستدامة، فاليوم تتحدث الأرقام عن نفسها، إذ تجاوزت مساهمة القطاع غير النفطي 50% من الناتج المحلي، وهو ما يعكس مرونته وقدرته على النمو، وطموحاتنا لنمو هذا القطاع أكثر في المستقبل.

وأضاف معاليه، أن هذا الزخم الاقتصادي الكبير والتوسع في مختلف القطاعات النوعية، يحتم علينا بناء وتطوير الكوادر البشرية الوطنية، فالاعتماد لم يعد على الموارد الطبيعية فحسب، بل على رأس المال البشري المبدع والممكَّن.

وأوضح القويز، أن الأكاديمية المالية تتجلى بدورها الحيوي، ليس فقط مؤسسة تدريبية، بل بصفتها محرّكًا لتمكين الكفاءات الوطنية، ومسرّع لتوطين المهارات المتقدمة، وركيزة لخلق بيئة معرفية تقود الممارسات العالمية بما يخدم التطلعات المستقبلية، فمنذ تأسيسها عام 2020، لم تكن الأكاديمية تسير على خطى ثابتة فحسب، بل كانت ترفع سقف الطموحات عامًا بعد عام، حيث تجاوز عدد المستفيدين من برامجها أكثر من 120,000 متدرب ومتدربة من أكثر من 700 جهة ومؤسسة مالية، كما تجاوز عدد الحاصلين على الشهادات المهنية المقدّمة من الأكاديمية 200,000 مستفيد، وامتد نطاقها الجغرافي ليشمل أكثر من 10 مدن داخل المملكة وخارجها.

وأفاد أن الأكاديمية حرصت على تعزيز التنوع في منظومة التدريب من خلال التعاون مع أكثر من 50 جهة تدريبية رائدة داخل المملكة وخارجها، مع أولوية لتعزيز دور الكفاءات الوطنية؛ إذ بلغت نسبة المدربين السعوديين قرابة 50%، دعمًا لإستراتيجيتها في تطوير القدرات البشرية وتعزيز المحتوى المحلي في القطاع المالي.

وعدّ معالي القويز "ملتقى الأكاديمية المالية 2025"، دعوة للعمل وبناء ثقافة الابتكار وتفعيل فكر التمكّن، مبينًا أن رحلتنا نحو رؤية السعودية 2030 هي رحلة تمكين وابتكار وتنمية مستدامة، ترسخ مكانة المملكة في الصدارة، وتؤهل قيادات وطنية قادرة على الاستجابة للتحولات وصناعة القرار الواعي.

المؤتمر الأول للابتكار وريادة الأعمال في الجامعات السعودية

استضافت جامعة الملك عبدالعزيز، أعمال المؤتمر الأول للابتكار وريادة الأعمال بالجامعات السعودية، الذي أقيم بمدينة جدة خلال الفترة 21 – 22 أكتوبر 2025، تحت شعار "فكرة واختراع وأثر"، وسط حضور إجمالي بلغ (7136) مشاركًا من مختلف الجهات.

وهدف المؤتمر إلى تعزيز دور المؤسسات الأكاديمية بصفتها رافدًا رئيسًا للتنمية الاقتصادية، من خلال تمكين منظومة الابتكار وريادة الأعمال داخل الجامعات السعودية، وتهيئة بيئة محفّزة للبحث والتطوير، واستثمار العقول الوطنية في بناء اقتصاد معرفي مستدام.

وأقيم خلال المؤتمر أكثر من 13 ورشة عمل تدريبية متخصصة تناولت أحدث الممارسات في مجالات الابتكار وريادة الأعمال، و3 جلسات علمية في مسارات الاقتصاد المعرفي، و 16 جلسة حوارية تحدث فيها قيادات وخبراء محليين ودوليين، و3 ندوات رئيسة شارك فيها أكثر من 81 متحدثًا وباحثًا، قدموا 12 ورقة علمية، و 65 مستخلصًا للنشر الأكاديمي.

كما شهد المؤتمر (21) جلسة حوارية و (16) ورشة عمل، بمشاركة أكثر من (105) متحدثين ومتحدثات من الخبراء والمختصين، تناولوا خلالها أحدث توجهات الابتكار ومستقبل الريادة في المملكة، كما شارك في المؤتمر 11 شركة وطنية، و22 جامعة سعودية، و3 مراكز بحثية، إلى جانب5 جهات أخرى من القطاعين الحكومي والخاص.

الرياض تستضيف القمة العالمية للصناعة 2025
و"مُدن" توقع عقود ومذكرات تصل إلى 8.8 مليارات ريال

استضافت الرياض خلال الفترة 23 - 27 نوفمبر 2025م، أعمال الدورة (21) من المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) "القمة العالمية للصناعة 2025)، التي تم تنظيمها شراكة بين المنظمة ووزارة الصناعة والثروة المعدنية، تحت شعار "قوة الاستثمار والشراكات لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، بمشاركة 173 دولة.

وناقشت القمة العالمية للصناعة التحديات الرئيسة في مجال التصنيع المستدام والتنمية الصناعية، وشهدت حضوراً واسعاً من ممثلي الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية ورواد الأعمال، وشارك في جلساته أكثر من 150 متحدثًا منهم 20 وزيراً و35 رئيساً تنفيذياً لشركات رائدة عالمياً.

وعلى هامش القمة، رعى معالي وزير الصناعة والثروة المعدنية رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية "مدن" الأستاذ بندر بن إبراهيم الخريف؛ توقيع "مدن" لعدد من العقود ومذكرات التفاهم باستثمارات تصل إلى 8,8 مليارات ريال، بهدف تطوير مشروعات صناعية ولوجستية.

زيارة سمو ولي العهد للولايات المتحدة الأمريكية

إجمالي استثمارات واتفاقيات يصل إلى 575 مليار دولار أمريكي

قام صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله- بزيارة عمل رسمية للولايات المتحدة الأمريكية خلال المدة من 25 - 26 جمادى الأولى 1447هـ الموافق 18 - 19 نوفمبر 2025م، إذ عقدت القمة السعودية الأمريكية، برئاسة سموه، وفخامة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب.

ووقع سمو الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وفخامة الرئيس دونالد ترمب، في البيت الأبيض، اتفاقية الدفاع الإستراتيجية، التي وضعت إطارًا متينًا لشراكة دفاعية مستمرة ومستدامة، تسهم في تعزيز أمن واستقرار المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة.

وتؤكد الاتفاقية أن المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية شريكان أمنيان قادران على العمل المشترك لمواجهة التحديات والتهديدات الإقليمية والدولية، بما يعمّق التنسيق الدفاعي طويل الأجل، ويعزّز قدرات الردع ورفع مستوى الجاهزية، إلى جانب تطوير القدرات الدفاعية وتكاملها بين الطرفين.

اتفاقيـات ومذكـرات تفـاهم

كمـا عُقـدت النسـخة الثانيـة مـن منتـدى الاسـتثمار السـعودي-الأمريكي 2025 تحـت شـعار "القيـادة مـن أجـل النمـو، تعزيـز الشـراكة الاقتصاديـة السـعودية الأمريكيـة"، ودشّـنت خلالـه حزمـة جديـدة مـن الشـراكات والاتفاقيات والمشـاريع الاستثمارية بين الشـركات السـعودية والأمريكية،إذ أكـد معالي وزيـر الاسـتثمار المهندس خالد بـن عبدالعزيـز الفالـح، إن إجمالي الاسـتثمارات والاتفاقيات بين الشـركات الأمريكية والسـعودية وصـل 575 مليـار دولار أمريكـي.

وتـم توقيـع العديد مـن الاتفاقيـات أبرزهـا: الشـراكة الإسـتراتيجية للذكاء الاصطناعـي، والإعـلان المشـترك لاسـكتمال المفاوضـات بشـأن التعاون فـي مجـال الطاقـة النوويـة المدنيـة، والإطـار الإسـتراتيجي للتعـاون في تأمين سلاسـل إمـدادات اليورانيـوم والمغانط والمعـادن الحرجـة، والعمل الإستراتيجي بتسهيـل الإجـراءات للاستثمـارات السـعودية.

وشـهدت ترتيبات الشـراكة الماليـة والاقتصاديـة بيـن البلديـن، والترتيبات المتعلقـة بالتعـاون فـي قطـاع الأسـواق الماليـة، والاعتـراف المتبـادل بالمواصفـات الفيدراليـة الأمريكية لسـلامة المركبات، ومذكـرة تفاهم في مجـال التعليـم والتدريـب، وتبـادلا وجهـات النظر حـول الأحـداث والقضايا التي تهم البلدين على الساحتيـن الإقليميـة والدوليـة.

الأثر السياسي والإستراتيجي

اللـواء طيـار عبداللـه السـعدون: لقـاء سـمو ولـي العهـد مـع الرئيس ترمب يعـد أهم لقـاء مع رئيـس أمريكي منذ لقـاء الملك عبدالعزيز مع الرئيس الأمريكي روزفلت

أكـد عضـو مجلـس الشـورى السـابق اللـواء طيـار عبداللـه عبدالكريـم السـعدون، فـي حديثـه لمجلـة "متمم"، أن "لقاء سـمو الأمير محمد مـع الرئيس ترمـب، يعد أهم لقـاء مع رئيـس أمريكي منـذ لقـاء الملـك عبدالعزيز مـع الرئيس الأمريكـي روزفلـت، إذ رأينـا ذلـك فـي حفـاوة الاسـتقبال غيـر المسـبوق، والنتائـج المهمـة التـي عـاد بهـا سـمو الأمير من رحلتـه الناجحة إلى واشـنطن".

وأشـار إلـى أن هـذه "زيـارة تـؤرخ لحقبـة جديـدة"، وأن "النجاح يقود إلـى نجاحات كثيـرة"، وأن "سـمو الأمير محمـد بـن سـلمان، بخططـه التطويريـة التي توجت برؤيـة السـعودية 2030، أصبـح القائـد العربـي الـذي تعلـق عليـه الآمـال لحـل قضايـا الأمـن والسـلام والتنميـة فـي المنطقة".

وشـدد السـعدون، علـى أن سـمو ولـي العهد -حفظـه الله - "هـو الوحيد القادر على
مخاطبة

الـدول
ذات النفـوذ مـن مركـز
القـوة، لمـا تتمتع بـه المملكة مـن قوة اقتصاديـة، وموقـع متميـز، وثـروات، ومركـز دينـي يؤهلهـا لقيـادة العالـم العربـي والإسـلامي على أسـس قوية".

وأوضـح بـأن الأميـر " أخـذ معـه ملفات كثيـرة إلـى واشـنطن، بعضهـا يخـص المملكـة، كالتعـاون الاقتصـادي، والطاقة، والذكاء الاصطناعـي، والطاقة الذريـة للأغـراض السـلمية، والتسـليح، والأمـن، وتصديـر الرقائـق الإلكترونيـة فائقـة السـرعة، وبعـض الملفـات تخص المنطقـة لتحقيق السـلام، ووقف نزيف الحروب في فلسـطين والسـودان، ورفع العقوبات عن سوريا وغيرها".

وبتركيـزه على جانـب الدفـاع ذكـر الخبير العسـكري لـ "متمـم"، إن أمريـكا تعتبـر أفضـل الـدول فـي مجـال التسـليح لأسـباب كثيـرة "مـن أهمهـا التقنيـة المتقدمـة، إذ تسـبق جميـع الـدول بسـنوات، والسـبب الثاني جودة التدريب داخـل أمريـكا وخارجهـا، ومن واقـع خبرة فقـد اسـتفادت القـوات الجويـة السـعودية مـن جميـع الصفقـات التـي أبرمت مع أمريكا".

وأوضح اللـواء طيـار أن كل مشـــــروع تسليـــــح يأتـي معـه التدريـب والابتعاث، والإمـــــداد والتمويـــن، وهـــو مـــا جعـل القوات الجوية السعودية فـــي مصـــاف القـوات المتقدمة على مسـتوى العالم، واليوم تدخـل الطائرة الأحـدث "إف 35" إلـى منظومـة القـوات الجويـة بـكل مـا تحمله من أسـلحة وذخائـر، وأنظمة حرب إلكترونيـة، وميـزه تخفـي، إضافـة إلـى أحدث الدبابات للقوات البرية.

وعـن اتفاقيـة الدفـاع الإسـتراتيجي المشـترك، أكد السـعدون لـ "متمم"، أن "هـذه مـن أهـم الاتفاقيـات فـي مجال التعاون العسـكري والردع، لمـا تتمتع به أمريـكا مـن قـوات ضاربـة تغطـي الكـرة الأرضيـة بأكملهـا"، وأنهـا "ذات أهـداف بعيـدة تقـوم علـى أسـاس مبـدأ الـردع، وهـو أفضـل الخيـارات لأي دولـة ترغـب فـي تخصيـص جانـب كبيـر مـن دخلهـا للتنمية وجودة الحياة".

وأشـار إلـى أن الاتفاقيـة تؤكـد حـرص الولايات المتحـدة الأمريكيـة على تقوية العلاقـة مـع المملكـة لأهميتهـا فـي المنطقـة والعالـم، كمـا تؤكـد بعـد نظر المملكـة حيـن ترتبـط بدولة هـي الأولى في القوة على مستوى العالم.

وختـم اللـواء طيـار تحليلـه لـ "متمـم"، بإشـارته إلـى أن "المملكـة أثبتـت لمـا لديهـا مـن قـدرات ومصداقيـة أنهـا الأفضـل فـي مجـال مكافحـة الإرهـاب، وقد ركز قـادة التنظيمـات الإرهابية أكثر عملياتهـم ضـد أمريـكا والمملكـة، وحاولـوا جاهديـن تخريـب العلاقـة بيـن البلدين، كما أشـار الأمير محمـد في رده على صحفـي حاول أن ينسـب هجوم 11 سـبتمبر للمملكـة، وتعتمـد أمريـكا على السـعودية في مكافحة الإرهاب بشـتى الوسائل ومنها تبادل المعلومات".

الأثـر المالـي والاقتصـادي

محمد البيشـي: الزيـارة غيرت كلياً مفهوم الشـراكة الكلاسـيكية بيـن البلديـن وحققـت نقلـة نوعيـة فـي طبيعـة الشـراكة الاقتصادية للمملكة مع أكبر اقتصاد في العالم

ذكر رئيس تحرير صحيفة الاقتصادية محمد البيشي لمجلة "متمم"، إن أحد أهم أهداف الزيارة هو "تحقيق رغبات السعودية في تعزيز الشراكة الاقتصادية مع أكبر اقتصاد في العالم وهو اقتصاد الولايات المتحدة، والاستفادة من الممكّنات الكبرى التي تملكها أمريكا سواء في مجال الصناعات الدفاعية والعسكرية أو في مجالات التكنولوجيا والتقنية، والذكاء الاصطناعي، والرقائق الذكية، وأشباه الموصلات، التي هي ممكنات اقتصاد المستقبل".

وأوضح البيشي أن المملكة لديها هدف بتنويع اقتصادها، وأحد أهم مصادر تنويع الاقتصاد هو الاستثمار في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وفي المعادن والتعدين، خصوصاً المعادن الحرجة، وإن هناك أيضاً جملة من الأهداف السياسية فيما يتعلق بتوظيف القوة السياسية الأمريكية عالميًا للمصالح السعودية، سواء في المنطقة أو في العالم ككل، وأهمها تعزيز الاستقرار والسلام في العالم أجمع".

وحول إسهام الزيارة في تعزيز العلاقات الإستراتيجية بين المملكة وأمريكا، أكد البيشي أن هذه الزيارة غيرت كلياً مفهوم الشراكة الكلاسيكية بين البلدين، التي كانت تمتد على مدى تسعين عاما، كان التركيز فيها على استيراد الولايات المتحدة للطاقة من المملكة، واستيراد السعودية للأسلحة من الولايات المتحدة، إلى جانب بعض الشراكات فيما يتعلق بالطاقة، وقد تكون هناك شراكات بالمجال المالي والعسكري والدفاعي لا أكثر.

وأضاف رئيس تحرير "الاقتصادية" لـ "متمم"، بأن هناك نقلة نوعية في طبيعة هذه الشراكة السعودية الأمريكية؛ فالسعودية لديها رغبة حقيقية في تغيير شكل اقتصادها المرتبط بالنفط إلى اقتصاد مستدام وصحي، وبالتأكيد إن الولايات المتحدة أيضاً ستستفيد من حجم الاستثمارات التي ترصدها المملكة لتنويع اقتصادها. كما ستستفيد أيضاً من حليف إستراتيجي وموثوق في منطقة مضطربة ولدى الولايات المتحدة فيها مصالح كبرى".

وعن أبرز المجالات التقنية والاقتصادية التي تشهد تعاونًا متناميًا، أشار البيشي إلى أن من أهمها تمكين الشركات السعودية الكبرى – مثل شركة "هيومين" التابعة لصندوق الاستثمارات العامة – من الوصول إلى تقنيات الرقائق الذكية، بما يسهم في بناء مراكز حوسبة عملاقة.

وأضاف "تمتلك السعودية طموحًا لتكون لاعبًا رئيسًا في صناعة الذكاء الاصطناعي وفي مجال الرقائق الذكية التي تدخل اليوم في عدد من الصناعات الحيوية؛ من الأسلحة والبطاريات، إلى السيارات الكهربائية والطاقة المتجددة، ومن هذا المنطلق، تسعى المملكة إلى امتلاك هذه التقنيات من حيث المعرفة العملية والمهارات اللازمة، لا مجرد استيرادها".

وختم البيشي تعليقه لمجلة "مُتمّم، بأن الزيارة قدّمت دفعة قوية لمسارات رؤية السعودية 2030 كافة - السياسية والاقتصادية والتكنولوجية - وعزّزت توجه المملكة نحو أن تكون مصدرًا إقليميًا رئيسًا لمختلف أشكال الاقتصاد الحديث، سواء في صناعة السيارات أو السياحة أو التعدين، أو حتى في مجال الطاقة النووية، التي تُعد اتفاقيتها خطوة بالغة الأهمية، وستنعكس إيجابًا على تمكين السعودية من الحصول على هذه التقنية العالمية التي تُعد الولايات المتحدة الأمريكية من أبرز مالكيها.

التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي

د عبير الألمعي: زيارة سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى الولايات المتحدة جاءت كعلامة فارقة تعيد رسم معادلة القوة في مجال التكنولوجيا المتقدمة

وحول الأثر المتحقق في مجالات التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي، أجرت مجلة "متمم" مقابلة مع الأستاذ المساعد للأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي بكلية علوم الحاسب في جامعة الملك خالد الدكتورة عبير بنت زاهر الألمعي، ، التي أكدت أن زيارة سمو ولي العهد إلى واشنطن تمثل ترسيخًا لمكانة المملكة كقوة دولية صاعدة في صناعة المستقبل، ورؤية تتجاوز الحدود.

وأضافت "في عالم يتحرك بسرعة الضوء نحو آفاق جديدة، تأتي زيارة سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى الولايات المتحدة كعلامة فارقة تعيد رسم معادلة القوة في مجال التكنولوجيا المتقدمة".

وأشارت إلى أن الزيارة "ليست زيارة دبلوماسية فحسب؛ بل خطوة مُحكمة تعكس ثقة المملكة بطموحاتها، وتُبرز قدرتها على دخول ساحات الابتكار العالمي من أوسع أبوابها؛ فبين الرياض وواشنطن، يُصاغ اليوم فصل جديد من التعاون الذي يجمع بين قوة الرؤية وروح المستقبل".

وأوضحت "في قلب هذه الزيارة يبرز الذكاء الاصطناعي بوصفه لغة العصر ومحرك الاقتصاد الجديد؛ فالتقارب السعودي-الأمريكي يفتح نوافذ واسعة أمام شراكات تستند إلى الخبرات العميقة للشركات الأمريكية وتقود إلى إنشاء نماذج متقدمة تُصمم خصيصًا لاحتياجات المملكة المتسارعة".

وبيّنت "هذه الشراكات لا تقف عند حدود نقل التقنية، بل تمتد نحو بناء قدرات محلية تستطيع أن تبتكر، تطوّر، وتنافس عالميًا، بما ينسجم مع نهج رؤية السعودية 2030 في تحويل الابتكار إلى أسلوب حياة ومصدر قوة اقتصادية".

الألمعي: من المتوقع أن تُثمر هذه الزيارة عن منصات ذكية قادرة على استشراف المخاطر، وأنظمة مبنية على التحليل التنبؤي، وبرامج تدريب متقدمة

أما في جانب الأمن السيبراني، فقد أكدت الألمعي لـ "متمم" أنه ركيزة أساسية في مشهد التقنيات الحديثة، وأن المملكة تمضي نحو تحصين فضائها الرقمي عبر تعاون يجمع بين الخبرة الأمريكية والريادة السعودية المتنامية.

وأضافت أن هذه الزيارة تُثمر منصات ذكية قادرة على استشراف المخاطر، وأنظمةً تعتمد على التحليل التنبؤي، إلى جانب برامج تدريب متقدمة تُسهم في إعداد جيل جديد من الخبراء السعوديين القادرين على حماية البنية التحتية الرقمية بكفاءة واحترافية.

وذكرت أن أثر الزيارة يمتد ليشمل دعم التحول الرقمي الوطني، إذ تصبح المدن الذكية والخدمات المتقدمة والحلول الرقمية المتطورة جزءًا أصيلًا من النسيج الاقتصادي والاجتماعي؛ فالتقنيات الناتجة عن هذا التعاون ستسهم في تعزيز جودة الحياة، ورفع كفاءة الخدمات الحكومية، وصياغة سياسات تقنية تواكب متطلبات المستقبل.

أما اقتصاديًا، فأشارت إلى أن التعاون السعودي-الأمريكي يحمل طابعًا حاسمًا في توسيع الاستثمارات التقنية داخل المملكة، وإطلاق صناعات رقمية جديدة، وجذب الشركات العالمية لتأسيس مراكز ابتكار فيها، كما يسهم هذا التعاون في دعم برامج إعداد الكفاءات السعودية، وتمكين رواد الأعمال الذين يشكلون اليوم أحد أبرز محركات النمو في المملكة.

وختمت الدكتورة عبير الألمعي تعليقها لمجلة "متمم" بالتأكيد على أن زيارة سمو ولي العهد تتجاوز إطار العلاقات الثنائية، لتُرسّخ مكانة المملكة كقوة دولية صاعدة في التكنولوجيا وصناعة المستقبل، وتفتح آفاقا رحبة لمستقبل أكثر ازدهارًا وابتكاراً.

ناقش الاتجاهات المستقبلية
الرياض تشهد النسخة الأولى من
منتدى الاستثمار الخاص 2025

شهدت الرياض يومي 22 و23 أكتوبر 2025م انعقاد "منتدى الاستثمار الخاص 2025"، الذي نظمته الشركة السعودية للاستثمار الجريء، مستعرضًا منظومة الاستثمار الخاص في المملكة بمساراتها المختلفة: الاستثمار الجريء، والملكية الخاصة، والدين الجريء، والدين الخاص. وشارك في المنتدى نخبة من مديري الصناديق الاستثمارية والمستثمرين وقادة قطاع الاستثمار الخاص، إلى جانب خبراء الاقتصاد وصنّاع القرار من داخل المملكة وخارجها.

وناقش المنتدى معايير جديدة للنمو، وأطر حوكمة متطورة، وتبادل أفضل الممارسات في قطاع الاستثمار الخاص، كما تناول مجموعة من الموضوعات البارزة، من أبرزها الاتجاهات المستقبلية لمنظومة الاستثمار الخاص، والفرص المتاحة في السوق السعودي للمستثمرين الإقليميين والدوليين، إضافة إلى التعريف بالإستراتيجيات والتوجهات والتحديات المشتركة في القطاع.

وسجّل المنتدى حضورًا واسعًا تجاوز 500 خبير ومستثمر من مختلف دول العالم، بمشاركة أكثر من 50 متحدثًا من رواد قطاع الاستثمار الخاص والقطاعات المرتبطة به، ناقشوا خلال جلساتهم التطورات والتوجهات المؤثرة في مجال الاستثمار الخاص ودوره في دعم مسار التنوّع الاقتصادي وتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

واختُتم المنتدى بالتأكيد على استمرار النمو المتسارع للقطاع داخل المملكة، وتزايد الفرص الاستثمارية في ظل تنامي عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة القائمة على نماذج أعمال مبتكرة. كما برزت الإشادة بقدرة المملكة على ترسيخ مكانتها كمركز محوري للاستثمار الخاص، مدعومة بالفرص الواعدة، والاستقرار الاقتصادي، والدعم المستمر لريادة الأعمال والابتكار.

الأثر الاقتصادي للمنتدى

د. محمد بن زرعة: انعقاد المنتدى جاء ليجسّد مرحلة متقدمة من نضج منظومة رأس المال الخاص في المملكة

وحول الأثر الاقتصادي لمنتدى الاستثمار الخاص، يؤكد أستاذ المالية المساعد بجامعة الملك فيصل - والمتخصص بتمويل وحوكمة الشركات والاستدامة الدكتور محمد بن عبدالله بن زرعه، ، في حديثه لمجلة "متمم"، أن انعقاد منتدى الاستثمار الخاص 2025، جاء ليجسّد مرحلة متقدمة من نضج منظومة رأس المال الخاص في المملكة.

وأشار إلى أن المنتدى استند إلى الدور المؤسسي الراسخ الذي تؤديه الشركة السعودية للاستثمار الجريء (SVC)، والتي أصبحت منذ تأسيسها في العام 2018م أحد أبرز الممكنات لقطاع الاستثمار الخاص؛ فقد استثمرت الشركة خلال هذه الفترة في أكثر من 63 صندوقًا بإجمالي التزامات تتجاوز 1.5 مليار دولار، مضيفًا أن هذا يأتي ضمن مسار يستهدف الوصول إلى محفظة تبلغ 3 مليارات دولار بحلول العام 2030، إضافة إلى استثمارات مباشرة تجاوز فيها رأس المال المستثمر 700 مليون دولار، هذه المؤشرات تؤكد قوة البنية المؤسسية التي تستند إليها المنظومة، وتشكل خلفية مهمة لفهم الأثر الواسع للمنتدى.

وأكد أن المملكة استحوذت على 56% من إجمالي قيمة الاستثمار الجريء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

وذكر أن انعقاد المنتدى جاء في مرحلة تشهد تحولًا نوعيًا في حجم الاستثمارات ونضج البيئة الاستثمارية في المملكة؛ إذ سجل النصف الأول من العام 2025م استثمارات جريئة بلغت 860 مليون دولار عبر 114 صفقة، مستحوذةً المملكة على 56% من إجمالي قيمة الاستثمار الجريء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وحول هذا التحول النوعي وتصدر المملكة دول المنطقة في حجم الاستثمار الجريء، أكد الدكتور محمد بن زرعة لـ"متمم" على أن "هذا الأداء المتقدم يعكس المكانة المتنامية للمملكة كمركز إقليمي ودولي جاذب لرأس المال، وقوة البنية التنظيمية والاقتصادية التي تدعم نمو قطاع الاستثمار الخاص بوتيرة متسارعة."

وأضاف إن المنتدى أسهم في تعزيز حضور المستثمرين العالميين وفتح آفاق تمويل جديدة في القطاعات الواعدة، مثل التقنية المالية والتجارة الإلكترونية والاستدامة، مشيرًا إلى أنه جاء متزامنًا مع إعلان الشركة السعودية للاستثمار الجريء عن استثمارات مشتركة بقيمة مليار ريال في 17 صندوقًا أمريكيًا.

وأوضح أن الشراكة الاستثمارية مع الصناديق الأمريكية "تشكل خطوة عملية ضمن مسار الشراكة الاقتصادية الذي عززته زيارة سمو ولي العهد للولايات المتحدة، كما يعكس هذا التوسع في الاستثمار المتبادل نضج المنظومة السعودية وقدرتها على التحرك عالميًا بما يخدم بناء اقتصاد متنوع قائم على الابتكار ونقل الخبرات."

وأشار إلى أن المنتدى سلط الضوء على التطورات الحديثة في الحوكمة وأطر التمويل البديل، وشهد مشاركة صناع سياسات وخبراء من داخل المملكة وخارجها، ما ساعد في تعزيز المواءمة بين التشريعات واحتياجات السوق، كما أسهم في رفع مستوى الوعي لدى المستثمرين ومديري الصناديق، في وقت ارتفع فيه عدد

المستثمرين بنسبة 54% خلال العام 2025م، مع توسع واضح في مشاركة المستثمرين الدوليين.

وختم بن زرعه حديثه لمجلة "متمم" بالتأكيد على أن أثر المنتدى يمتد إلى المجتمع، وذلك عبر "خلق وظائف نوعية، وتمكين رواد الأعمال، وتعزيز الابتكار المحلي في الصحة والتعليم والتقنيات الرقمية، كما يساهم في توطين سلاسل الإمداد، ورفع تنافسية الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبناء اقتصاد معرفي مستدام يتسق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030".

الأثر الاقتصادي للمنتدى

د. نورة المبارك: المنتدى يشير إلى مرحلة متقدمة من تطور البنية الاستثمارية السعودية، والقدرة على توفير مساحة مشتركة تتيح تبادل الرؤى والمعرفة

والتقت مجلة "متمم" أيضا بـ د. نورة بنت محمد المبارك، أستاذ المالية والاستثمار المساعد بجامعة الملك فيصل، والباحث الزائر بجامعة باث في المملكة المتحدة، وأكدت أن "هذا التجمع يشير إلى مرحلة متقدمة من تطور البنية الاستثمارية السعودية، وإلى القدرة على توفير مساحة مشتركة تتيح تبادل الرؤى والمعرفة بين أطراف المنظومة".

وذكرت إن المنتدى يمثل "منصة إستراتيجية، جمعت بين فاعلين متعددين في منظومة الاستثمار الخاص في المملكة، بما في ذلك صناديق الاستثمار الجريء والملكية الخاصة والدين الجريء والخاص، إلى جانب الجهات التنظيمية والمستثمرين الدوليين ورواد الأعمال".

وأكدت المبارك أن ما شهده المنتدى من مناقشات تناولت ديناميكيات الاستثمار الخاص والفرص المتاحة في القطاعات الناشئة ذات القيمة المضافة، وفّر صورة أوضح حول طبيعة التوجهات الاستثمارية ومسارات رأس المال في السياق المحلي.

وأضافت "الجلسات عكست اهتماماً متزايداً من قبل المستثمرين والصناديق بالسوق السعودي، ما يشير إلى توافق بين التوجهات الاستثمارية الحالية والأولويات الاقتصادية الوطنية ضمن رؤية السعودية 2030".

وبيّنت المبارك أن المنتدى "وفّر مساحة لمناقشة الأطر التشريعية والحوكميّة وتبادل تجارب دولية تتعلق بهيكلة الصناديق وإدارة المخاطر وآليات التمويل في المراحل المبكرة"، وأن هذا النوع من النقاشات يمكّن من "فهم أعمق للتحديات التنظيمية القائمة والفرص الممكنة لتطوير البيئة الاستثمارية بما يتناسب مع متطلبات المستثمرين والأسواق".

وأكدت أنه على المستوى المجتمعي أتاح فرصة للتعريف بالأدوات الاستثمارية ومسارات التمويل المتوفرة، من خلال التواصل المباشر بين مديري الصناديق والجهات المعنية، مما وفّر تصوراً أوضح حول الفرص والتحديات في منظومة الاستثمار الخاص، وساعد الجهات المشاركة على بناء معرفة أدق بطبيعة السوق".

وختمت المبارك تعليقها لـ "متمم"، بأن الموضوعات التي طُرحت في المنتدى تشير إلى "اتجاهات مستقبلية تشمل توسع أدوات التمويل البديل، وتزايد الاعتماد على التقنيات المالية والتحليلات المتقدمة، إضافة إلى تنامي الاهتمام بالقطاعات التقنية العميقة والذكاء الاصطناعي، وهو ما يعكس تحولاً تدريجيّاً في طبيعة الفرص الاستثمارية داخل السوق السعودية".

بحصيلة اتفاقيات وإطلاقات تجـــاوزت 38 مليـــار ريـــال

ملتقى بيبان 2025.. يؤكد أن الرياض "وجهة عالمية للفُرص"

أكدت الرياض مكانتها كـ "وجهة عالمية للفرص" خلال استضافتها ملتقى "بيبان 2025"، الذي نظمته الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" خلال الفترة من 5 إلى 8 نوفمبر 2025م، تحت شعار "وجهة عالمية للفرص"، وقد أسفرت فعاليات الملتقى عن اتفاقيات وإطلاقات تجاوزت قيمتها 38 مليار ريال، فيما استقطب أكثر من 100 ألف زائر.

وتضمّن الملتقى 7 أبواب رئيسة صُممت لتلبية احتياجات رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بمشاركة إقليمية ودولية واسعة شملت أكثر من 150 دولة، و200 متحدث محلي وعالمي، و150 جهة ممكنة من القطاعين الحكومي والخاص، إلى جانب أكثر من 1000 عارض من مختلف دول العالم.

وناقشت الجلسات الحوارية محاور متعددة شملت الذكاء الاصطناعي، والفضاء، والاستدامة، وريادة الأعمال، والتمويل، والتقنية، وسلاسل الإمداد، كما شهد الملتقى تجمعًا كبيرًا لرواد الأعمال، تخللته فعاليات متنوعة تضمّنت أكثر من 80 ورشة عمل، و2,150 جلسة استشارية، و1,000 جلسة إرشاد.

وشهد الملتقى أيضًا تتويج الفائزين في التصفيات النهائية لكأس العالم لريادة الأعمال (EWC) في مختلف الفئات، إذ حصل أصحاب المراكز الأولى على جوائز بلغ مجموعها مليونًا ونصف المليون دولار، بعد مشاركة أفضل 100 شركة ناشئة من 47 دولة، وتُعد البطولة من أكبر المنافسات العالمية لرواد الأعمال.

وبلغت قيمة الصفقات الاستثمارية في حلبة المستثمرين 22.2 مليون ريال، استفادت منها 55 شركة ناشئة، من بين عشرات الشركات التي عرضت مشاريعها أمام نخبة من المستثمرين وصناديق رأس المال الجريء، وبلغ عدد الشركات الناشئة المشاركة في الملتقى 1,021 شركة من 66 دولة.

الأثر الاقتصادي للملتقى

د. دينا قبوري: أحد أبرز الجوانب المميزة لملتقى بيبان هو حلبة المستثمرين التي تعزز التواصل بين الشركات الناشئة وصناديق الاستثمار المختلفة

تحدثت لمجلة "متمم" رئيسة قسم العلوم المالية والمصرفية بجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل الدكتورة دينا زكي قبوري، ، مؤكدة أن ملتقيات "بيبان"، ولا سيما ملتقى بيبان 2025، تُعد حدثًا محوريًا في تعزيز ريادة الأعمال والابتكار في المملكة.

وأوضحت قائلة: "من خلال تجربتي الشخصية، أرى أن هذا المؤتمر يمثل نقطة التقاء حيوية تجمع بين رواد الأعمال والمستثمرين، إذ يتمكن الطرفان من الاستفادة من الأفكار الإبداعية وتأسيس شراكات إستراتيجية تسهم في دفع نمو الاقتصاد."

وتحدثت قبوري عن **حلبة المستثمرين** بوصفها أحد أبرز العناصر المميزة للملتقى، قائلة إنها "تعزز التواصل بين الشركات الناشئة وصناديق الاستثمار المختلفة؛ فهي ليست مجرد منصة للعرض، بل مساحة تفاعلية تتيح للمستثمرين التعرف على مشاريع تحمل إمكانات كبيرة."

وأضافت: "لقد شهدنا كيف بلغت قيمة الصفقات الاستثمارية في هذه الحلبة نحو 22.2 مليون ريال، استفادت منها 55 شركة ناشئة، ما يعكس قدرة الملتقى على جذب التمويل وتعزيز الابتكار."

وأشارت إلى التنوع الكبير في القطاعات المشاركة في بيبان، موضحة أن "من التقنية والذكاء الاصطناعي إلى الصحة والزراعة الذكية والطاقة المتجددة، يعكس هذا التنوع التوجه الجاد للمملكة نحو تنمية بيئة ريادة الأعمال في مجالات متعددة، ويشجع على تعزيز الفكر التنافسي، مما يدفع رواد الأعمال لتقديم حلول جديدة تلبي احتياجات السوق."

وأشادت قبوري بالجهود التي تبذلها الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، ووصفت الدعم الذي تقدمه بأنه "لا يُقدّر بثمن"، مضيفة: "يظهر هذا الالتزام بوضوح في تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، مما يضمن توفير فرص حقيقية للتمويل والمشورة، وهو ما يزيد من قابلية الأفكار التنافسية للتطبيق على أرض الواقع."

وتطرقت الدكتورة دينا إلى الأثر الاقتصادي العميق الذي تتركه ملتقيات بيبان على المستويين المحلي والدولي، مشيرة إلى أنها "تحفّز الاستثمارات، وتُسهم في خلق فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي، كما أن زيادة التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تعزز قدرتها على الابتكار والتوسع، بما يرفع من تنافسيتها في السوق."

وبيّنت أن الملتقى أتاح تبادل الخبرات والأفكار بين المستثمرين المحليين والدوليين، الأمر الذي "يدعم تطوير بيئة الأعمال الريادية، ومع مرور الوقت سنرى نتائج هذه المبادرات في صورة نمو اقتصادي مستدام وزيادة في دخل المواطن، مما يعزز استقرار الاقتصاد السعودي ويدعم رؤية السعودية 2030."

واختتمت قبوري حديثها لمجلة "متمم" قائلة: "في النهاية، أؤمن بأن ملتقى بيبان يمثل قوة دافعة نحو الابتكار والتعاون، ونقطة انطلاق نحو مستقبل مشرق يحمل الكثير من الفرص والتحديات، مما يجعل المملكة حاضنة مثالية للأفكار الطموحة والمشاريع الرائدة."

الابتكار والتمكين والاستدامة

فاضل النصّار: "بيبان" لم يعد مجرد ملتقى، بل منظومة متكاملة تصنع مستقبلاً اقتصادياً قائماً على الابتكار والتمكين والاستدامة

بدأ الرئيس التنفيذي لشركة "فرنشايزمي" فاضل النصّار، حديثه لمجلة "متمم" مؤكّدًا أن ملتقى بيبان "لم يعد مجرد ملتقى، بل منظومة متكاملة تصنع مستقبلاً اقتصاديًا قائمًا على الابتكار والتمكين والاستدامة".

وأضاف: "في كل عام يتأكد لي، بصفتي مشاركًا وشاهدًا مباشرًا على مسيرة معرض بيبان، أن هذا الحدث تجاوز كونه فعالية ريادية ليصبح منصة تحول وطني تعيد تعريف مفهوم الفرص والنمو في المملكة العربية السعودية، ويجسد معرض بيبان 2025 ذروة هذا المسار المتصاعد."

وتحدث النصّار عن باب الامتياز التجاري بوصفه أحد أبرز الأبواب التي تشهد نموًا لافتًا، قائلًا: "من خلال حضوري السنوي، لمست بوضوح النمو المتسارع في باب الامتياز التجاري، سواء من حيث عدد الشركات أو نوعيتها أو مستوى جاهزية علاماتها، سنة بعد أخرى، تتضاعف مشاركة العلامات الكبرى الموجودة في المملكة، إلى جانب دخول علامات رائدة من دول الخليج والشرق الأوسط."

وبيّن أن هذا التطور يعكس المكانة المتقدمة التي بات يتمتع بها بيبان كوجهة إقليمية لصناعة الامتياز وريادة الأعمال والتوسع المنهجي، مضيفًا أن الزخم لا يقتصر على الامتياز التجاري، بل يمتد ليشمل بقية الأبواب، التي شهدت هي الأخرى حراكًا متزايدًا على مستوى المشاركات، ونوعية الجهات، والمحتوى المعرفي المقدم.

واستدل النصّار على ذلك بما يشهده الملتقى من ورش متخصصة، وجلسات حوارية، ولقاءات استثمارية، وأوراق علمية، مؤكدًا أنها باتت عناصر مؤثرة في رفع مستوى الوعي، وتعزيز الجاهزية، وتطوير الفكر الريادي لدى رواد الأعمال والمنشآت بمختلف أحجامها.

وأوضح أن ما يميز بيبان "قدرته على خلق بيئة تتقاطع فيها الرؤية مع التنفيذ، والطموح مع التخطيط، والفكرة مع الأثر الاقتصادي المباشر، وقد أسهم هذا الحدث في دفع عجلة النمو، وفتح آلاف الفرص، وتحفيز استثمارات بمليارات الريالات، الأمر الذي انعكس إيجابًا على الاقتصاد المحلي وعلى تنافسية السوق السعودية إقليميًا وعالميًا."

وأكد النصّار أن بيبان "ليس حدثًا عابرًا، بل منصة إستراتيجية مستمرة تعزّز الثقة، وتوسع آفاق النمو، وتؤكد أن المملكة تمضي بثبات نحو صناعة مستقبل ريادي يليق بمكانتها وطموحاتها الكبرى."

وأشار إلى أن الاستمرار في تطوير هذا الحدث، وتوسيع نطاق تأثيره، وتعميق شراكاته الدولية، سيجعل منه "مرجعًا عالميًا في صناعة المعارض الريادية، ونقطة ارتكاز لاقتصاد الفرص."

واختتم فاضل النصّار حديثه لـ"متمم" قائلًا: "مع كل دورة جديدة، يرسخ بيبان ثقافة المبادرة، ويعزز الثقة بالقدرات الوطنية، ويترجم الطموحات إلى إنجازات قابلة للقياس والاستدامة طويلة الأمد، ليظل مؤثرًا، شاملًا، ومؤسسًا لمستقبل أكثر ازدهارًا واستقرارًا."

العجـــز .. كـأداة اقتصاديـة

إسلام زوين

الرئيس التنفيذي لـ أرقام

ليس طبيعياً أن تعلن دولة تمر بمراحل توسع اقتصادي عن عجز اختياري ب 165 مليار ريال، كما أنه ليس معتادا أن يحدث ذلك، وفي وقت يرتفع فيه الاستثمار، أن تتحرك المشاريع الكبرى ويبدو النشاط الاقتصادي في أفضل حالاته. كأن الدولة تقول لمن يقرأ الميزانية: "العجز أحياناً ليس ثغرة، بل أداة" في الاقتصاد، هناك لحظات تحتاج فيها أن تذهب عكس التيار حتى لا يبتلعك التيار نفسه.

فلماذا تتجه السعودية نحو العجز بالاختيار وليس بالاضطرار وما الذي يجعل هذا القرار أقرب لقراءة عميقة للدورة الاقتصادية لا ابتعاداً عنها؟ والأغرب أن الإجابة قد تجد جذورها بشكل عملي في نظرية اقتصادية عمرها تسعون عاماً وهي المضاعف الكينزي. وهنا المفارقة التي سيكون فهمهما يتغير معنى العجز بمفهومه اللغوي.

تقوم نظرية المضاعف الكينزي (نسبة للاقتصادي البريطاني جون مينار كينيز) على فكرة أن الإنفاق الحكومي لا ينعكس على الاقتصاد بقيمته الاسمية فقط، بل يتحول إلى سلاسل ممتدة من الإنفاق والدخل والاستهلاك. فكل ريال يصرف على مشروع حكومي عبر شركات، عمال، موردين ومقدمي خدمات يعود إنفاق جزء كبير منه داخل شرايين الاقتصاد وبهذا يصبح الأثر النهائي للإنفاق أكبر من قيمته الأصلية.

ولكن تطبيق هذا الإطار على الاقتصاديات الحديثة يفتح باباً أمام مجموعة من الأسئلة التحليلية المهمة، مثل ما هو حجم المضاعف الحقيقي على الاقتصاد السعودي؟ وإلى أى مدى يبقي الأثر داخل السوق المحلية دون تسرب عبر الواردات، وهل تتجه غالبية الإنفاق إلى القطاعات ذات القدرة الأعلى على ابتكار وظائف ودخل؟

هذه الأسئلة لا تقلل من قوة النهج، ولكنها توفر قراءة واقعية لكيفية تشكل الأثر الاقتصادي.

من المؤكد اعتبار السياسة المالية السعودية كتوسع محسوب لا يخلو من التحديات. حيث ترتكز الميزانية المعلنة على الإنفاق الرأسمالي المرتبط بمشاريع البنية التحتية واللوجستيات والسياحة والإسكان وهدة القطاعات تحمل عادة مضاعفاً اقتصاديا أعلى لأنها ترتبط مباشرة بسلاسل توريد واسعة وتخلق وظائف في عدة مستويات.

لكن تسارع وتيرة المشاريع يضع الاقتصاد أمام ثلاثة تحديات يجب مراقبتها: أولها قدرة القطاع الخاص على استيعاب التوسع الذي قد يرفع تكاليف العمالة والمواد بسبب المنافسة على الموارد مما قد يؤدي إلى ضغوط سعرية أو اختناقات تشغيلية مؤقتة. التحدي الثاني هو كفاءة تحويل الإنفاق إلى إنتاجية، فالأثر الإيجابي للإنفاق لا يتحقق بالكامل إلا عند انتقال المشاريع من مرحلة البناء إلى مرحلة التشغيل وتحقيق

عوائق ملموسة. أما التحدي الثالث هو الإيقاع المالي على المدى المتوسط حيث أننا سنكون بحاجة إلى تسريع التحول الاقتصادي والاستدامة المالية طويل المدى لأنه سيبقي المحور الأساسي في قراءة الميزانيات المقبلة.

منظور تحليلي: أين يتقاطع النهج السعودي مع الفكر الكينزي

النهج السعودي يتقاطع مع الإطار الكينيزي في جانبين رئيسين، أولهما هو استخدام الإنفاق الحكومي لدعم النشاط عندما تتطلب المرحلة الاقتصادية ذلك. والثاني هو توجيه الإنفاق نحو القطاعات التي تخلق أثراً مضاعفًا أكبر وتدعم تحولًا هيكليًا في الاقتصاد. لكن النهج والإطار يختلفان في طبيعة الهدف، فبينما ترتكز النظرية الكنزية، على تخفيف أثر الركود والدورات الاقتصادية الهابطة، تستخدم السعودية نفس الأداة (الإنفاق) لغايات تحول اقتصاد طويل الأجل مما يجعل المضاعف هنا ليس مرتبطاً بالطلب الكلي بل لخلق طاقات إنتاجية جديدة وتحسين مستوى التنوع الاقتصادي. ورغم هذه التحديات تستثمر السياسة المالية السعودية في تبني نهج استباقي بهدف الحد من التقلبات الاقتصادية ودعم النمو في المراحل الانتقالية.

للتبسيط، يمكننا تلخيص ما سبق بأن العجز السعودي المتوقع لا يمكن فهمه خارج سياق المشاريع الضخمة والاستثمارات الواسعة الجارية. فهو عجز استثماري بالدرجة الأولى هادف لتقليل التقلبات في النشاط الاقتصادي خلال فترة إعادة تشكيل الاقتصاد وهو ما تحاول رؤية السعودية اجتيازه بكفاءة. لكن القراءة الأكثر دقة تحتاج وتتطلب متابعة مستمرة لعنصرين أساسيين وهما كفاءة تحويل الإنفاق الحكومي إلى طاقة إنتاجية دائمة. فيما يكمن العنصر الثاني على قدرة القطاع الخاص على مواكبة وتيرة المشاريع واستيعاب آثارها.

بهذه الزاوية، يصبح العجز (اقتصاديا) كجزء من إدارة التحول وليس انحرافًا عن الاستقرار المالي. وتبقى قيمة هذا النهج مرتبطة بقدرته على تعزيز النمو المستقبلي وتحقيق مستويات أعلى من التنويع الاقتصادي.

التحولات الكبرى لا تدار بالدفاتر فقط، بل بإحساس دقيق بما يريده الاقتصاد على المدى البعيد. وأهم ما في الميزانية الجديدة أنها قد تعيد تعريف العجز. لم يعد رمزا للضغط... بل أداة لصناعة اتساع اقتصادي تريد السعودية أن تصل إليه بثقة لا تهتز.

معرض سيتي سكيب العالمي.. يُتوّج بصفقات عقارية تجاوزت 237 مليار ريال

نتائج تجاوزت المستهدفات .. ومنجزات فاقت التوقعات

تأكيداً على مكانة الاستثمار العقاري بالمملكة، توّج معرض سيتي سكيب العالمي 2025، بصفقات عقارية تجاوزت الـ 237 مليار ريال، وذلك خلال فعالياته التي شهدتها الرياض خلال الفترة 17 – 20 نوفمبر 2025م، تحت شعار "مستقبل الحياة الحضرية"، بمشاركة واسعة من المطورين العقاريين والمستثمرين والخبراء من مختلف دول العالم.

شارك في المعرض ممثلين لـ 42 دولة، من بينها 15 دولة تشارك لأول مرة، إذ ارتفع عدد الجهات العارضة بنسبة 24%، وشهدت نسخة هذا العام حضوراً قياسياً بأكثر من 577 عارضاً، من بينهم 265 عارضاً دولياً يمثلون أبرز الشركات العالمية في مجالات التطوير العقاري والتخطيط الحضري والبناء الحديث وحلول الاستدامة.

وسجّل المعرض توسعاً ملحوظاً في حجم المشاركة، وبلغت قيمة الأصول العقارية الخاضعة للإدارة خلال أيام المعرض 6.1 تريليونات دولار، بنمو تجاوز 85% مقارنة بالنسخة الماضية، فيما شهدت منصّات الأعمال أكثر من 350 اجتماعاً استثمارياً جمعت مطورين ومؤسسات مالية عالمية وعدداً من الجهات الحكومية.

1.5
مليون وحدة سكنية بالمدن الكبرى

وزير البلديات والإسكان: التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعي التشييد والبناء والأنشطة العقارية، شكّلت 15.27% من الإجمالي في عام 2024

أكد معالي وزير البلديات والإسكان رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للعقار الأستاذ ماجد بن عبدالله الحقيل، أن المدن الخمس الكبرى ستحتاج إلى أكثر من 1.5 مليون وحدة سكنية حتى عام 2030، منها 731 ألف وحدة في مدينة الرياض وحدها.

وأوضح أن البيئة التشريعية أصبحت أكثر جاذبية وشفافية، حيث شكّلت التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعي التشييد والبناء والأنشطة العقارية 15.27% من الإجمالي في عام 2024، وأن تحديث أنظمة التملك للأجانب عزز ثقة المستثمرين وفتح المجال واسعًا أمام الشركات العالمية للاستثمار في المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة.

وبيّن أن مساهمة أنشطة التشييد والبناء والعقار بلغت 13.8% من الناتج المحلي الإجمالي حتى الربع الثاني 2025، إضافة إلى ما يمثّله القطاع من أثر مباشر في سوق العمل، إذ بلغت مساهمة أنشطة التشييد والبناء والأنشطة العقارية في التوظيف نحو 15.5% من إجمالي الوظائف في المملكة.

وقال إن التمويل العقاري في المملكة شهد نمواً متسارعاً ونضجاً كبيراً، إذ بلغ حجم القروض العقارية للأفراد والشركات نحو 961 مليار ريال حتى الربع الثاني من 2025، وأسهم ذلك في رفع نسبة تملك المواطنين للمساكن إلى أكثر من 65% بنهاية 2024.

تيسير المفرج: المعرض أتاح للمستثمرين الاطلاع المباشر على المشاريع والبرامج، وعزّز من فرص تواصلهم مع الجهات الحكومية والمطورين العقاريين

ذكر المتحدث الرسمي للهيئة العامة للعقار الأستاذ تيسير بن محمد المفرج الدور الذي يلعبه معرض سيتي سكيب في دعم القطاع العقاري بالمملكة موضحاً بأنه "يمثل منصة عقارية رائدة تجمع الخبراء والمختصين والمستثمرين لمناقشة التطورات العقارية محلياً ودولياً، ويعزز مستوى الوعي بالفرص التنظيمية والمشاريع المطروحة في السوق العقاري السعودي، كما يُسهم في إبراز الجهود القائمة لتطوير القطاع، وتوسيع دائرة التواصل بين الجهات ذات العلاقة ضمن منظومة عقارية متكاملة."

وحول أثر التشريعات التنظيمية الجديدة على القطاع العقاري، وانعكاساتها على أداء السوق العقاري، أكد المفرج أن "التشريعات العقارية الحديثة رسّخت إطارًا تنظيميًا أكثر وضوحًا وفاعلية للسوق، وأسهمت في رفع مستوى الانضباط والشفافية في العمليات العقارية، وقدّمت هذه الأنظمة بيئة تنظيمية تعزز ثقة المتعاملين وتدعم نمو السوق من خلال إجراءات واضحة ومسارات محددة تُحسن من جودة التعاملات وخدمات القطاع".

وأكد أن المعرض يسهم في جذب المستثمرين المحليين والدوليين، إذ يتيح لهم "الاطلاع المباشر على المشاريع والبرامج التنظيمية، ويُعزز من فرص التواصل مع الجهات الحكومية والمطورين العقاريين، مما يوفّر صورة شاملة عن مسارات التطوير العقاري في المملكة ويُكسب المستثمرين فهمًا أعمق للتوجهات القائمة في السوق والفرص المرتبطة بها".

وقال إن مشاركة الجهات الحكومية والخاصة بالمعرض تُعد "عنصرًا محوريًا يعزز تكامل الجهود داخل القطاع العقاري، ويرسخ بيئة تواصل فعّالة بين الممارسين والخبراء، كما تمنح هذه المشاركة الزوار إمكانية الاطلاع المباشر على المشاريع والمعروض العقاري إضافة إلى الأنظمة والتشريعات العقارية، مما يوضح الأدوار وتكاملها ضمن منظومة عقارية موحدة".

وختم المتحدث الرسمي للهيئة العامة للعقار الأستاذ تيسير المفرج حديث لـ "متمم"، بتأكيده أن معرض سيتي سكيب يعكس توجهات رؤية السعودية 2030، "من خلال تسليط الضوء على التطوير الحضري الحديث، ورفع كفاءة الخدمات العقارية، وتبنّي حلول مبتكرة تسهم في تحسين البيئة العمرانية، مع إبراز المبادرات والبرامج التي تهدف إلى تعزيز جودة الحياة، وتطوير المدن وفق معايير شمولية تتسق مع توجهات التنمية العمرانية والحضرية وبناء مدن المستقبل".

الأثـر المـالي والاقتصـادي

المهنـدس فهـد المسـفر: منصـة سـيتي سـكيب بيئـة اسـتثنائية لبنـاء الشـراكات الإسـتراتيجية مع أبرز صناع القرار والمؤثرين في القطاع العقاري

أما عن مساهمة المعرض في تمكين شركات البناء والتطوير من التعرف على الفرص الاستثمارية الحالية والمستقبلية فقد أوضح الرئيس التنفيذي للشركة العقاريّة السعودية للبنية التحتية المهندس فهد بن محمد المسفر، "بُنية" أنه يؤدي دور الرادار الاستثماري الحيوي للقطاع، لأن المعرض "يمثل منصة شاملة مابين عرض المشاريع الحالية إلى تقديم رؤية استباقية للأسواق. وذلك من خلال المنتديات الاستثمارية المتخصصة التي تناقش اتجاهات القطاعات الناشئة كالتطوير المستدام والمدن الذكية، مما يمكن الشركات من صياغة استراتيجيات طويلة المدى بفعالية".

وأضاف بإن المعرض يفتح آفاقاً جديدة للاطلاع المباشر على أحدث الابتكارات التقنية ومواد البناء، مما يمكن من تحسين الكفاءة التشغيلية، كما أنه يُعد مؤشراً لصحة القطاع العقاري، إذ يمكن من خلال أعداد ونوعية العارضين والزوار قياس حجم الفرص الاستثمارية الحقيقية واتجاهات الطلب الفعلية، مما يجعله محطة أساسية لا غنى عنها لصناع القرار والمستثمرين.

وعن الفائدة التي تجنيها شركات التطوير العقاري من عرض مشاريعها في منصة تجمع المستثمرين والممولين تحت سقف واحد.

قال المسفر إن مشاركة "بُنية" في منصة تجمع المستثمرين والممولين تحت سقف واحد، تمثل "فرصة استراتيجية لبناء حضور قوي في السوق وتعزيز الوعي بعلامتنا التجارية بين مجتمع المستثمرين، وتتيح لنا هذه المشاركة تعريف المستثمرين بمنهجيتنا في العمل وجودة مشاريعنا، وجعلنا كخيار استثماري رائد في القطاع".

وأضاف: "كما تمكننا من فهم تطلعات المستثمرين ومعاييرهم عن قرب، مما يمكننا من صياغة استراتيجيتنا المستقبلية بما يتوافق مع احتياجات السوق، وتأتي هذه الخطوة كجزء من استعداداتنا الاستباقية لتهيئة السوق لاستقبال "بنية" عند إطلاق مرحلة الاكتتاب بمشيئة الله، وبناء علاقات متينة تشكل أساساً لنجاحنا في مراحل التوسع القادمة".

وأضاف المسفر إن المعرض يساعد في بناء شراكات استراتيجية وتوسيع شبكة العلاقات داخل القطاع العقاري باعتبار منصة سيتي سكيب"بيئة استثنائية لبناء الشراكات الاستراتيجية، إذ تجمع تحت سقف واحد أبرز صناع القرار والمؤثرين في القطاع العقاري. وأن هذا التجمع النوعي يمنح الشركات العقارية مثل "بُنية" فرصة ثمينة للتواصل المباشر مع شركاء النجاح المحتملين من موردين ومقاولين ومطورين، في بيئة عمل متكاملة".

وبيّن المهندس المسفر أن المشاركة أيضاً تتيح لـ "بُنية" تبادل الخبرات مع الشركات الرائدة و"الاطلاع على أحدث الممارسات العالمية، مما يعزز كفاءة عملياتنا ويوسع آفاق شراكاتنا المستقبلية. وهذا كله يسهم بشكل فاعل في تطوير مشاريعنا الحالية والمستقبلية، ويعزز مسيرة نمو الشركات وتميزها في السوق".

وفي الختام ذكر، المسفر أن الدور المهم للمعرض في طرح الأطر التنظيمية والتشريعية الجديدة للسوق العقاري؛ إذ يمثل سيتي سكيب قناة اتصال فاعلة لتطوير التشريعات العقارية، بالتقاء صناع القرار مع الشركات الرائدة، لصياغة أنظمة تستجيب لاحتياجات السوق المحلي مما يتيح لنا مشاركة خبراتنا الميدانية مباشرة إلى صانعي القرار، وذلك يسهم في بناء أطر تنظيمية تدعم النمو المستدام وتواكب متطلبات المرحلة المقبلة في القطاع، وأن "هذا التكامل بين الرؤى التنظيمية والتجربة الميدانية، يخلق بيئة مثالية لتطوير تشريعات تحفز الاستثمار وتدعم تطور القطاع العقاري في المملكة".

شروق السليمان: المعرض يساعد على تعزيز جودة التسويق العقاري، ورفع مستوى الوعي بالمنتجات المطروحة، وإبراز المشاريع القادرة على خلق قيمة حقيقية

وفي تعليقها على نجاحات المعرض قالت نائب رئيس اللجنة العقارية، خبيرة ومقيّمة عقارية معتمدة الأستاذة شروق السليمان.: أن بصفتها "مهتمة بقطاع العقار ومتابعة لتطوراته في مجالات التسويق والتطوير والتقييم، أحرص على رصد التحوّلات التي يشهدها السوق السعودي وانعكاسها على توجهات المستثمرين والمطورين والمستهلكين، ويأتي معرض سيتي سكيب كإحدى أبرز المنصات التي تعكس هذا التطور، وتقدم رؤية واضحة لحاضر ومستقبل القطاع".

وعن الدور الذي يلعبه معرض سيتي سكيب في دعم القطاع العقاري بالمملكة: فقد أوضحت الأستاذة شروق أن معرض سيتي سكيب يمثل منصة استراتيجية تدفع القطاع العقاري نحو مراحل أكثر نضجًا ووضوحًا، فهو يتيح للمطوّرين والمستثمرين وشركات التسويق والتمويل فرصة الالتقاء مباشرة، ويكشف عن توجّهات السوق المستقبلية. ومن منظور عملي، يساعد المعرض على تعزيز جودة التسويق العقاري، ورفع مستوى الوعي بالمنتجات المطروحة، وإبراز المشاريع القادرة على خلق قيمة حقيقية. كذلك يساهم في تعزيز تبادل الخبرات في التطوير العقاري ورفع كفاءة ممارسات التقييم المبنية على بيانات وتوجهات حديثة.

• وأضافت إن "التشريعات الجديدة أحدثت نقلة نوعية في السوق من حيث الشفافية والحوكمة، بالنسبة للتسويق العقاري، أصبحت الآليات أوضح وأكثر ضبطًا، مما عزز ثقة المستهلك والمستثمر، وفي جانب التطوير العقاري، ساهمت الأنظمة الحديثة في تسريع دورة تطوير المشاريع وتقليل المخاطر التشغيلية. أما على مستوى التقييم، فقد أصبح المعتمدون يعملون في بيئة غنية بالبيانات وأكثر وضوحًا من سابق، مما أدى إلى تقييمات دقيقة تعكس القيمة الحقيقية للأصول العقارية.

هذه التشريعات مجتمعة انعكست على أداء السوق من خلال رفع جاذبيته واستقراره."

• وبينت السليمان أن معرض سيتي سكيب أصبح يسهم في جذب المستثمرين المحليين والدوليين ويعرض صورة ناضجة عن تطور القطاع العقاري السعودي، سواء من خلال المشاريع الكبرى أو من خلال التنظيمات الداعمة، من جانب التسويق، يتيح للمستثمرين الاطلاع على الفرص المتاحة بشكل مباشر وقراءة اتجاهات الطلب. أما من منظور التطوير، فيكشف لهم نوعية المشاريع المطروحة ومستوى الجاهزية والتنفيذ. وبالنسبة للتقييم، فإن وجود بيئة تقييم دقيقة ومرتكزة على معايير عالمية يمنح المستثمرين مستوى عالٍ من الطمأنينة عند اتخاذ قراراتهم، كل ذلك يجعل سيتي سكيب أحد أكبر عوامل جذب رؤوس الأموال للسوق السعودي."

وأوضحت أن "المشاركة المتوازنة بين القطاعين الحكومي والخاص تمكّن من رسم صورة واقعية ومتكاملة عن مستقبل السوق. الجهات الحكومية توضح سياساتها وتنظيماتها، بينما القطاع الخاص يترجم هذه الرؤية إلى مشاريع حقيقية. هذا يسهم في تعزيز جودة الخطط التسويقية للمشاريع، ويوضح للمطورين معايير التطوير المطلوبة لضمان التوافق مع الأنظمة، ويعزز بيئة التقييم من خلال طرح بيانات وتوجهات مباشرة تساعد على قراءة السوق بشكل أدق. هذا التكامل يصنع بيئة عقارية مستدامة وجاذبة."

ونوهت السليمان على أهمية معرض سيتي سكيب لمستهدفات رؤية السعودية 2030 في مجال الإسكان والتنمية الحضرية كونه يتماشى بشكل واضح مع مستهدفاتها التي تركّز على جودة الحياة، وتطوير الإسكان، وخلق مدن أكثر كفاءة واستدامة، في الجانب التسويقي، يظهر ذلك من خلال عرض منتجات سكنية مبتكرة تلبي احتياجات فئات مختلفة. وفي جانب التطوير، من خلال المشاريع المتكاملة والذكية التي تعكس مستقبل المدن السعودية، أما في مجال التقييم، فيبرز ذلك في الحاجة إلى نماذج تقييم جديدة تتناسب مع المشاريع الحديثة، سواء كانت مشاريع متعددة الاستخدامات أو مدن مبتكرة تعتمد على مفاهيم الكفاءة، الاستدامة، وحلول الحياة الذكية. كل هذه العناصر تؤكد أن سيتي سكيب أصبح نافذة تعكس بوضوح المسار الذي تتجه إليه المملكة".

وفي الختام أوضحت السليمان أن "معرض سيتي سكيب يؤكد أن القطاع العقاري في المملكة يعيش مرحلة غير مسبوقة من النمو والتنظيم والتنوع في الفرص. فالتكامل بين التشريعات الحديثة، وتطوّر أدوات التسويق، وارتفاع جودة التطوير العقاري، ودقة ممارسات التقييم، يعزز قدرة السوق على جذب الاستثمارات وخلق منتجات عقارية تلبي احتياجات المرحلة المقبلة. وما نشهده اليوم هو انعكاس مباشر لرؤية طموحة تعمل على صنع مدن أكثر تنافسية وجودة، وقطاع عقاري أكثر نضجًا واستدامة".

موســـــم الريـــــاض..
الترفيـه كقطـاع اقتصـادي واعـد

منذ العاشر من أكتوبر 2025م، انطلقت برامج وفعاليات النسخة السادسة من موسم الرياض والذي يؤكد عاماً بعد عام، أن صناعة الترفيه لم تعد مجرّد صناعة لتمضية الوقت، فقد أصبح موسم الرياض عاملاً مهماً، يسهم بصورة واضحة في تحقيق محاور رؤية السعودية 2030 الثلاثة: **"اقتصاد مزدهر، ووطن طموح، ومجتمع حيوي"**.

وإضافة إلى مساهمته في "جودة الحياة"، فقد أصبح الموسم رافداً مهماً من روافد الأنشطة غير النفطية، التي واصلت دورها المحوري في قيادة النمو الاقتصادي، مسجلة خلال النصف الأول من العام 2025م، نمواً بمعدل 4.8%، وارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات تاريخية بلغت 55.6% خلال الفترة ذاتها.

موســـم الريـــاض.. حقائـــق وأرقـــام

معالي المستشار تركي آل الشيخ: موسم الرياض يوفر حوالي 25 ألف وظيفة مباشرة و100 ألف وظيفة غير مباشرة

أكد معالي المستشار في الديوان الملكي ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للترفيه الأستاذ تركي آل الشيخ، أن شعار موسم الرياض قد أكمل سنتين، وأن قيمته السوقية في آخر تقييم بلغت 3.2 مليار دولار، وأن الموسم يضم 2100 شركة، 95% منها شركة محلية، بالإضافة إلى 4200 عقد، و11 منطقة ترفيهية، و15 بطولة عالمية، و34 معرضاً ومهرجاناً.

وأشار إلى أن موسم الرياض يوفر حوالي 25 ألف وظيفة مباشرة و100 ألف وظيفة غير مباشرة، ويتكامل الموسم مع مبادرات أخرى مثل مهرجان البحر الأحمر وغيرها، مبيناً أن الموسم أصبح يمثل مسؤولية اجتماعية تسعى إلى ترسيخ القيم والدور المجتمعي، وأن المملكة أصبحت من أهم نقاط التأثير في عالم الترفيه على مستوى العالم.

وحول النشاط التجاري لقطاعات الضيافة والتجزئة، قال إن منطقة "بوليفارد وورلد" ستواكب موسم 2025 بمحتوى مطور يضم أكثر من (1600) متجر ومحل، و(350) مطعماً ومقهى، و(40) لعبة وتجربة. كما تضم منطقة "بوليفارد فلاورز" أكثر من (200) مليون زهرة و(200) مجسم زهري و(3) طائرات من نوع بوينج (777)، و (40) مطعماً ومقهى.

وأوضح معاليه أن منطقة "ذا جروفز" تعد إحدى أبرز الوجهات الراقية في الموسم، إذ تجمع المنطقة هذا العام سبعة مطاعم راقية، إلى جانب (16) متجرًا ومحلًا يتيح للزوار تجربة تسوق استثنائية في أجواء أنيقة. كما أن منطقة "بيست لاند"، التي تمتد على مساحة 200 ألف متر مربع، ستضم أكثر من (27) لعبة وتجربة وأكثر من (40) مطعمًا ومتجرًا.

كما أكد أن الموسم يشهد استحداث أول منطقة بحرية متحركة في تاريخه تحت اسم "أوريا كروز"، التي تقدم تجربة فريدة على البحر الأحمر، وتشمل (14) وجهة بحرية مختلفة، و(29) مطعماً ومقهى، و(10) مرافق سبا ولياقة، و(20) منطقة ترفيهية على متن السفينة، مما يجعلها وجهة متكاملة للترفيه والضيافة الفاخرة.

الأثر الاقتصادي لموسم الرياض

د. عبير الذواد: موسم الرياض يمثل ركيزة محورية في دعم مستهدفات رؤية السعودية 2030 المتعلقة بتنويع القاعدة الاقتصادي

وعن الأثر الاقتصادي لموسم الرياض ذكرت أستاذ الاقتصاد المساعد بجامعة الملك سعود الدكتورة عبير الذواد، ، أن "موسم الرياض يمثل أحد أكبر الفعاليات الترفيهية في المنطقة، وركيزة محورية في دعم مستهدفات رؤية السعودية 2030 المتعلقة بتنويع القاعدة الاقتصادية، وزيادة مساهمة القطاعات الثقافية والترفيهية في الناتج المحلي الإجمالي، وجذب الاستثمارات، وتحفيز النشاط السياحي، وتعزيز صورة المملكة كوجهة سياحية عالمية، بالإضافة إلى دوره في تحسين جودة الحياة للمواطن السعودي".

وقالت الذواد إن موسم الرياض شهد منذ انطلاقته الأولى عام 2019 نمواً لافتاً في عدد الزوار، إذ ارتفع العدد من نحو 10 ملايين زائر إلى ما يقارب 20 مليون زائر حتى موسم العام الماضي، مسجلاً نمواً يقترب من 100% خلال ستة أعوام. ,ان هذا النمو يعكس توسع البنية الترفيهية في العاصمة الرياض، وارتفاع جاذبيتها بصفته وجهة سياحية موسمية، إضافة إلى نجاح سياسات رؤية السعودية 2030 في تعزيز تدفقات السياحة الداخلية والدولية.

وأشارت الذواد إلى أن الأثر الاقتصادي لموسم الرياض منذ انطلاقته وحتى اليوم، يتضح "في ارتفاع العوائد المباشرة مثل إيرادات الفعاليات والأنشطة المصاحبة، إلى جانب العوائد غير المباشرة التي تشمل النمو في إيرادات قطاع الخدمات كالفنادق والمطاعم والنقل، وكذلك تمكين العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة من دخول السوق، تحديداً في المناطق الترفيهية التي يشهد الطلب عليها ارتفاعاً كبيراً خلال الموسم".

مضيفة: "كما تُعد هذه الفرص عامل جذب مهم للاستثمارات المحلية والأجنبية، بما ينعكس إيجاباً على ميزان المدفوعات السعودي، ويسهم في تحسين تنافسية المملكة في القطاع السياحي ورفع ترتيبها في المؤشرات الدولية ذات الصلة".

واختتمت الذواد تحليلها الاقتصادي لـ "متمم"، بأنه: "لا يخفى كذلك أثر موسم الرياض على سوق العمل من خلال خلق آلاف الوظائف التي يستفيد منها الشباب السعودي بما يتيح لهم اكتساب مهارات نوعية ترفع من مستوى رأس المال البشري الوطني وتعزز دوره كأحد أهم ركائز النمو الاقتصادي المستدام في مختلف القطاعات".

تحت شعـار

"من مكـة إلى العالـم"

مؤتمر الحج 1447هـ : توقيع أكثر من 3000 اتفاقية وشراكة

نظمـت وزارة الحـج والعمـرة، بمدينـة جـدة، خـلال الفتـرة مـن (9 - 12) نوفمبـر، فعاليـات مؤتمـر ومعـرض الحـج 1447هـ، بالتعـاون مـع برنامـج خدمـة ضيـوف الرحمـن (أحـد برامـج رؤيـة السـعودية 2030)، وذلـك تحـت شـعار "مـن مكـة إلـى العالـم"، بمشاركة واسعة من جهات حكومية وخاصـة، محليـة ودوليـة، وحضـور أكاديميين وباحثيـن وممثلـي مكاتـب شـؤون الحجـاج.

حيـث شـهد المؤتمـر إطـلاق دارة الملـك عبدالعزيـز أعمـال النسـخة الأولـى مـن "ملتقـى تاريـخ الحـج والحرميـن الشـريفين"، كمـا تـم تكريـم الرعـاة والمشـاركين وأصحـاب المبادرات النوعية في خدمة ضيوف الرحمـن، إضافـة إلـى تتويـج الفائزيـن فـي هاكاثـون أنسـنة المشـاعر المقدسـة، وهاكاثـون لوجسـتيات الحـج، وتكريـم القطـاع الحكومـي، والقطاعـات الأخـرى، وشـركاء النجـاح.

وشـهد المؤتمـر ومعـرض الحـج 1447هـ، توقيـع أكثـر مـن 3000 اتفاقيـة وشـراكة، وبلـغ عـدد زوار معـرض الحـج أكثـر مـن 204 ألـف زائـر، وشـارك فيـه أكثـر مـن 270 جهـة عارضـة، وشـارك بالفعاليـات أكثـر مـن 150 دولـة. كمـا شـهدت أيـام المؤتمـر إقامـة 143 جلسـة وورشـة عمـل، شـارك فيهـا 225 متحـدث محلـي ودولـي، وبنهايـة المؤتمـر إنهـاء تعاقـدات مليـون حـاج.

وضمـن كلمتـه فـي افتتـاح المؤتمـر أكـد معالـي وزيـر الحـج والعمـرة الدكتـور توفيـق بـن فـوزان الربيعـة، أن المؤتمـر يجسّـد دعـم القيـادة الرشـيدة -أيدهـا اللـه- والتـزام المملكـة المسـتمر بتطويـر منظومـة خدمـات الحـج، وتحقيـق مسـتهدفات رؤيـة السـعودية 2030، مـن خـلال برنامـج ضيـوف الرحمـن الـذي يعمـل فـي تسـهيل رحلـة ضيـوف الرحمـن وتعزيـز التجربـة الإيمانيـة والإنسـانية.

وحـول الترتيبـات التـي تجـري لموسـم الحـج هـذا العـام، أشـار معالـي الوزيـر إلـى أنـه تـم الانتهـاء مـن إتمـام التعاقـدات الأساسـية لأكثـر مـن 60% مـن الحجـاج حتـى الآن، فـي حيـن تـم الانتهـاء مـن تجهيـز 50% مـن المشـاعر المقدسـة علـى أن تكتمـل جاهزيتهـا فـي 1 ذي القعـدة القـادم، مضيفًـا أن عـدد المسـتخدمين فـي تطبيـق نسـك تجـاوز 40 مليـون مسـتخدم مـن دول العالـم.

الأثر الممتد لمؤتمر ومعرض الحج

د. أيمن السعيدي: مؤتمر ومعرض الحج يعتبر المنصة الدولية الأبرز لاستعراض الابتكارات النوعية ونقل المعرفة وتعزيز الشراكات في خدمة ضيوف الرحمن

في حديثه لمجلة "متمم"، قال الأكاديمي والمستشار الإعلامي الدكتور أيمن بن إبراهيم السعيدي، أن مؤتمر ومعرض الحج في نسخته الخامسة يعتبر المنصة الدولية الأبرز لاستعراض الابتكارات النوعية ونقل المعرفة وتعزيز الشراكات في خدمة ضيوف الرحمن.

وأضاف بأن الرعاية الملكية الكريمة لإقامة مؤتمر ومعرض الحج، تعبِّر عن اهتمام المملكة الراسخ بالعناية الفائقة والخدمات الميسرة لضيوف الرحمن، حيث يواكب المؤتمر مستهدفات برنامج خدمة ضيوف الرحمن أحد برامج رؤية السعودية 2030. وأضاف: "فعلى سبيل المثال تم توقيع أكثر من 3 آلف اتفاقية بين القطاعين العام والخاص، بهدف الارتقاء بالخدمات المقدمة لضيوف الرحمن في مختلف الجهات"

وأشار إلى أن المتابع للنسخ الماضية للمؤتمر وصولاً إلى هذه النسخة، يلاحظ حجم النمو الذي شهده، ليس فقط بلغة الأرقام، ولكن بحجم التأثير الذي أوجده، والذي جعله الحدث المنتظر لجميع من يرتبط بقطاع الحج والعمرة والضيافة وخدمة ضيوف الرحمن.

وقال السعيدي إن المؤتمر "شهد منطقة مخصصة للابتكار تقدم فرصة استكشاف التقنيات المبتكرة من الشركات الناشئة في مجال الحج، مع تسليط الضوء على القصص الناجحة والملهمة لرواد الأعمال، كما يشارك أكثر من 13 قطاعاً لتقديم حلول مبتكرة في مجالات السياحة والصحة والخدمات التشغيلية والنقل والتغذية والطيران".

وأكد أن المؤتمر والمعرض يعد الأضخم من نوعه عالمياً وأحد أكبر المعارض المتخصصة في المملكة كشاهد على التطور الكبير الذي تشهده المعارض والفعاليات كقوة معرفية واقتصادية للمملكة في مختلف المجالات".

واختتم الأكاديمي والمستشار الإعلامي السعيدي تعليقه لمجلة "متمم" منوهاً بإثراء الجانب المعرفي الذي يخدم مستهدفات المملكة في خدمة ضيوف الرحمن من خلال تقديم أكثر من 80 جلسة حوارية و60 ورشة عمل متخصصة تم تقديمها من خبرات في عدة مجالات متنوعة، والمعرض المصاحب الذي يضم جهات حكومية وخاصة وغير ربحية محلياً ودولياً، ويسلط الضوء على التطور التاريخي لمنظومة الحج وما شهدته من جهود تنظيمية وخدماتية أسهمت في الارتقاء بتجربة ضيوف الرحمن.

شهدت توقيع استثمارات تجاوزت 50 مليار دولار أمريكي

مبادرة مستقبل الاستثمار تقدم للعالم "مفتاح الازدهار"

تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله-، وفي الفترة من 27 – 30 أكتوبر 2025م، كانت الرياض على موعدٍ مع النسخة التاسعة من مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار، التي جاءت هذه المرّة تحت شعار "مفتاح الازدهار"، وذلك بحضور أكثر من (8000) مشاركٍ و(650) متحدثٍ بارز من خلال (250) جلسة حوارية.

وشهدت النسخة التاسعة من المؤتمر توقيع اتفاقيات وتعهدات استثمارية تجاوزت قيمتها 50 مليار دولار أمريكي، شملت مجالات الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا المتقدمة، والطاقة المتجددة، والبنية التحتية. وجمعت نسخة المؤتمر المستثمرين العالميين، وصناع السياسات، والمؤسسين، والمبتكرين لرسم مسار الاستثمار الدولي، والتكنولوجيا، والازدهار.

وقد شارك بالمؤتمر عدد من رؤساء الدول، وصناديق الثروة السيادية، وكبار المسؤولين التنفيذيين، والرواد في مجالات التكنولوجيا، والطاقة، والرعاية الصحية، والمناخ، والتمويل، والثقافة، مما عزّز مكانة الرياض كمركز عالمي رائد يجمع القياديين والمبتكرين من مختلف دول العالم؛ لتحويل الرؤى إلى إستراتيجيات عملية تُشكّل مستقبل الاستثمار.

وناقش المشاركون عدداً من الموضوعات الحيوية أبرزها: تأثير الذكاء الاصطناعي والروبوتات على الإنتاجية، وتكوين الثروة في ظل تزايد عدم المساواة، والآثار الجيواقتصادية لندرة الموارد، والتحولات الديموغرافية التي تُعيد تشكيل القوى العاملة المستقبلية، إلى جانب إستراتيجيات تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية.

مبادرة مستقبل الاستثمار حقائق وأرقام

معالي ياسر الرميان: منصة مبادرة مستقبل الاستثمار أُبرمت عبرها صفقات تجاوزت قيمتها 250 مليار دولار أمريكي منذ انطلاق المنتدى

قال معالي محافظ صندوق الاستثمارات العامة الأستاذ ياسر الرميان: إن منصة مبادرة مستقبل الاستثمار أُبرمت عبرها صفقات تجاوزت قيمتها 250 مليار دولار أمريكي منذ انطلاق المنتدى قبل أقل من عقد من الزمن، قائلاً: "قطعنا معًا شوطًا طويلًا، ولكن في هذا العام علينا أن نرفع مستوى تأثيرنا إلى آفاق أعلى".

وأكد معاليه أن مبادرة مستقبل الاستثمار هي المنصة المثلى كونها تجمع قادة العالم والمستثمرين

وصنّاع القرار من مختلف القطاعات، مبيناً أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي تجاوز (111) تريليون دولار أمريكي، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة (2.8%) هذا العام.

الأثر الاقتصادي للمؤتمر

سعد آل ثقفان: المؤتمر ساهم بصورة واسعة في إبراز دور المملكة الرائد كمركز عالمي في الاستثمار

وعما حققه مؤتمر مبادرة الاستثمار في نسخته التاسعة، قال عضو مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية الأستاذ سعد آل ثقفان، في تعليقه لمجلة "متمم": "إن المؤتمر ساهم بصورة واسعة في إبراز دور المملكة الرائد كمركز عالمي في الاستثمار، يجمع صناع القرار والمستثمرين، لخلق استثمارات تخدم الاقتصاد الوطني والعالمي."

وأكد آل ثقفان أن هناك أثراً أقتصادياً، سواءً كان محلياً أو عالمياً، وذلك بضخ استثمارات جديدة، وفي قطاعات واعدة ومُمكِّنة لنمو الاقتصاد، وأن "هذا بكل تأكيد يصب في خلق وتسريع قطاعات مستقبلية، يتوقع لها أثر في تسريع وديمومة النمو الاقتصادي العالمي، مما يكون له أثر في تحسين دخل ورفاهية سكان العالم".

د. هند العفيصان: المبادرة تلعب دوراً محورياً في دعم وتعزيز مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالمملكة

من جانبها أكدت أستاذ الاقتصاد المشارك في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن الدكتورة هند بنت بدر العفيصان، ، في حديثها لـ "متمم" أن مبادرة مستقبل الاستثمار بنسختها التاسعة تلعب دوراً محورياً في دعم وتعزيز مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالمملكة العربية السعودية.

فمن الجانب الاقتصادي، أوضحت أن المبادرة "تعمل على جذب استثمارات أجنبية ضخمة في قطاعات استراتيجية واعدة مثل الذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة والتكنولوجيا الحيوية والتصنيع المتقدم، وتساهم هذه الاستثمارات في خلق فرص عمل نوعية للكفاءات العالية والمتوسطة، وتعزيز بيئة ريادة الأعمال، وتحقيق التنويع الاقتصادي بعيداً عن الاعتماد على النفط، بما يعزز استدامة النمو الاقتصادي على المدى الطويل".

ومن الجانب الاجتماعي، أكدت أنها "تسعى إلى تعزيز وتنمية رأس المال البشري، عبر تشجيع الاستثمارات في التعليم والصحة وتطوير المهارات الرقمية. كما تناولت التحديات المرتبطة بالتقدم التكنولوجي السريع، بما في ذلك احتمالية زيادة الفجوات الرقمية، ما يستدعي وضع سياسات واضحة وفعّالة لضمان تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية".

ومن الجانب البيئي، قالت إنها تعمل على تعزيز الاستثمار في الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر وتطوير البنى التحتية المستدامة، للحد من الانبعاثات الكربونية ودعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون، بما يتماشى مع أهداف الرؤية للتنمية المستدامة، ويساهم في تحقيق الحياد الصفري للكربون وتعزيز الاستدامة البيئية على المدى الطويل.

وأشار إلى أنه خلال العام الماضي فقط، نما الاستثمار الأجنبي بنسبة 24% ليصل إلى 31.7 مليار دولار أمريكي، ولقد قدّمنا المملكة للعالم، والآن العالم يأتي إلى المملكة، إلى مبادرة مستقبل الاستثمار كل عام، إلى إكسبو 2030، وإلى كأس العالم لكرة القدم 2034.

وأشارت أستاذة الاقتصاد في تعليقها إلى أن "صفقات اليوم الأخير من النسخة التاسعة تدل "على الثقة المتنامية للمستثمرين الأجانب في استقرار الاقتصاد السعودي وإمكاناته لتحقيق النمو الاستراتيجي، الأمر الذي يسهم في تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز سيولة سوق رأس المال، واستقطاب شراكات عالمية جديدة".

وفي ختام حديثها لمجلة "متمم" أكدت العفيصان أن مبادرة مستقبل الاستثمار منذ انطلاقتها في عام 2017 وحتى اليوم "أسهمت في ترسيخ مكانة المملكة كمركز عالمي للاستثمار المستدام، والابتكار المالي، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، بما يعكس نجاحها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المدى الطويل".

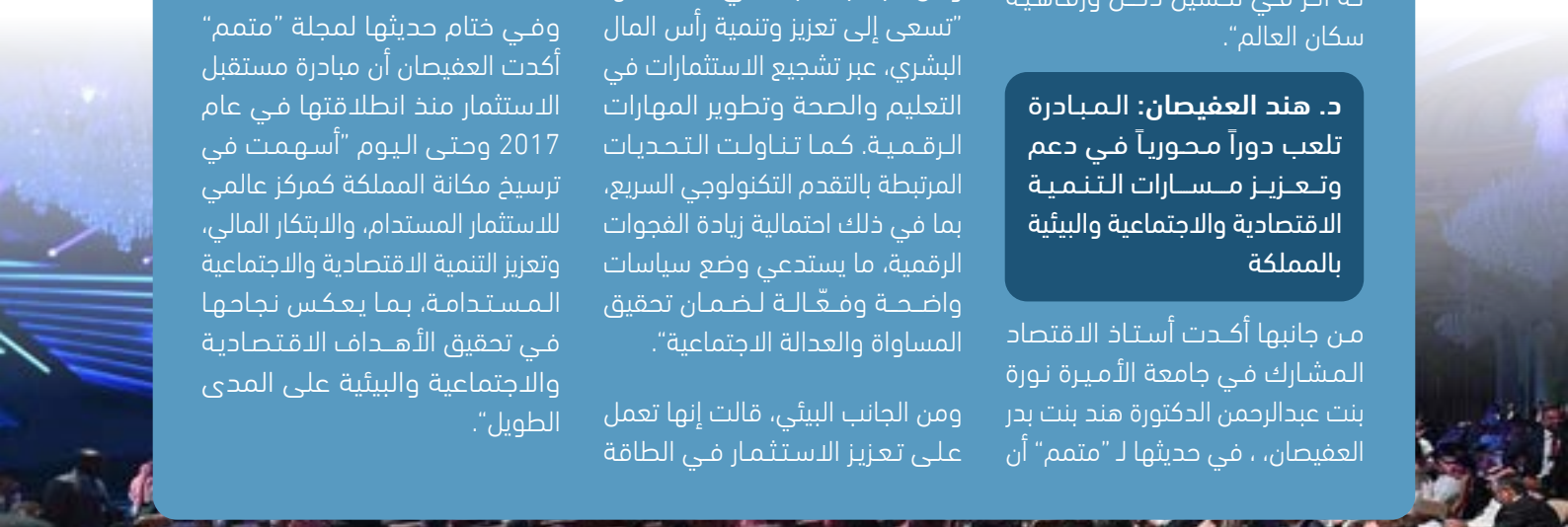

في "خطوة للمستقبل"
هيئة التأمين تنظم مؤتمر ومعرض التأمين العالمي ingate

تحت شعار "خطوة للمستقبل"، وفي تحوّل إستراتيجي في صناعة التأمين السعودية، ودورها المحوري في تعزيز متانة القطاع المالي، وتهيئة اقتصاد أكثر تنافسية واستدامة، نظّمت هيئة التأمين "مؤتمر ومعرض التأمين العالمي ingate"، خلال الفترة 10-12 نوفمبر 2025 في الرياض، كأول حدث من نوعه يقام في المملكة والإقليم.

شارك بالمؤتمر في نسخته الأولى أكثر من (150) جهة محلية ودولية، وما يزيد عن (100) متحدث محلي ودولي من خبراء وقادة صناعة التأمين، وسط حضور بلغ نحو (9400) زائر، ومشاركة الجهات التنظيمية وشركات التأمين والمستثمرين وخبراء التقنية من داخل المملكة وجميع أنحاء العالم لتعزيز التعاون والشراكات الإستراتيجية.

وفي كلمة افتتاح المؤتمر أكد معالي رئيس مجلس إدارة هيئة التأمين الأستاذ عبدالعزيز بن حسن البوق، أن السوق السعودي حقق نسبة نمو تجاوزت 17% خلال عام 2024، وبلغ عمق التأمين 2.6% من الناتج المحلي غير النفطي، متفوقاً على متوسط دول مجموعة العشرين، مع تطلُّع لمضاعفة حجم السوق بحلول عام 2030.

وشهد المؤتمر توقيع أكثر من 52 اتفاقية تعاون ومذكرة مع جهات محلية ودولية، وترخيص 4 شركات جديدة (إعادة تأمين وتقنية تأمينية)، وتنظيم أكثر من 40 جلسة حوارية وورشة عمل متخصصة تناولت مستقبل صناعة التأمين في ضوء التحول الرقمي والابتكار، وتطوير السياسات والأنظمة التنظيمية وتوسيع قاعدة الاستثمار.

كذلك، تم إطلاق العديد من المبادرات والمشاريع الرقمية، التي تعتمد على توظيف التقنية الرقمية والذكاء الاصطناعي، أهمها: منصة التكامل التأمينية (REG TECK)، وبحيرة البيانات التأمينية: لتحسين تبادل وتحليل المعلومات، ومشروع قياس النضج الرقمي لقطاع التأمين.

الأثر المالي والاقتصادي للمؤتمر

أحمد الغامدي: المؤتمر أحدث أثراً مالياً واقتصاديا عميقاً، وسلّط الضوء على الفرص المتاحة للمستثمرين

تحدث لمجلة "متمم" المشرف العام على مؤتمر ومعرض التأمين العالمي والمدير التنفيذي للتواصل بهيئة التأمين الأستاذ أحمد بن سعيد الغامدي ، مؤكداً أن المؤتمر "أحدث أثراً اقتصادياً ومالياً عميقاً، حيث سلط الضوء على الفرص المتاحة للمستثمرين للاستفادة من معدلات النمو المستهدفة، ومضاعفة حجم سوق التأمين السعودي بحلول عام 2030".

وعن أبرز معالم الأثر المالي والاقتصادي للمؤتمر، يشير الغامدي إلى أنه "في خطوة مهمة لتعزيز الأثر المالي والاقتصادي، شهد المؤتمر إعلان الترخيص لأربع شركات جديدة أبرزها شركة الرياض لإعادة التأمين، في خطوة عدّها الخبراء قيمة مضافة ترفع معدلات الاحتفاظ وتوسع الطاقة الاستيعابية للسوق وتؤسس لحقبة جديدة في نشاط إعادة التأمين".

وقال أنه قد تم إطلاق مبادرات إستراتيجية توفر للمستثمرين معلومات دقيقة حول مخاطر السوق، مما يحسن من جودة القرارات الاستثمارية. مضيفاً أن المؤتمر نجح في تعزيز التحول الذي يشهده قطاع التأمين في المملكة تماشياً مع رؤية السعودية 2030، وشكّل منصة إستراتيجية دولية جمعت صنّاع القرار والخبراء والممارسين.

وأوضح الغامدي لـ "متمم" أن المؤتمر قدّم قراءة معمّقة لدور الاندماجات في تعزيز متانة القطاع ورفع كفاءة هياكله المالية، وأهمية تكوين كيانات تأمينية ذات ملاءة مالية أقوى وأكثر قدرة على تحمّل المخاطر. حيث تم الإعلان عن عدة اندماجات أبرزها اندماج شركتي ميدجلف وبروج، والموافقة على اندماج شركتي عناية السعودية وسلامة للتأمين التعاوني.

سلطان القحطاني: الهيئة أعلنت إصدار نظام رأس المال القائم على المخاطر بدلاً من نظام الملاءة المالية

وفيما يتعلق بمخرجات المؤتمر في الجوانب التشريعية والتنظيمية، أوضح المتحدث الرسمي لهيئة التأمين الأستاذ سلطان بن محمد القحطاني ، لمجلة "متمم": "أن الملفات التنظيمية شكّلت أحد المحاور الرئيسة للمؤتمر، حيث طُرحت ولأول مرة في المملكة رؤى تتعلق بتنظيمات جديدة خاصة بشركات التأمين مُقيّدَة النشاط (Captives)."

وقال إن "الهيئة أعلنت عن إصدار نظام رأس المال القائم على المخاطر بدلاً من نظام الملاءة المالية، ومن المتوقع بدء التطبيق التجريبي لهذا النظام في العام 2026 م، والفعلي في العام 2027م، مما يمنح السوق قدرة أكبر على تطوير نماذج الاكتتاب

وتوسيع قدرات التحليل ورفع الشفافية وتعزيز جاذبية الاستثمار".

وأوضح القحطاني لـ "متمم"، أن "المؤتمر ساهم في تعزيز التوجه لتغيير جذري في بعض الممارسات التأمينية وتحسين تجربة المستفيدين حيث تم الإعلان عن توجه الهيئة لإلغاء الموافقات الطبية، وقد أطلقت بعض شركات التأمين الصحي مبادرات لتفعيل هذا التوجه".

د. مريم اليحيى: المؤتمر لم يكن حدثاً تقليدياً، بل خطوة إستراتيجية تعزز الاقتصاد.. وتدفع قطاع التأمين نحو مستقبل أكثر نضجاً واستدامة

وأضاف بأن "المؤتمر شهد عقد الشراكات وإطلاق المبادرات الجديدة التي تعزز رحلة العملاء والمستفيدين، من خلال إعلان الترخيص لبعض شركات التقنية التأمينية وإعلان مبادرة بحيرة البيانات ومركز البيانات التأمينية المتكاملة بالإضافة إلى توقيع أكثر من 40 مذكرة تفاهم ستساهم في ابتكار الحلول لتحسين تجربة العملاء والمستفيدين".

وأكد أن المؤتمر أسهم في نشر الوعي التأميني، وألقى الضوء على قضايا تتعلق بأهمية التأمين اقتصادياً ومالياً واجتماعياً ووطنياً، وشهدت تفاعلاً مجتمعياً على أوسع نطاق، بما يؤكد أن القطاع يتحرك بثقة نحو مرحلة جديدة من التطور والاستدامة والقدرة التنافسية، مواكباً لمستهدفات رؤية السعودية 2030، ويعزز مكانة المملكة المتقدمة في صناعة التأمين عالمياً.

بدأت أستاذ إدارة المخاطر المساعد بجامعة الملك فيصل، وزميلة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين الدكتورة مريم بنت حسين اليحيى ، لـ"متمم"، بالتأكيد على: "أن المؤتمر لم يكن حدثاً تقليدياً، بل خطوة استراتيجية تعزز الاقتصاد، والتشريعات وتخدم المجتمع وتدفع قطاع التأمين نحو مستقبل أكثر نضجاً واستدامة."

وأشارت إلى أن المؤتمر يمثل علامة فارقة في مسار تطوير قطاع التأمين السعودي إذ جمع أكثر من 150 جهة محلية ودولية، وشارك فيه 100 متحدث من أبرز خبراء الصناعة، واستقطب حضوراً لافتاً بلغ نحو 9400 زائر. مضيفة بأن هذا الحجم من التفاعل يعكس المكانة المتنامية للمملكة كمركز إقليمي في التأمين، ودورها في إعادة تشكيل مستقبل الصناعة.

وأوضحت اليحيى أن تأثير المؤتمر اقتصادياً يظهر بوضوح من خلال توقيع 52 اتفاقية ومذكرة وترخيص 4 شركات جديدة في مجالات إعادة التأمين والتقنية التأمينية وهي خطوات تسهم في رفع معدل الاحتفاظ التأميني داخل المملكة وزيادة القدرة على تغطية مخاطر المشاريع الكبرى دون الاعتماد على الخارج.

وقالت في تعليقها لمجلة "متمم"، إن مشاريع الأتمتة باستخدام **الذكاء الاصطناعي التي قلصت مدة رفع المطالبة من 30 دقيقة إلى أقل من دقيقة**، تعكس توجهاً فعالاً لخفض التكاليف التشغيلية وتسريع الخدمات، مما يعزز ربحية الشركات وجودة التجربة للمستفيدين.

وأوضحت أن المؤتمر وفر منصة مهمة لإطلاق مبادرات نوعية مثل منصة التكامل التأمينية (RegTech) وبحيرة البيانات التأمينية ومشروع قياس النضج الرقمي. حي ترفع المبادرات مستوى الشفافية، وتدعم تطوير نماذج رقابية استباقية تعتمد على الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالمخاطر ومكافحة الاحتيال مما يمهد لإطار تنظيمي أكثر تطوراً ومرونة.

وختمت اليحيى حديثها لـ "متمم"، أن المؤتمر ركز من الناحية الاجتماعية على بناء الكفاءات الوطنية من خلال جلسات متخصصة شارك فيها قادة وخبراء محليون ودوليون. كما عزز نشر بيانات الشكاوى وأدوات الحماية، الثقة بالقطاع.

د. عبدالله النفيعي: المؤتمر نجح في استقطاب رؤوس الأموال عبر توقيع 52 اتفاقية وترخيص كيانات جديدة

والتقى بـ "متمم" المستشار الإحصائي والأستاذ الجامعي الدكتور عبدالله بن حمود النفيعي، الذي أكد أن المؤتمر "الذي حضرته وشاركت في جلساته، مثّل شاهداً وتتويجاً لمرحلة التأسيس ودفعاً إستراتيجياً نحو التمكين والريادة لقطاع التأمين السعودي ودوره الاقتصادي الجديد، كما أن المؤتمر لم يكن عن التأمين التقليدي، بل عن ثورة في الـ -In surTech".

ويبرهن على ذلك بإثبات المؤتمر قدرته على جذب الاستثمار النوعي، ونجاحه في استقطاب رؤوس الأموال عبر توقيع 52 اتفاقية وترخيص كيانات جديدة، خاصة في التقنية، مما يدعم نمو القطاع وزيادة معدل الاحتفاظ المحلي برأس المال التأميني، ويعزز مرونة سوق التأمين المالية ويدعم قدرته على استيعاب مخاطر المشاريع العملاقة ويخدم مستهدفات الرؤية.

ويشدد النفيعي على أن "النمو المحقق بنسبة 17% ووصول عمق التأمين إلى 2.6% من الناتج المحلي غير النفطي، متفوقاً على متوسط دول G20 إشارة واضحة للتحول الهيكلي للقطاع ويضعة على المسار الصحيح لمضاعفة حجمه بحلول 2030".

ويقول إن المؤتمر تنظيمياً وتشريعياً جاء ترسيخاً لدور هيئة التأمين كجهة رقابية ذكية، وتجسيدا لتطورها من خلال إطلاق مبادرات مثل منصة التكامل التأمينية وبحيرة البيانات. كما يمثل التحول نحو الأتمتة الكاملة للمطالبات باستخدام الذكاء الاصطناعي، وتقليص زمن الإنجاز إلى دقائق، قفزة تشريعية تدعم الشفافية، وتحد من الاحتيال، وتعزز من جودة السوق، وترفع الكفاءة التشغيلية والرقابية.

ويشير النفيعي في ختام تعليقه لـ "متمم" إلى الفائدة المجتمعية للمؤتمر، موضحاً أنها تتجلى في تعزيز ثقة المستفيدين وتجويد الخدمة، إذ يسهم التحول التقني في إجراءات إنهاء المطالبات، ورفع مستوى الشفافية عبر نشر تقييم الشركات، في ضمان تقديم خدمة سريعة وعادلة للمستفيدين، إضافة إلى تعزيز الوعي بمنتج التأمين بوصفه قيمة مضافة وأداة موثوقة لإدارة المخاطر.

وزارة المالية وشركاؤها الدوليون..
تعاون مثمر يعكس مكانة المملكة في الاقتصاد العالمي

الدكتور رياض بن محمد الخريّف

وكيل رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في صندوق النقد الدولي

المملكة العربية السعودية هي أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وضمن أكبر 20 اقتصاداً في العالم، وشريان أساسي لإمداد الطاقة المغذية لنمو الاقتصاد العالمي واستقراره. يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للمملكة التريليون دولار أمريكي، وتتمتع المملكة بتوفر رأسمال بشري قادر-بمشيئة الله- على دفع عجلة النمو والتقدم الاقتصادي المستدام، وثروات طبيعية وأصول مالية ضخمة تُسهم في تعزيز المرونة الاقتصادية وصلابتها في مواجهة الصدمات الخارجية، كما حدث خلال أزمة كوفيد-19.

وللمملكة رؤية طموحة لتنويع الاقتصاد المحلي وتعزيز متانته ونموه، وقيادة استقرار المنطقة لتعظيم نمو الاقتصاد العالمي، وتقوم بدور فاعل في صياغة أجندة الاستقرار المالي والتنمية العالمية. وتأتي وزارة المالية في قلب هذا التحوّل، عبر سياساتها المالية الحصيفة محلياً، وشبكة علاقاتها مع المؤسسات المالية الدولية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي والمؤسسات المالية الإقليمية.

تقوم المملكة العربية السعودية بدور محوري في صياغة النظام المالي العالمي. ولم يقتصر دورها على المشاركة مالياً في دعم الاستقرار العالمي، بل أصبحت تقود الجهود لإعادة صياغة السياسات الدولية من خلال التمثيل الدولي الفاعل، والمساهمة في حماية استقرار الاقتصاد العالمي، والدفع باتجاه سياسات أكثر شمولية وعدالة للدول النامية ومنخفضة الدخل. ولوزارة المالية دور رئيس في هذا المجال، برؤيتها المتزنة وقدرتها على المواءمة بين متطلبات الاستقرار المحلي وأولويات الشراكة الدولية، وبحضورها الفاعل في المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي والمؤسسات المالية الإقليمية.

تطور الشراكات المؤسسية مع صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي

عند انضمام المملكة العربية السعودية إلى صندوق النقد الدولي في عام 1957، لم تتجاوز حصتها 10 ملايين دولار، وكانت تمثل حصتها في أبريل 1958م 0.11% من إجمالي الحصص، وتُعدّ السابعة من حيث الصغر بين 62 عضواً فقط. لكن السنوات التالية حملت تحولاً كبيراً في مكانة المملكة داخل الصندوق، خصوصاً مع تنامي قوتها الاقتصادية. ولقد وافق المجلس التنفيذي للصندوق في مارس 1981 على رفع حصة المملكة من 1,04 مليار إلى 2.1 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وهو ما ضاعف نصيبها في إجمالي الحصص من 1.74% إلى 3.52%، وجعلها سادس أكبر عضو من حيث حجم الحصة. هذا الانتقال من إحدى أصغر الحصص عام 1957 إلى واحدة من أكبر الحصص بحلول 1981 يجسّد بكل وضوح التحوّل الهيكلي في قوة المملكة المالية ودورها المؤثر في النظام الاقتصادي العالمي.

ولقد شهدت العلاقات بين المملكة وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي تقدماً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، لم يقتصر على الحوار الفني أو بعثات المشورة التقليدية، بل امتد إلى إعادة تشكيل البنية المؤسسية للتعاون

الدولي. أدوار المملكة المحورية التي دعمت المؤسسات المالية الدولية مشهود لها بإيجابية بشكل عام، وخاصة في أوقات الأزمات. فخلال الأزمة المالية العالمية عام 2009-2008 م، أشاد صندوق النقد الدولي بدور المملكة في استقرار أسعار الطاقة، مما كان له أثر إيجابي لتخفيف أثر الأزمة على الاقتصاد العالمي. وفي عام 2024، افتتح صندوق النقد الدولي مكتبه الإقليمي في الرياض، وهو المكتب الأول من نوعه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويغطي هذا المكتب نطاقاً واسعاً من الدول، ويهدف إلى دعم الاستقرار المالي، وتطوير السياسات الاقتصادية، وتقديم الدعم الفني للدول النامية، ويعمل بشراكة مباشرة مع وزارة المالية والجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية.

أما مع مجموعة البنك الدولي، فإن المملكة انضمت للبنك في عام 1957م كذلك. وامتدت الشراكة بين المملكة والبنك منذ انضمامها، دعمت خلالها المملكة، عبر وزارة المالية والصندوق السعودي للتنمية، برامج البنك في تمويل البنية التحتية، والتعليم، والصحة، والطاقة في الدول النامية، إلى جانب مساهماتها في المؤسسة الدولية للتنمية IDA والصناديق الاستئمانية المتخصصة. وفي عام 1974م، وقع الطرفان اتفاقية تعاون فني، والتي نتج عنها تواجد البنك الدولي في الرياض. ولقد عززت المملكة تعاونها مع مجموعة البنك الدولي بإنشاء مركز المعرفة العالمي (K-Hub) في الرياض نهاية 2024م، ليكون منصة لتبادل الخبرات العالمية، وتدريب الكوادر الحكومية، ودعم الدراسات التنموية القائمة على الأدلة. وفي عام 2025م، أعلنت المجموعة عن افتتاح مركز إقليمي جديد في الرياض يخدم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP)، بما يعكس تحول المملكة إلى مركز مرجعي في الفكر التنموي.

القيادة السعودية للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية (IMFC)

يمثّل اختيار معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان لرئاسة اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية (IMFC) في ديسمبر 2023م محطة فارقة في مسيرة المملكة الدولية. فقد تولّى معالي وزير المالية الأستاذ محمد الجدعان رئاسة اللجنة لثلاث سنوات، في خطوة تجسد ثقة المجتمع الدولي بدور المملكة وقدرتها على التوفيق بين الاقتصادات الكبرى والدول النامية، وثقة الأطراف المتباينة في قدرتها على معالجة التحديات وتقريب وجهات النظر. وتُعدّ اللجنة الذراع الاستشارية العُليا لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي، والمسؤولة عن توجيه أولويات وسياسات النظام المالي الدولي. ولم يكن هذا الاختيار مجرد إجراء بروتوكولي، بل اعتراف دولي بمكانة المملكة وقدرتها على بناء التوافقات بين الدول الصناعية والنامية على حد سواء.

وخلال فترة الرئاسة السعودية، شهدت اللجنة تحولاً نوعياً في توجهاتها، خصوصاً فيما يتعلق بمسألة عدالة التمثيل الدولي. إذ دَعمت المملكة تخصيص مقعد ثالث للقارة الأفريقية داخل اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية للمرة الأولى في تاريخها، بما يُعزز من صوت القارة الأفريقية في صندوق النقد الدولي. ونتج عن ذلك استجابة مجلس محافظي الصندوق بإصدار قرار يتضمن الموافقة على زيادة مقعد إضافي لأعضاء المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، ليكون مخصصاً للدول الأفريقية جنوب الصحراء.

وفي سياق الدور القيادي للمملكة، استضافت المملكة في الدرعية اجتماعاً لوكلاء اللجنة في الدرعية في أبريل 2025، وهو اجتماع نتج عنه بما عُرف لاحقاً بـ«إعلان الدرعية»، الذي أُرفق ببيان رئيس اللجنة في اجتماعه الحادي والخمسين في واشنطن. وقد رحّب أعضاء اللجنة في بيانهم بهذا الإعلان بوصفه إطاراً يحدد الاتجاهات المتوسطة الأجل لعمل صندوق النقد الدولي، وخارطة طريق عملية لتعزيز فعالية اللجنة ودورها في توجيه سياسات الصندوق في ظل بيئة عالمية تتسم بارتفاع مستويات الدين وضعف النمو وتزايد المخاطر.

وضمن إطار تعزيز التواصل مع المؤسسات والأطراف ذات الصلة، فقد قامت المملكة-بصفتها رئيساً للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية- بالمشاركة في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لتمويل التنمية (ECOSOC) لعام 2024. حيث قُدمت مداخلة المملكة أمام المشاركين باسم اللجنة، تم خلالها تسليط الضوء على أهم القضايا الدولية، واستعراض أبرز مخرجات بيان الدرعية الذي صادق عليه أعضاء اللجنة. مشيراً إلى أن «إعلان الدرعية» يمثل توافقاً بين الدول الأعضاء حول رؤية مستقبلية لدور الصندوق، وأن المملكة

تنظر إليه بوصفه منصة لتعزيز فاعلية العمل متعدد الأطراف، وتكريس دور الصندوق في دعم الدول منخفضة الدخل والدول الهشّة.

الـدور الإنـسـانـي والتنموي للمملكة لدعم أهداف التنمية المستدامة عالمياً

تقوم المملكة بجهود مشرفة في دعم التعافي والاستقرار الاقتصادي للعديد من الدول التي عانت من الحروب والأزمات. وتواصل المملكة في تقديم أحد أكبر البرامج الإنسانية والتنموية في العالم. وتشير بيانات مركز الملك سلمان للإغاثة إلى أن إجمالي المساعدات السعودية حتى 2025 بلغ أكثر من 142 مليار دولار، شملت ما يزيد على 170 دولة.

وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لدعم استقرار المنطقة، فقد قادت المملكة الجهود الدولية لإعادة سوريا لوضعها الطبيعي ودعم استقرارها، بما في ذلك من خلال تكثيف الجهود لرفع العقوبات الاقتصادية، حيث قاد سمو رئيس مجلس الوزراء ولي العهد الأمير محمد بن سلمان-حفظه الله- مبادرة استراتيجية دفعت نحو رفع العقوبات الأميركية عن سوريا، فقد أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترمب في زيارته إلى الرياض عام 2025 عن قراره برفعها "بطلب من الأمير محمد بن سلمان". وبتوجيه منه، نظّمت المملكة منتدى استثماري رفيع المستوى إلى دمشق لاستكشاف فرص إعادة الإعمار والاستثمار، ما يعكس رؤية ولي العهد في دعم استقرار سوريا وتنمية اقتصادها عبر تعزيز الشراكة الثنائية الاستراتيجية بين البلدين الشقيقين. من جانب آخر، شهد مؤتمر العُلا لاقتصادات الأسواق الناشئة، الذي عُقد في 16–17 فبراير 2025، مشاركة رسمية من الجانب السوري، حيث طُرحت رؤية لإعادة دمج الاقتصاد السوري في النظام المالي الدولي، بما في ذلك من خلال توفير الدعم الفني من المؤسسات المالية الدولية، وتعزيز قدرات إعادة الإعمار والحوكمة السليمة الجاذبة للاستثمارات الأجنبية. ولقد قدمت المملكة حزمة من المساعدات الإنسانية بالإضافة إلى الجسر الجوي والبري الذي نقل أكثر من 1960 طناً من المساعدات للشعب السوري الشقيق. وتجاوز الدور السعودي البُعد الإغاثي إلى بعدٍ مالي مؤسسي؛ ففي عام 2025 أعلنت المملكة، بالتعاون مع دولة قطر، تسوية المتأخرات المستحقة على سوريا لدى البنك الدولي بنحو 15 مليون دولار، بما أتاح إعادة فتح قنوات التمويل الدولية أمام الاقتصاد السوري بعد انقطاع دام أكثر من أربعة عشر عاماً. كما وقّعت المملكة وقطر اتفاقاً مشتركاً لدعم سوريا بحوالي 89 مليون دولار أمريكي، وذلك لمعالجة التحديات التي تواجه موازنة المالية العامة السورية، بالإضافة إلى ما قدمته المملكة من منح في مجال الطاقة. ويمثّل ذلك خطوة عملية في مسار إعادة دمج سوريا في الاقتصاد الإقليمي والدولي، وتيّسير تمويل مشاريع تعافي البنية الأساسية ودعم الخدمات العامة.

ومن الأمثلة الأخرى على جهود المملكة في دعم الاستقرار الإقليمي، مساهمتها في اليمن، حيث موّلت المملكة برنامج إصلاح اقتصادي بقيمة 1 مليار دولار بالتعاون مع صندوق النقد العربي في عام 2022، بهدف تعزيز قدرات الحكومة اليمنية في تحقيق الاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي المستدام. ولقد بلغ إجمالي المساعدات السعودية المقدمة لليمن حسب بيانات مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية خلال خمس سنوات فقط نحو 15 مليار ريال، شملت الغذاء والصحة والبنى الأساسية والتعليم ودعم الاقتصاد المحلي، مما جعل المملكة أكبر مانح إنساني لليمن في السنوات الأخيرة.

الأمثلة كثيرة جداً ولا يمكن حصرها في مقال مختصر، ولكن تبقى النقطة الأساسية وهي الإيمان الراسخ من حكومة المملكة العربية السعودية وشعبها بتقديم يد العون للأشقاء والدول المحتاجة، وبما يعزز من نمو واستقرار اقتصاد المنطقة على وجه الخصوص، ونمو واستقرار الاقتصاد العالمي. وكما ذكر معالي وزير المالية في إحدى لقاءاته السابقة، فإن تقديم المساعدات الإنسانية والتنموية لا يُنظر إليه داخل المملكة باعتباره عملاً خيرياً فحسب، بل استثماراً في استقرار الإقليم والنظام الاقتصادي الدولي، إذ إن هشاشة الأوضاع في الدول المجاورة تنعكس حتماً على مسارات التجارة، وسلاسل الإمداد، وتدفقات رؤوس الأموال، وكلفة التأمين، وغيرها من عناصر بيئة الأعمال العالمية.

الاستثمار في الجودة..

طريق المملكة نحو اقتصاد متنوع ومستدام

تعني الجودة باختصار مجموعة الخصائص والسمات التي يجب توافرها في المنتج أو الخدمة بحيث تجعله يقوم بوظيفته على أكمل وجه ويرضى المستفيد، وتقاس بمدى التميز أو الحالة الخالية من العيوب والنواقص، وذلك بالالتزام بمعايير محددة. كما يمكن أن نقول إن الجودة تعني التميز في الناتج والالتزام بمعايير صارمة لإرضاء متطلبات المستخدمين.

وكثيراً ما يشبه الخبراء الاستثمار في الجودة بالاستثمار في الذهب، يعني أن الجودة شيء ذو قيمة عالية وثبات دائم، تماماً مثل الذهب معيار النقاء والجمال والمتانة، كما أنه مثلما تزداد قيمة الذهب يوماً بعد يوم، أو يحافظ على قيمته - في الحد الأدنى، كذلك يكون الاستثمار في الجودة، تزداد قيمته مع الأيّام، ويُعد أفضل قرار يمكن أن تتخذه دولة.

الجودة والازدهار الاقتصادي

تكون العلاقة دائماً طردية بين الاستثمار في الجودة وتنمية الاقتصاد وتنوعه واستدامته، فمن حيث تنمية الاقتصاد تقود إلى زيادة الإنتاجية والكفاءة، مما ينعكس على الناتج المحلي، والنمو الاقتصادي، وتعزيز القدرة التنافسية، بتقديم منتجات وخدمات عالية الجودة، وتحفيز النمو، وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتحسين جودة الحياة ومستوى المعيشة.

وفي جانب التنوع الاقتصادي، فإن الاستثمار في الجودة يسهم في: تشجيع الابتكار وريادة الأعمال، مما يسهم في خلق قطاعات اقتصادية مبتكرة ومتنوعة، إلى جانب خلق أسواق جديدة عالمية ومحلية من خلال المنتجات والخدمات عالية الجودة، كما تساعد بالاستقلال الاقتصادي: من خلال تصنيع بدائل محلية عالية الجودة، تقلل الاعتماد على الخارج.

أما في إطار التنمية المستدامة، فيسمح نظام الجودة المتكامل بالتعامل مع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل متوازن، مما يحقق التنمية المستدامة. كما يسهم في الاستخدام الأمثل للموارد وتعزيز كفاءة الإنتاج مما يدعم الاستدامة البيئية. إلى جانب دعم المجتمع: بتحسين جودة الحياة، مما يسهم في الاستدامة المجتمعية.

المملكة والاستثمار في الجودة

لقد أرست رؤية السعودية 2030، مفهوماً واضحاً للجودة في سياقها الاقتصادي والتنموي، لتشمل: جودة المنتجات والخدمات، وجودة البيئة الاستثماريّة والتنظيمية: التي تشمل (البُنى التحتية، التشريعات، الشفافية، الحوكمة)، وجودة الحياة:

حيث أصبح برنامج جودة الحياة أحد جواذب ومحركات الاستثمار، وجودة الاستدامة، والحوكمة البيئية والاجتماعية.

وتهتم المملكة، بالاستثمار في الجودة، كمحرك رئيسي لتنويع اقتصادها، واستدامته، ورفع تنافسيته على المستوى العالمي، وذلك من خلال عدة برامج ومبادرات طموحة، تسعى إلى تحسين الجودة، وتطوير القطاعات غير النفطية، وجذب المزيد من الاستثمارات النوعية، ورفع مساهمة القطاع الخاص، وزيادة الصادرات غير النفطية.

وقد برزت أهمية الجودة كمحور لاستقطاب وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتنمية قطاعات جديدة مثل السياحة، والترفيه، والرياضة، والتكنولوجيا، والصناعات المتقدمة، ورفع الكفاءة، وتحقيق الاستدامة. إلى جانب تحسين جودة الخدمات في المدن السعودية وتطوير المشهد الحضري، ما يعزز من جاذبية المملكة كوجهة للعيش والاستثمار.

المجتمع والاستثمار في الجودة

د. أروى أبوحيمد: الاستثمار في الجودة يُعد عاملاً أساسياً في إحداث تحول جوهري في حياة الأفراد داخل المجتمع

تحدثت لمجلة "متمم" ، أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية إدارة الأعمال، جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن الدكتورة أروى بنت خالد أبوحيمد، وقالت "إن الاستثمار في الجودة يُعد عاملاً أساسياً في إحداث تحول جوهري في حياة الأفراد داخل المجتمع، وبتطبيق المعايير العالية في مختلف القطاعات، تكتسب المنتجات السعودية ميزة تنافسية في الأسواق المحلية وتصبح أكثر حضوراً وتأثيراً في الأسواق الدولية."

وأكدت أن التركيز الإستراتيجي على الجودة يسهم في تعزيز تنويع الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على عائدات النفط، ويمهد الطريق نحو نمو مستدام، موضحة بأن تأثير الجودة يمتد ليشمل قطاعات حيوية مثل الرعاية الصحية والتعليم.

وأشارت أبو حيمد إلى أن التزام المؤسسات الصحية بمعايير جودة صارمة، ينعكس إيجاباً في تحسين الحالة الصحية للمواطن، ويُسهم في رفع مستوى جودة الحياة. وكذا المستشفيات الحديثة المجهزة بأحدث التقنيات والمدعومة بكوادر طبية مؤهلة، توفر خدمات طبية متقدمة تُسهم في تحسين المؤشرات الصحية وزيادة رضا المرضى.

وأضافت: "وكذلك في قطاع التعليم فعندما يرتكز النظام التعليمي على الجودة عن طريق مناهج عصرية وأساليب تدريس متطورة، يُنشئ جيلاً مثقفاً ومؤهلاً يرتقي بقدرات الشباب ويُهيئهم لمواجهة تحديات سوق العمل المتسارع".

استقطاب الاستثمارات الأجنبية

د. أروى: الالتزام بالمعايير العالية للجودة، يُسهم في تعزيز مكانة المملكة عالمياً واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية

وتشدد أبوحيمد على أن "الالتزام بالمعايير العالية للجودة يُعزز ثقة المستهلكين بالمنتجات والخدمات السعودية. فحين يثق المستهلك بموثوقية وجودة ما يُقدَّم له، تترسخ صورة المملكة كوجهة موثوقة للأعمال والاستثمار. ويُسهم هذا الالتزام في تعزيز مكانة المملكة عالمياً واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية التي تدعم النمو الاقتصادي".

وتشير إلى الارتباط الوثيق بين الجودة والاستدامة، و"عندما تتبنى المشاريع السعودية معايير بيئية صارمة، فإنها تواكب أفضل الممارسات العالمية وتساهم في الحفاظ على الموارد، حيث يضمن الالتزام بالاستدامة قدرة المملكة على تحقيق التوازن بين الخطط التنموية الطموحة والحفاظ على البيئة، بما يخدم الأجيال القادمة ويعزز ثقافة المسؤولية المجتمعية والبيئية".

واختتمت د. أروى أبوحيمد، تعليقها لـ "متمم" بتأكيدها على "أن الاستثمار في الجودة ليس مجرد مفهوم نظري، بل هو ضرورة حتمية لتحقيق التنمية الشاملة. وتُبرهن رؤية السعودية 2030 أن الالتزام بالجودة يُساهم في بناء مجتمع مزدهر، ومن خلال التركيز على المعايير الرفيعة والتحسينات المستمرة والفاعلة، تضمن المملكة مستقبلاً واعداً لجميع مواطنيها، وتبني اقتصاداً متيناً ومتنوعاً، وترتقي بمستوى الرفاه وجودة الحياة للجميع".

أعدادنـــا السابقـــة

للاطلاع على الأعداد السابقة

Maziah

برنامج مزية

أحد برامج تنمية الولاء الوظيفي، والمصمم خصيصًا لمنسوبي الجهات التابعة للمنظومة المالية وأسرهم.

يمنح البرنامج باقة واسعة من **العروض والخصومات** في قطاعات الصحة والتعليم والتدريب والمطاعم والمقاهي والفنادق والسياحة والرياضة والترفيه والسيارات والأثاث ومتاجر التجزئة وغيرها.

نضع بين أيديكم أحدث المزايا المتاحة، ونواصل تحديث المزايا بشكل مستمر، بما يليق بمنسوبي المنظومة المالية، ويعزز جودة الحياة.

مزية... لأنكم تستحقون الأفضل.

مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center

متمم

مجلـــة ربـــع سنويـــة يصدرهـــا
مركـز التواصـل والمعرفـة الماليـة (متمم)

مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center

@CFKC_KSA